

الرحالة العربي



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

طبائع الاستبداد الجديد

الرحالة العربي



الطبعة الأولى: آب/أغسطس 2019 م - 1440 هـ

ردمك 978-614-01-2868-2

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

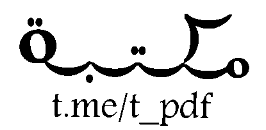
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

تصميم الغلاف: علي القهوجي

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)



طبائع الاستبداد الجديد

الرحالة العربي



المحتويات

المقدمة

"أقول وأنا مسلم عربـي مضطر للاكتتام، شأنَ الضعيف الصادع بالأمر المُعلِن عن رأيهِ تحت سماء الشرق، الراجي اكتفاءَ المُطالعين بالقول عمن قال: وتَعرفُ الحق في ذاته لا بالرجال، إنني في سنة ثماني عشر وثلاثمائة وألف هجرية هجرتُ داري سرحاً في الشرق..." هذا نصٌّ مما كتبه **عبد الرحمن الكواكبي** في مقدمة كتابه "**طبائع الاستبداد**".

هاجَر جَدّي الروحي الرحالة والمفكر الرائد **عبد الرحمن الكواكبي** (1855-1902) من بلدته ومسقط رأسه بمدينة حلب في سورية إلى مصر حوالي سنة 1900 حيث نُشِرتْ أول طبعة من كتابه المهم "**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**" في سنة 1901. تضمَّن الكتاب خلاصةَ تجاربه السياسية والاجتماعية وخبرته الطويلة في أسفاره ورحلاته، وقدَّم لنا فيه تشخيصاً لأمراض الأمة وعلاجها حين قال: "قد تمحَّص عندي أنّ أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي، ودواؤه دفعُه بالشورى الدستورية... وإني ما وافقتُ على الرأي القائل بأنّ أصل الداء هو الاستبداد السياسي إلا بعد عناء طويل".

قدَّم لنا **الكواكبي** في هذا الكتاب آراء مهمة عن تأثير الاستبداد السياسي على الدين والعلم والمال والأخلاق والتربية

والتَّرَقي، كتَبَه بعد صراع طويل مع السلطة في مجال الصحافة والمحاماة والتربية والعمل الحكومي، تَعرَّض خلاله للسجن والنفي، وصودرتْ أملاكه، وفُرضتْ عليه غرامات مالية، وحُكِم عليه بالإعدام، وتَعرَّضَ للاغتيال والنفي، وزارَ في رحلاته وأسفاره سواحل أفريقيا الشرقية والجنوبية والجزيرة العربية والهند وإندونيسيا والصين. توفي الرحالة العلامة **الكواكبي** سنة 1902 وضاعتْ كثير من أوراقه ومؤلفاته.

وها نحن الآن بعد أكثر مِنْ قرن مِنَ الزمان، زالتْ خلاله الدولة العثمانية، وانهار الاتحاد السوفييتي، وزالتْ كثير من الدول والمَمالك المستبدة، واستَعمَرتْ فيه الدولُ الأوروبية أغلب أرجاء الوطن العربي، ثم حصلنا على استقلالنا السياسي، وتوالَتْ على الدول العربية الوليدة حكومات وطنية عديدة توَسَّم فيها الناس الخير، وظَنّوا أنهم قد تحرروا من نير الاستعباد... ولكنني أجد نفسي مضطراً مثل جَدّي لأنْ "أقول وأنا مسلم عربي مهاجر مضطر للاكتتام، شأن الضعيف الصادع بالأمر"، وأُعلِنُ رأيي تحت سماء الوطن البائس، أنه قد تمحَّص عندي كَرَّةً أخرى أنّ أصل تخلفنا وتمزقنا وهزائمنا العسكرية المتكررة المُهينة في الصراع ضد الصهيونية الغاصبة مازال هو الاستبداد السياسي بشكله الحديث المتَطَور، وأنّ الاستبداد مازال هو أصل الداء، ومازالت الحرية هي أصل الدواء.

تغيّرتِ الوجوه والأشكال، وتغيّرتْ أساليب الاستبداد والاستعباد، ولكنّ لبّ الاستبداد وجوهر الاستعباد مازال قائماً يتحَكم في رقابنا وأموالنا، ويؤثّر على ديننا وأخلاقنا، ويقودنا إلى الانحدار بدلاً من الترقي، وإلى التخلف بدلاً من التقدم.

ولدتُ بعد قرن من ولادة جَدّي الروحي العظيم، وهاجرتُ مثله في أصقاع الأرض أدرسُ أحوال الأمم وأسباب الترقي والتخلف... من الصين شرقاً إلى أمريكا غرباً، ومن الاتحاد السوفييتي شمالاً إلى استراليا جنوباً. مررتُ بالهند الصينية، وزرتُ الاتحاد السوفييتي أيام عِزّه وقوته، وزرتُ بريطانيا العظمى أيام انحدارها، وألمانيا وهي تنهض من حضيض هزيمتها، وزرتُ تركيا واسبانيا وكندا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وبولونيا وايطاليا وسويسرا واليونان وهونج كونج، وعشتُ سنوات في أمريكا. زرتُ أغلب الدول العربية، وكنتُ حاضراً واعياً يوم سارت الجماهير احتفالاً بالوحدة بين مصر وسورية، ويوم بكتْ حزناً على انفصالها. وكنتُ حاضراً أيام النكسة، ويوم احترق المسجد الأقصى، وأيام أيلول الأسود، وأيام حرب الاستنزاف، وحرب تشرين، وبكيتُ مع الباكين يوم ذهَبَ السادات إلى إسرائيل، ويوم وقّعتْ مصر اتفاقية كامب ديفيد وخَرجَتْ من المعركة. وكنتُ في لبنان أيام حربها الأهلية الطاحنة، وبعد مأساة صبرا وشاتيلا، وعشتُ ذل الحصار الإسرائيلي لبيروت الغالية، وكنتُ ممن حضروا أيام الجهاد الأفغاني ضد السوفييت، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران... وأيام غزو العراق لدولة الكويت وما جَرّ ذلك من ويلات على الشعوب العربية التي مَزَّقَها الفقر والتخلف، وبَدَّدَها صراعُ حكامها في سبيل المحافظة على عروشهم وكراسيهم ولو كان ثمن ذلك دماء الشعوب وتشرد اللاجئين وجوع الأطفال وهدر كرامة الأمة. صَلّيتُ في المسجد الأقصى يوم عيد ميلادي الأربعين مع أطفال الحجارة، وأذّنتُ مِن النافذة ليلاً مع أهل غزة المحاصَرة. وبكيتُ مع الناس آلامَ بغداد المدمَّرة، وشهداء مخيم جنين وبيوتهم المبعثَرة. وذهلتُ معهم أمام

مشاهد حصار عرفات وحصار كنيسة المهد المقدسة، وأيام قصف لبنان، ثم قصف غزة المحاصَرة مرات ومرات...

هاجرتُ من بلادي سائحاً في أرجاء الدنيا باحثاً عن إجابة... لماذا تَحْدثُ كل هذه المآسي لبلادنا العربية الحبيبة الودودة الغالية على الرغم من تحررها من الإمبراطورية العثمانية المستبدَّة، وعلى الرغم من استقلالها عن الاستعمار الأوروبي الظالم؟ ما الذي حَدَثَ لنا؟ ومرة أخرى وجَدتُ الإجابة في كتاب **الكواكبي**... **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**... ووجدتُ في أحوال الأمة طبائع جديدة أخرى لاستبداد جديد في سماته، يختلف في أساليبه، ولكنه لا يختلف في وبيل نتائجه. فقررتُ الكتابة عن هذا الاستبداد الجديد بالطريقة المركَّزة التي استخدَمها **الكواكبي** إلا أنني تجنبتُ ذكر الأمثلة، فمنها كثير وفيها وفرة، وقررتُ أنْ أَترك ذلك للقارئ كي يتمثلها بنفسه من واقع حاله وحال أمته.

يا للأسف يا جَدّي العظيم، على الرغم من أنك قد شخَّصْتَ لنا الداء ووصَفتَ لنا الدواء منذ أكثر من مائة عام، إلا أننا لمْ نتعظ، ولمْ نداقع عن حريتنا، ولمْ نؤسس بلادَنا على قواعد الشورى الدستورية كما نَصَحتَ لنا. ويبدو أننا قد تخلصنا من الاستعمار ولكننا لمْ نتخلص من الاستبداد... بل عاد الاستبداد ليخنق أرواحنا تحت نير سلطته، وابتدَعَ طرقاً وأساليب جديدة ليتسلل إلى بيوتنا ومدارسنا ومزارعنا ومصانعنا، بل وامتد سلطانه إلى أفكارنا وعقائدنا وآمالنا وأحلامنا وعقولنا، وسَخَّر المكتشفات العلمية الحديثة والتقنيات المبتَكَرة الجديدة لكي يُرسِّخ سيطرته علينا بوسائله الحديثة الماكرة. واستمرتْ طبائع الاستبداد مفروضةً علينا وأخلاق الاستعباد موجودةً

فينا، ولمْ نستطع أنْ نغيِّر ما انغَرَسَ في نفوسنا من ذل العبودية، ولمْ ننطلق إلى سمو الحرية.

هل كان كتابُك العظيم فعلاً كلمةَ حق أضحتْ صيحةً في واد؟ وهل ذهبتْ أحلامك عن زوال الاستبداد هباءً أدراج الرياح؟ لقد غيَّر الاستبداد وسائله وأساليبه، واستطاع الاستبداد الجديد أنْ يُمسكَ بسُدة الحكم، وأنْ يُسيِّر الشعوب المسكينة على هواه... وها أَنذا أسيرُ على خطواتك لكي أكشف طبائع هذا الاستبداد الجديد في وطننا العربي، عسى أنْ يجد الشبابُ في هذا الكتاب توضيحاً لأمراض الأمة، وأنْ يَفهم أسباب تخلفنا، وأنْ تنطلق الأجيال القادمة بثبات ورؤية واضحة على طريق الحرية.

الرحالة العربي

2009

تمهيد

تتلخص **طبائع الاستبداد الجديد** في الوطن العربي بالصفات العامة التالية:

1. **الدَجَل السياسي وتأييد الجماهير**: كان الاستبداد التقليدي لا يَحظَى إلا على سخط الرعية ونقمتها، ولكن الاستبداد الجديد هو استبدادٌ تؤيدُه شعوبه المخدوعة بالشعارات الكاذبة، وذلك لأنه يرفع شعارات تطمَحُ إليها الجماهير، ويَنجَحُ في الحصول على تأييدها في أغلب الأحيان.
2. تسخير **وسائل الإعلام** الحديثة لتوجيه الجماهير والسيطرة عليها.
3. **السيطرة الاقتصادية الشاملة**، والاستيلاء على ثروة الأمة، وتوزيعها على العشيرة أو الحزب أو القبيلة أو الطائفة والأقارب لكسب ولاء الأصدقاء وحرمان المعارِضين، مع زيادة الفقر بين الناس بشكل عام بحيث تتلهى الجماهير عن المطالبة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتلهثُ دائماً في سبيل تحصيل معيشتها وقوت يومها.
4. وضعُ **المفكرين والمثقفين ورجال الدِين في خدمة السلطة.**

5. **استخدام التعليم** في توجيه الأجيال الجديدة نحو تأييد السلطة.
6. **استخدام العنف** في القضاء على المعارَضة السياسية، وسَجن واغتيال رفاق الثورة والسلاح للانفراد بالسلطة. ورَفع شعار **"تطهير الثورة"** أو تصحيح المَسار للتخلص مِن كل مَن يُشتَمُّ منه رائحة الاستقلال في الرأي أو معارَضة الحاكم، وبَدَلاً من تخليص الوطن من الخونة والفاشلين، يَفقد الوطنُ باسم التطهير كثيراً من الشرفاءَ والمفكرين والوطنيين المخلِصين، كما يَفقد كلُّ من لا يَقبَل النفاق من العلماء والأدباء والفنانين.
7. **التعاون مع القوى الدولية** والتنسيق معها، بل وحتى التنسيق مع إسرائيل، في سبيل الاحتفاظ بالحكم.
8. **إعطاء الامتيازات للأقليات** الطائفية والقومية وبعض أحزاب المعارضة الهامشية الصُورية لكسب ولائها واستخدامها في تمكين السلطة.
9. الاعتماد الوثيق على **أجهزة مخابرات قوية ومتعددة.**
10. أغلب المستبدِّين الجُدد في الوطن العربي هم مِن **الجيش والقوات المسلحة** الذين لا تزيد درجة تعليمهم عما دَرَسوه في المدارس العسكرية، وأغلب مَن يحيط بهم مِن خاصة بطانتهم ليسوا أفضل منهم تعليماً وثقافة. وإذا تعاونوا أحياناً مع بعض المتعلمين والمثقفين يكون هذا التعاون محدوداً بفائدة الطرفين الشخصية وليس لمصلحة الأمة.

11. بعد توطيد الحكم يعودُ المستبدّون الجُدد إلى **التحالف مع طبقة التجار والصناعيين وأغنياء المزارعين وأبناء الباشاوات السابقين.**

12. **الشمولية:** يتدخل الاستبداد الجديد في كافة أمور الحياة، ويسيطر على معيشة الناس منذ ولادهم حتى مماهم، فَيَسنُّ القوانين التي تُقيِّد تسجيل المواليد والجنسية، ويُسيطر على تنشئة الجيل في المدارس بكافة مراحل التعليم، ويُحدد قواعد الدراسات الجامعية ويُمسك بزمام الاستثناءات والبعثات فيها، كما يُسيطر على الشباب بضبط المنظمات الشبابية والأندية الرياضية والتجنيد الإجباري، ويسيطر على التوظيف الحكومي بعد التخرج، وعلى كافة الفعاليات الاقتصادية وفرص العمل، ويُوجِّهُ الأفكار والرأي العام من خلال السيطرة الشاملة على وسائل الإعلام، ويَتَحَكَّمُ بالمثقفين والمفكرين بدعم مؤيديه، ونفي وسجن وقتل معارضيه، بل ويحدد شروط الوفاة ومكان الدفن بعد حياة العبودية البائسة.

الاستبداد الجديد نظامٌ شامل يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في كافة جوانب الحياة اليومية للمواطن من خلال سيطرته على الاقتصاد والتعليم والإعلام والدين والجيش والمخابرات... هذا التماس المباشر مع السلطة في الحياة اليومية يَخلق لدى المواطن نوعاً من الشعور بالمراقبة المستمرة والشعور الدائم بالخوف من الاتهام، بل والشعور الخفي الدائم بارتكاب ذنبٍ ما دون سببٍ واضح. يَظهر هذا

الشعور الغامض حتى في الغربة خارج الوطن، ويَظهر بوضوح بمجرد العودة إليه في المطار وفي نقاط الحدود. يَتأصل هذا الشعور الدفين بالخوف من التحدث بحرية، ويَظهر في خفوت الصوت عفوياً عند انتقاد السلطة حتى في بلاد الغربة، وذلك نتيجةً للعيش الطويل تحت ظل الاستبداد الجديد الشامل لكافة جوانب الحياة. وقد صَوّر الكاتب البريطاني **جورج أورويل** George Orwell (1903–1950) بشكل أدبي ماهر سمات الاستبداد الجديد الشامل الذي تؤيده الجماهير المضلَّلَة في كتابيه الشهيرين "مزرعة الحيوان" و"1984".

13. **التوريث**: مِن أغرب سمات الاستبداد الجديد في الوطن العربي هو ظاهرة توريث الحكم الجمهوري، وكأن الوطن قد تحول في ظِلّ الاستبداد الجديد إلى مَلَكية مطلقة! لوحظ هذا التوجه لتوريث الحكم في سورية ومصر وليبيا واليمن والعراق. وبما أنّ الناس على دِين ملوكهم، تُلاحَظ ظاهرة التوريث ليس في رئاسة الدولة وحدها، بل تمتد إلى كثير مِن الوظائف الأدنى، مثل الوزارات والشركات والجيش والمخابرات والجامعات والصحافة والإعلام...

14. **البداية الجماهيرية ثم التدرج في التسلط والانعزال**: غالباً ما يكون المستبِد الجديد في بداية حكمه بطلاً وطنياً محبوباً يَحظى على شعبية كبيرة بسبب تاريخه السابق في مقارعة الاستعمار ونضاله الشجاع في سبيل الاستقلال. يبدأ في فترة حكمه الأولى بالتقرب مِن الناس، ويُجزِلُ الوعودَ

ويَرفع الشعارات التي تحبها الجماهير، ويحاول تقديم نفسه على أنه رجلٌ بسيط مِن عامة الشعب، وتساعده وسائل الإعلام في رسم هذه الصورة الشعبية المحبَّبة. وربما يكون صادقاً في هذه الأمور في سني حكمه الأولى، ولكنْ ما أنْ تفسده السلطة حتى يبدأ بتكوين حرسه الخاص، ويحاول السيطرة على الجيش وأجهزة المخابرات ووسائل الإعلام، ويستولي على الثروة، ليصبح بعدها زعيم الشعب وقائده وملهمه، وسيد الوطن وروحه ومولاه، ويتحولُ الشعب إلى رعايا، والحاكمُ إلى إلهٍ متسلِّط يَنعزل تدريجياً عن الشعب، بل حتى عن أعوانه المقربين، فليس للطاغية رفيق ولا صديق ولا حتى من إخوته وأبنائه.

15. **إما الأمن أو الحرية بدلاً مِنَ الأمن والحرية:** مِنْ سمات الاستبداد الجديد هو أنه يضع المواطنين أمام اختيارٍ إما الأمنُ تحت سلطة حكمه واستبداده، أو تعمّهم الفوضى والخراب إذا أرادوا الحرية. وهو بذلك ينحرف عن دور الحكومة الأساسي في ضرورة تأمين الأمن والحرية للمواطنين، وأنّه مِن واجب الحكْم العادل السليم أنْ يُؤمِّنَ الناس على أنفسهم وأَموالهم ودينهم، ويَضمن حقوقهم وكرامتهم.

أَشبع **الكواكبي** في كتابيه **"طبائع الاستبداد"** و**"أم القرى"** دراسةَ مظاهر الاستبداد التقليدي، وبيَّن أسبابه، وكشَفَ أعراضه وسماته وعمْق تأثيره على الأمة. كما وَصَفَ مظاهر الاستعباد في أخلاق الأمة وفي سلوك الناس وانتشار النفاق والرشوة والفساد بينهم... قدَّم لنا **الكواكبي** دراسته الوافية للاستبداد التقليدي ولمْ

يترك مزيداً لمستزيد. ولن أُكرر في كتابي هذا ما ذَكره هذا الكاتب العظيم إلا بمقدار ما يوضح أفكاره التي سأسير على هديها بحثاً وتوضيحاً لطبائع **الاستبداد الجديد في الوطن العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين**. وسأُركّز على الفوارق بين الاستبداد الجديد والاستبداد التقليدي محاولاً كشف الأساليب الحديثة التي استعمَلها الحكام العرب في هذه الفترة، وما لَجَؤوا إليه من تضليل مقصود لجماهير الأمة لكي يُحَققوا مآربهم وأهدافهم في حكْم الأمة بمقتضى ما يرونه من مصالحهم الخاصة وأهوائهم الشخصية، بدلاً من القيام بواجباتهم الأساسية كمسؤولين عن رعاية مصالح الأمة، ومكلّفين بتحقيق أهدافها وآمالها في الحياة الحرة الكريمة.

ما هو الاستبداد؟

"ونتيجة البحث أن الله جلّتْ حكمته قد جعل الأمم مسؤولة عن أعمال مَن تُحَكِّمُه عليها... وهذا حَق. فإذا لَمْ تُحسن أمةٌ سياسة نفسها أذلّها الله لأمة أخرى تحكمها... وهذه حِكمة. ومتى بلغتْ أمةٌ رشدها وعرفتْ للحرية قدرها، استرجعتْ عزَّها... وهذا عَدل"

عبد الرحمن الكواكبي 1902

كلٌّ فردٍ مِنَ الرعيَّةِ عبدٌ
ومِنَ الحُكْمِ كلُّ فردٍ أميرُ
نحن موتى! وشرُّ ما ابتدع الطغيانُ
مَوتى على الدروبِ تسير
نحن موتى! وإنْ غَدونا ورحنا
والبيوتُ المُزَوَّقاتِ قبور

بدوي الجبل 1967

الاستبداد لغةً هو اسم لفعل (استبَدَّ)، يقوم به فاعل (مُستبدٌّ)، يَتَحكّم في مفعول به (مُستبَدٌّ به). ويقال: استبَدَّ به: انفرد به، واستبَدَّ: ذَهَبَ. واستبَدَّ الأمر بفلان: غَلَبَهُ فلم يقدر على ضبطه، إما لقدرةٍ كبيرة وتأثيرٍ غالبٍ في المُسيطِر، أو لِضعفٍ أو عجزٍ في المُسيطَر عليه.

ويقال: استبَدَّ فلان بكذا أي انفرد به، فعلى صعيد الاستِحواز يكون الانفراد بالشيء: امتلاكه بغير حق، وعلى صعيد الفكر والسياسة يكون الاستبداد هو الانفراد بالرأي فيما تجب فيه مشورة الآخرين. وإذا كان معنى الاستبداد في اللغة هو الانفراد بالشيء، يكون الاستبداد في الحكْم انفراداً به.

يقول **الكواكبي** في مقدمة كتابه ما معناه أنّ الاستبداد كنظام سياسي هو التصرّف في شؤون الأمة بمقتضى الهوى، فالاستبداد هو تصرّف فرد أو جماعة في حقوق الأمة بمقتضى المَشيئة، وبلا خوفٍ مِن تَبِعَةٍ أو مراجعةٍ أو حساب. الاستبداد هو صفةٌ للحكومة المُطلَقَة العنان، والتي تتصرف في شؤون الناس كما تشاء وتهوى بلا خشية لحساب ولا عقاب. كما يَذكر أنّ أشكال الحكومة المستبدَّة تشمل حكْم الحاكم الفرد المطلَق الذي تولى الحكم بالغَلَبة أَو بالوراثة (الحكومة المُطلَقة)، وتشمل الحكومة الجمهورية الدستورية (الحكومة المُقيَّدَة) عندما تملك بنفوذها وسلطتها وقوتها القدرةَ على إبطال سلطة القانون والدستور، وتضعُ نفسها فوق المساءلة. لأن الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك تأكيد على **مسؤولية الحكام تجاه الأمة الواعية** التي تَعرف أنها صاحبة الشأن، وتَعرف كيف تراقِب، وكيف تتقاضى الحساب، وكيف تُدافع عن حقوقها تجاه السلطة التنفيذية عندما تَحيد عن الطريق. وبشكل عام فالحكومة من أي نوع كان لا تَخرج عن وصف الاستبداد إلا إذا كانت تحت المراقبة الشديدة والمحاسَبة التي لا تَسامحَ فيها. **وما مِن حكومة تأمن المُساءلة والمحاسَبة بسبب غفلة الأمة إلا وتُسارِع إلى التلبس بصفة الاستبداد، يخدمها في ذلك جهالة الأمة وقوة الجيش والمخابرات.**

الاستبداد الجديد

وصَفَ **الكواكبي** الاستبداد كما كانت عليه الأحوال في أواخر القرن التاسع عشر، ولمْ تقع عيناه في أسفاره ورحلاته على النوع الجديد من الاستبداد، وهو ذلك الاستبداد الذي تُصَفّق له الجماهير وتؤيده، بل وتضحي بالغالي والرخيص وتموتُ في سبيل حمايته!

كان الاستبداد التقليدي يتمثل أساساً في حكْمٍ غريبٍ عن عامة الناس، يشعرون تجاهه عادة بالغضب والمَقت والعَداء، وهم مدرِكون أنّ هذا الحكم الاستبدادي يسلبهم حقوقهم وممتلكاتهم ويأخذ مكاسبهم، بل ويُخضِع أولادهم سخرة وعنوة، ولكنهم لا يملكون تجاه عسكر السلطة إلا الطاعة في الظاهر، والدعاء عليهم بالدمار والانتقام في خلوات بيوتهم ومجالسهم. ولكن ظهَرَ نوع جديد من الاستبداد في أوائل القرن العشرين، بدتْ سماته الأولية في انقلاب الاتحاديين على الخلافة العثمانية، وفي انحرافات الثورة البلشفية على يد **ستالين** في الاتحاد السوفييتي، وبلغتْ أوجها في الحكومات القومية المتعصِّبة في ألمانيا **هتلر** وإيطاليا **موسوليني** واسبانيا **فرانكو**. ثم انتشرتْ في أنحاء العالم وخاصة مع ثورة الشعوب ضد الاستعمار في عدد من الدول الأفريقية والآسيوية وفي أمريكا الجنوبية...

ما يهمنا هنا هو ما حَدَثَ من تطورات سياسية مشابهة في عددٍ من الدول العربية مثل العراق وسورية ومصر واليمن والسودان وليبيا وتونس والجزائر. إذ يُلاحَظ أنّ حركات التحرر من الاستعمار قد نجحتْ في طرد القوات العسكرية الأجنبية عن أراضيها بعد أنْ قَدَّمتْ شعوبُها تضحيات جسيمة، وتعرضَتْ للقتل والقصف والحرق

والتدمير في كثير من هذه الدول. إلا أنّ انتصار هذه الشعوب على الاستعمار لمْ يؤدِّ إلى تأسيس حكومات دستورية ديموقراطية عادلة، ولمْ تتشكل فيها المؤسسات الدستورية الحقيقية التي تُمثّل الشعب، والتي يستطيع من خلالها أنْ يمارس حقوقه السياسية الشرعية. لمْ تتشكل المؤسسات الإعلامية والصحافة الحرّة التي تراقِب أداء الرؤساء والوزراء والمسؤولين، ولمْ تَرسَخ سيادةُ القانون فوق الجميع، بل تطورتْ حكوماتُ الاستقلال الوطنية خلال فترة وجيزة إلى حكوماتٍ سيطَر فيها العسكر وأجهزة المخابرات على مقدَّرات الأمة، وشكّلوا مع مؤيديهم وعشائرهم وطوائفهم وأحزابهم الموالية فئةً متسلطةً تتصرف بأمور الشعب حسبما تشاء وتهوى دون خوفٍ مِنْ رقيب أو حسيب، وتُصدِر القوانين والأحكام بما يوافق مصلحتها الخاصة كفئةٍ حاكِمة مميزَة فوق القانون حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة العامة للأمة... هذا مع التركيز أولاً وأخيراً على البقاء في كرسي الحكم مهما كانت الوسائل، ولو أدى ذلك إلى سَجن وقَتل رفاق الثورة والسلاح، وإلى سَجن وتعذيب وقَتل ونَفي كل معارض، وكل مَن تُشتَّم منه رائحة المعارضة للسلطة.

تحوَّلتْ هذه الحكومات التي قادتْ حركات النضال والتحرر إلى حكومات مستبِدة. **ولعل أهم ما يميز استبداد هذه الحكومات هو حصولها على شعبية واسعة وعلى تأييد الجماهير في بلادها.** ويعود ذلك إلى أنها بشكل عام قد وصلتْ إلى سدة الحكم بالفعل تعبيراً عن رغبة الجماهير الكاسحة في التحرر من الاستعمار، وكان أغلب الرؤساء والحكام في هذه الدول مِن أبطال الكفاح الوطني ضد الاستعمار عن جدارة واستحقاق. ولكنّ بطولاتهم في معارك التحرير

لمْ تُترجَم عملياً إلى تحرير الأمة من الاستبداد، بل استمر نمط الحكم المركزي الاستبدادي المُتسلِّط، واستمر خضوع الرعية التي تَعوَّدتْ على الاستعباد، و لم تتذوق حلاوة الحرية، و لم تمارس الديموقراطية الحقيقية العادلة. رَفعَتْ هذه الحكومات شعاراتٍ عَبَّرتْ فعلاً عما تطمح إليه الجماهير من آمال بالاستقلال والتحرر والحرية والتقدم والوحدة والاشتراكية والعدالة الاجتماعية وتقوية الجيش الوطني والمقاومة والدفاع عن فلسطين... ولكن ما الذي فعَلَته على أرض الواقع؟

تَملَّكتْ هذه الحكومات كل وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون، وسَخَّرتْ هذه الوسائل بشكل مكثف ومنظَّم لكي تَنشر وتؤكد الشعارات التي تحبها الجماهير، بينما كانت هذه الحكومات في الواقع لا تفعل إلا ما يَضمَن بقاءها في الحكم مهما كان الثمن ومهما كانت النتائج. **وإذا كنا قد تعلمنا شيئاً واحداً مهماً في تاريخنا الحديث فهو ألاّ نصدِّق ما يقوله السياسيون، وأنْ نحكم عليهم بحسب أفعالهم ونتائج أعمالهم وليس بحسب أقوالهم وشعاراتهم.** ويجب أنْ ينتبه الشباب العربي إلى ذلك الفرق الشاسع بين ما تبثه وسائل الإعلام من برامج وأفكار وشعارات، وبين ما تقوم به الحكومة فعلاً من أعمال. يُرفَع شعار الوحدة بينما يُكرِّس الحكمُ كل ما مِن شأنه ترسيخ الإقليمية! ويُرفع شعار الحرية إلا أنّ السجون والمقابر تغصّ بكل مَن يُشتبه بمعارضته للسلطة. كل ذلك باسم الشعب، وبحجة المحافظة على أمن الدولة وحماية الجماهير من الإرهاب والتطرف، وباسم النضال ضد العدو الإسرائيلي الغاصب، فلا صوت يعلو على صوت المعركة! ولا يُسمَح بحرية

الصحافة، ولا بتأسيس أحزاب معارضة، وتتشبث الحكومة بملكية وسائل الإعلام، ولا تَسمح لأي صوت معارض أو فكر محايد أنْ يجد طريقه إلى أسماع الجماهير! يُرفَع شعار الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ولكن تُمنَح الامتيازات الاقتصادية إلى المسؤولين وأبناء المسؤولين ومَنْ التفَّ حولهم من المنافقين والأذناب والمصفقين والموالين. وتُوزع ثروة الأمة على الفئة الحاكمة، بينما يزداد الناس جوعاً وفقراً ومرضاً وجهلاً وتخلفاً! يُرفَع شعار تقوية الجيش وتحرير فلسطين إلا أنّ جيوشنا خَسرتْ أغلب حروبها مع أعداء الأمة، وخسرنا أراضينا، جزءاً غالياً وراء جزء، ثم راح حكامنا يتملقون أعداءنا في السر والعلن، ويتسابقون إلى عقد اتفاقيات المصالحة والسلام ليضمَنوا بقاءهم في السلطة، باسم الأمة، ولكن تحت حماية أعداء الأمة! ولعل أكثر الحقائق إيلاماً أنّ قواتنا المسلحة الباسلة قد قَتلتْ منا أكثر مما قَتل منا أعداؤنا! حَدَثَ ذلك في لبنان وفي العراق وفي سورية وفي الأردن والسودان وفي ليبيا وتونس، وتتزايد الأعداد في اليمن والصومال والجزائر وفلسطين "المحرَّرَة"..! هذا بعد أنْ قدَّمت الجماهير لقواتها الوطنية المسلحة جليل التضحيات، واقتطعتْ من لقمة عيشها، ومن صحتها، ومن فرصتها في التقدم والتعلم والازدهار لكي تطوّر تسليح وتدريب هذه الجيوش، وتزيد قدرتها على القتال والدفاع عن الأمة... إلا أنّ هذه الجيوش الباسلة، بالمشاركة مع أجهزة المخابرات وقوات الأمن، وَجَّهتْ أسلحةَ الشعب ضد الشعب بأوامر من السلطة الحاكمة، وباسم حماية الشعب وحماية الأمة وحفظ الأمن والاستقرار.

تبادل الفوائد!

لَمْ يكن هذا النمط من الاستبداد الحديث الشامل هو النمط الوحيد الموجود في وطننا العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد استمر وجود النمط التقليدي مِن الاستبداد المُطلق الوراثي في منطقة الجزيرة العربية وفي المغرب. واستفاد الاستبداد التقليدي من بعض الوسائل الناجحة في التسلّط التي قدَّمها الاستبداد الجديد، خاصة في تبيان فوائد السيطرة على وسائل الإعلام، والتحكم التام في توزيع الثروة بحسب الولاء والإخلاص للحاكِم لا بحسب الكفاءة والأمانة والإخلاص في أداء الواجب تجاه الأمة. كما تجنّب الحكام التقليديون إنشاء جيش قوي خوفاً من امتداد التجارب الثورية والانقلابات العسكرية إلى بلادهم. واعتَمَدوا في توطيد حكْمهم على المخابرات والأمن الداخلي والحرس الأميري، وعلى الاستعانة بالقوات الأجنبية، مثلما حَدَثَ في الأردن في أيلول الأسود، وكما حَدث في الجزيرة العربية في حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

وكما استفاد الاستبداد التقليدي العربي مِنَ التجارب الناجحة للاستبداد الحديث، طبَّق المستبدون الجُدد بعض الأساليب التي ثبت نجاحها مِنْ وسائل الاستبداد التقليدي، مثل الاعتماد على العشائر، والسيطرة التامة على دخل البترول والثروات الطبيعية، وتَوريث السلطة للأبناء، والحصول على التأييد والدعم الخارجي للمحافظة على كرسي الحكم ولو اقتضى ذلك التنسيق والاتفاق السرّي والمُعلَن مع أعداء الأمة في أمريكا وإسرائيل.

الاستبداد الديموقراطي!

أما أخبث ما حَدَثَ مِنْ تطورات في أساليب الاستبداد الجديد فهو ما أَطلق عليه المفكر العروبي **عصمت سيف الدولة** (1923–1996) اسم "**الاستبداد الديموقراطي**" والذي يَقصد منه لجوء الحاكِم إلى أساليبَ تبدو ديموقراطية في ظاهرها ولكنها استبدادية في حقيقتها، مثلما حَدَثَ عندما طُرِحتْ معاهدة كامب ديفيد للموافقة أو للرفض في مجلس الأمة المصري وعلى الشعب، وذلك بعد أنْ اتُخِذتْ إجراءاتُ الموافقة عليها سلفاً. يَحدث هذا على استحياءٍ أحياناً، وبكل وقاحة وصَلَف في أحيان أخرى عندما تُجرى انتخابات مجالس النقابات واللجان الشعبية والانتخابات الصورية لمجلس الشعب ومجلس الأمة، وحتى في الاستفتاء الشكلي على رئاسة الدولة، مما يُفقد الشعب حقه الطبيعي في اختيار ممثليه مع خَلقِ وهم الممارسة الديموقراطية لديه!

تزيد هذه الممارسات تضليلَ الشعوب، وتزيد تخلفها، وتحرمها من التدرب على ممارسة الأساليب الديموقراطية الصحيحة في اختيار الحكام وفي محاسبتهم، كما تعيق تشكيل المؤسسات الديموقراطية، فتَفقِدُ الشعوب ثقتها بالديموقراطية عندما تُشاهِد بالممارسة العملية أنّ هذه "الديموقراطية" تُعيد تَوليد حالة الاستبداد نفسها وإنْ تَغيرتْ بعضُ الوجوه أحياناً.

يَندرج تحت هذه الأساليب الديموقراطية في الاستبداد الجديد السَّماح بنشر بعض صحف "المعارَضة" المأمونة وغير الفاعلة، والسَّماح بتشكيل أحزاب سياسية شَكلية، بشروط محدَّدة تضمن بقاء هذه الأحزاب ضعيفة وهامشية، ولكنها تساعد في الوقت نفسه على

إعطاء الاستبداد الجديد شكلاً ظاهرياً وهمياً من التعددية الحزبية والممارسة الديموقراطية، كما تَضمن سيطرة الحزب القائد الواحد. وفي الوقت نفسه تظل السلطة المطلَقة والسيطرة الشاملة على وسائل الإعلام وعلى التعليم وعلى الجيش والمخابرات والاقتصاد في يد الحاكم وأقربائه وعشيرته وطائفته وحزبه والفئة التي يضمن ولاءها وإخلاصها.

الاستبداد والدِين

"ما من مستبد سياسي إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله، أو تعطيه مقاماً ذا علاقة بالله!"

عبد الرحمن الكواكبي 1902

ما شِئتَ لا ما شاءتِ الأقدارُ ــــــ فاحكُمْ فأنتَ الواحدُ القهارُ

ابن هانئ الأندلسي

اعتمَد الاستبداد التقليدي في كثير من الأحيان على الحق الإلهي في استلام الحكم وشرعية الاحتفاظ به، وقد استَند الملوك والقياصرة على الدِين في تسلطهم وتحكمهم بالأمة، وخاصة في العصور القديمة والوسطى. ويَرى كثير من الدارسين لعلوم الاجتماع والسياسة أنّ التسلط السياسي والتمكن الديني يمشيان متكاتفين، وأنّ الدِين قد استُخدم في الماضي، وفي الحاضر القريب، ذريعةً للتسلط على الناس وإخضاعهم لمشيئة الحاكِم المستبِد. ويَكمن السر في ذلك التوافق على قوة تأثير المشاعر الدينية، وعلى قدرة الحاكِم المستبَد على خلق نوع من الوهم الذي يُشَبِّه سلطته المطلَقة على الأمة بسلطان الله على

العباد. وكما قال **الكواكبي**: "*ما مِن مستبد سياسي إلى الآن إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله، أو تُعطيه مقاماً ذا علاقة مع الله... ولا أقل مِن أنْ يتخذ بطانة مِن خَدَمَةِ الدِين يُعينونه على ظلم الناس باسم الله. وأقلُّ ما يعينون به الاستبداد هو تفريق الأمم إلى مذاهب وشيع متعادِية، تقاوم بعضها بعضاً فتتهاتر قوة الأمة وتذهب ريحها*".

"*يلتبس الفرق لدى العوام بين الإله المعبود بحق، والمستبِد الُمطاع بالظلم والقهر. فلا يفرقون بين الإله الفعّال المطلق، والحاكم بأمره، ولا بين الإله الذي لا يُسأل عما يَفعل، والحاكم غير المسؤول تجاه الأمة. ولا بين الإله الُمنعِم، والمَلِك وَلِيِّ النعم... وعليه فهم يعظّمون الحكام الجبابرة تعظيمهم لله الواحد القهار، ولذا فلطالما جَمَع المستبدون حولهم كثيراً من علماء السلطان وفقهاء الاستبداد، وهم رجال الدِين الذين يساعدون المستبد الأعظم في تسلطه على الناس، ويفندون له مِنْ نصوص الدِين المقدسة، ومِنْ تعاليمه المبَجَّلَة، ما يزيد مِن توكيد سلطانه، ويبرر قراراته وتصرفه في شؤون الأمة على هواه لأنه "معصوم عن الخطأ ولا يُسأل عما يفعل*"!

"*وجاء فقهاء الاستبداد بمفاهيم تقديس الحكام عن المسؤولية، حتى أَوجَبوا لهم الحمد إذا عدلوا، وأَوجَبوا الصبر عليهم إذا ظَلموا، وعَدُّوا كل معارضة لهم بَغياً يبيح دماء المعارضين*"، وإذا أَعطوا الناس بعض حقوقهم كان ذلك هبة كريمة ومَكرمة أميرية وعطاءً مَلَكياً عظيماً.

يلجأ الاستبداد التقليدي والحديث إلى دعم فئةٍ مِن رجال الدِينِ تساعده على توكيد حكمه وتسلطه، كما يَدعم المستبدون تشكيلَ

فئة أو مجلس إفتاء مِن رجال الكهنوت الديني الذين يصنعون حولهم طقوساً وستائر دينية تُحوِّل الدِين عن دوره الأساسي في تحرير البشر مِن عبادة الملوك والأصنام إلى عبادة الله الواحد القهار، ويُحيلونه إلى سلسلة لا تنتهي مِن الطقوس والشعائر، ويُركّزون على فقه العبادات بدلاً من فقه المعاملات، وعلى خَلق شعور دائم لدى الناس بأنهم مقصِّرون ومذنبون، ولا خلاص لهم إلا بالانغماس في مزيد من شعائر العبادات والطقوس الصوفية وحلقات الذكر والدراويش، ويَغمرون الدِين بتفسيرات مبهَمة غامضة لا يفهمها العوام إلا مِن خلال شرح مشايخهم، وإلا ضلّوا الطريق وتاهوا في ملذات الحياة الدنيا وأوشكوا أنْ يقَعوا في الكبائر. يبالغ شيوخ الدِين في استخدام حجة سدّ الذرائع لَمنع كل ما لا يَلقى هوى في أنفسهم، أو كل ما يمكن أنْ يُشمّ منه رائحةُ حرية، قد تتطور في خيالهم إلى احتمال معارَضة أو مساءَلة للحاكِم الواحد الأوحد القائد الملهِم الملهَم المهيب المهاب الزعيم المعلِّم. وقد ادعى **هتلر** أنه "*مبعوث العناية الإلهية*" وأنَّ أي معارَضة لفكرته عن الأجناس البشرية هي "*خطأٌ يُرتكَبُ بحق العناية الإلهية الأزلية، أو ضد إرادة الخالق الأزلي*"، وأنّ الذي أَمَرَ برسالة ألمانيا هو "*خالق الكون، والسماءُ لا يمكن رشوتها!*"

تحويل الدين إلى طقوس

يَنتقل رجال الدِين بالناس مِنْ طقوسِ عبادةٍ إلى طقوسٍ أخرى، ولا يَتركون للناس فرصة للتفكير فيما يَفعلون. فمِنَ الاحتفالُ بأول أيام السنة الهجرية، إلى الاحتفال بيوم المولد النبوي، إلى صيام أيام في منتصف كل شهر، وأفضلية صيام كل اثنين وكل خميس، وأفضلية

الأعمال في رَجَبْ والاحتفال باليوم السابع والعشرين منه، إلى ليلة النصف مِنْ شعبان، ثم الطقوس الاحتفالية اليومية في رمضان وليلة القدر التي يسوقون الأحاديث تلو الأحاديث عن أنها في العشر الأواخر، ثم عن أنها ليلة الواحد والعشرين من رمضان، ثم الثالث والعشرين منه، ثم أيام الوتر مِنَ العَشر الأواخر، وتبلغ طقوس الاحتفالية أقصاها ليلة السابع والعشرين مِنْ رمضان حتى لتفوق الاحتفال بعيد الفطر السعيد نفسه! ثم يصرّ رجال الدين على ضرورة صيام ستة أيام من شوال، تبدأ بعدها مباشرة خطب الاستعداد للحج، وفضائل العشر الأوائل من ذي الحجة، والحج ثم العمرة... ويتخلل ذلك كله خطب ودروس متتالية عن أهمية الصلاة وعقوبات تاركها، وقصص الأنبياء والمعجزات والجن... لن أنسى حصار الفلوجة في العراق عندما كانت الناس تُقتَل والبيوت تُدمّر، إلا أنّ خطبة الجمعة كانت يومها عن الجن..! لمْ يتجرأ أحدٌ أنْ يسأل فضيلة الشيخ عما يجب أنْ نفعله لمساعدة إخواننا المحاصرين في العراق..! ولن أنسى يوم قدَّم إمامُ المسجد ابنَه الشاب الفتي ليؤم الناس في صلاة التراويح في رمضان، وحين أخطأ ابنه في التلاوة مرات عديدة، لمْ يتردد الشيخ الفاضل بأنْ خطَبَ في الناس قائلاً: "*لا بد أنّ أحداً أو بعض الحاضرين ليس على طهارة*"..! وفَسّر قولَه بأنّ عدم طهارة بعض المصلين تؤدي إلى اضطراب الصلاة وخطأ الإمام..! ولمْ يتجرأ أحد على الاعتراض، بل هزُّوا رؤوسهم موافقين كالأنعام..! ولن أنسى يوم وقف شيخٌ زائر فاضل وعالِم جليل يخطب في المسجد أثناء صلاة التهجد بعد منتصف الليل في رمضان قائلاً أنّ ذَنْبَ تارك الصلاة مثل ذَنْبِ مَن زَنى بأمِّه..! ولمْ يحتجّ أحد سوى واحد مِنَ المصلّين المتعَبين

احمرَّتْ عيناه مِن طول السهر والصيام والقيام، نهض فجأة بعد أنْ سمع قول الشيخ هذا، وخرج مِنَ المسجد مذهولاً صامتاً... خرج ولَمْ يعد.

الدِين في زمن الاستبداد

وهكذا نجد أنّ علاقة الاستبداد الجديد بالدِين تتسم بما يلي:

1. تشجيع "**علماء السلطان**" والفئة الموالية منهم ودعم نفوذهم.
2. التركيز على **فقه العبادات** بدلاً مِنْ فقه المعاملات في المجتمع، وتجنّب الخوض في فقه مقاصد الشريعة وضرورات الحُكْم الرشيد في الإسلام، مثل ضرورة العدل والشورى وحفظ حقوق الرعية ومسؤولية الحكام.
3. التشجيع على خلق **فئات وطوائف دينية مختلفة** ومتشددة ومتصارعة.
4. تشجيع مفاهيم مغلوطة عن **الجبرية والصوفية** ولوم النفس والاعتقاد بالتقصير الدائم، وعدم محاسبة النفس فضلاً عن محاسبة الحاكم.
5. **مشاركة المستبد للإله** في أسمائه وصفاته مثل: الأوحد والأعظم والأول والعليم والحكيم والمنعِم والخالد... وصفات التعظيم الأخرى مثل القائد والمعلّم والمعظَّم والحبيب.
6. ظهور **البدع** التي تُضلل الإيمان وتُغيّر الأديان وتزيد سلطة الاستبداد وخنوع الاستعباد.

7. اتهام كل مَن يتحدث في فقه الإسلام السياسي بالتآمر على الشعب والوطن، **والاتهام بالأصولية والإرهاب** والتعاون مع الأعداء، ولصق هذه التهم بالعقلاء والمعتدلين من علماء الدِين، في حين أنّ ظهور الأصولية والإرهاب هو في الحقيقة مِنْ ثمار ونتائج الاستبداد وما يؤدي إليه من ظلم وجهل وفقر وتخلف.
8. اشتراك بعض **رجال الدِين في جوقة المصفقين المنافقين** الداعين للحاكم بطول العمر في كل مناسبة دينية، ومشاركتهم في اتهام كل صوت معارض للسلطة، ووصمه بأنه مخالِف للشرع أو العقيدة أو الدِين أو العرف أو التقاليد الموروثة، وتهييج الجماهير ضده، وإعطاء السلطة كل المبررات لاعتقال وتعذيب ونفي وقتل معارضيها باسم الدِين.

الاستبداد والتطرف الديني... والإرهاب

شجَّعَ بعض الحكام العرب التقليديِن وغير التقليديِن انضمامَ الشباب المتدين إلى حركة الجهاد الإسلامي في أفغانستان ضد الاحتلال السوفييتي وذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق بعض أهداف الحرب الباردة لصالح المعسكر الغربي. وفَعَلوا ذلك أيضاً من أجل التخلص من الشباب المتدين المتحمِّس بإرسالهم بعيداً خارج الوطن كنوع من النفي الذي يلجأ إليه المستبدون لإبعاد المفكرين المناهضين للاستبداد والداعين إلى نهضة الأمة وتحررها، مثلما فَعَلوا مع **جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي**

وكثير من رجال الفكر والسياسة. ولكن هـذا النفـي الجمـاعي للمسلمين المتشددين أدى إلى تجمعهم في أفغانستان، وإلى تزايد أفكار ومشاعر التطرف والتكفير لديهم، وإلى تعميق عقيدة الجهاد والشهادة في سبيل الله، حتى تفاقمت الأمور إلى تأسيس منظمة القاعدة الـتي دعتْ إلى تنظيم الجهاد الإسلامي، وتوحيـد جهـود الأصـوليين والمتشددين الإسلاميين ضد العدو الأكبر الأمريكي في كل مكـان، وحدَثَ ما حدث في الحادي عشر من أيلول في نيويورك وواشنطن، وما كان مِن نتائجه الوخيمة على الأمة في كافة أنحاء العالم. وهكـذا ولِد التطرف الإسلامي في أحضان الاستبداد والقهر، وكان نتيجـةً مباشرة للفقر والجهل والإرهاب المنظَّم الذي شنّته دول الاستبداد ضد الشباب المسلم، ودفعته دفعاً من الاعتدال إلى التطرف.

الاستبداد والمغالاة في التصوف

ومثلما يشجعُ الاستبدادُ الاتجاهَ السلبـي الجَبْرِيّ الزاهد في الدنيا وما فيها، يشجعِ أيضاً على المغالاة في التصوف والروحانيـات الـتي تُبعِد الناس عن الاهتمام الجدّي والعملي في أمور دنياهم وأحـوالهم. كذلك يولّد الاستبدادُ التطرفَ والإرهابَ والفكر الجهادي التكفيري الذي يورّط الأمة في معارك جانبية غير متكافئة تشتتُ جهود الأمـة، وتَمنح المستبد مزيداً من الأسباب الكاذبـة والادعـاءات الكاذبـة بضرورة التشدد وتطبيق الأحكام العرفية وقانون الطوارئ. ويَسـتغل المستبِد هذه الحجج أيضاً لكي يَنزع عن المواطنين مزيداً من حرياتهم، ويَغتال مزيداً من حقوقهم المدنية بحجة ضرورة تحقيق الأمن الـوطني وحماية الشعب!

تقوم حكومةُ الاستبداد الجديد بتعيين كل رموز المؤسسة الدينية، وتَضع في يد السلطة الحاكِمة جميعَ مسؤولي الأوقاف والمفتين والقضاة الشرعيين والخطباء. وبسبب هذا التعيين للرموز الدينية في الأمة وعلمائها يُصبحون موظفين، وتَنتكسُ المؤسسة الدينية، وتُصبح أداةَ توجيهٍ تحت تصرف الحاكِم الذي عيّنهم، ويَختفي الأمرُ بالمعروف والنهي عن المنكر، ويبتعد العلماء عن قول كلمة الحق عند السلطان الجائر، ويتحولون إلى أبواق سيطرة دينية تمجّد المستبد وتسبّح بحمده.

ولكن لماذا يتهاون الناس في دينهم؟!

يصرّح بعض المشايخ والدارسين أنّ أصل البلاء وأسباب تخلف الأمة هو الابتعاد عن الله والتهاون في الدِين. ويظل المرء حائراً عندما يسائل نفسه: ولماذا يبتعد الناس عن الله ويتهاونون في الدِين؟ يقدّم لنا الاستبدادُ السببَ الحقيقي وراء تهاون الناس في الدِين، وذلك لأنّ مقاصد الشريعة الإسلامية تَنحرف تحت ظلّ الاستبداد عن الغايات الأساسية في حفظ النفس والمال والعِرض، ويَنحرف الدِينُ عن المبدأ الأساسي في أنّ "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعِرضه". وبدلاً مِن أنْ يكون الإسلامُ قوةً دافعة للتقدم والعلم والتطور، يتحوَل المسلم في ظِلّ الاستبداد إلى متصوف زاهد، أو إلى إرهابي متطرف، أو ينعزل بعيداً عن أي عمل إيجابي فعال لشعوره الدائم بالضعف والتقصير في حق نفسه وفي حق الله، ويخيّم السكوت والذهول والسلبية والانسحاب التام على الأغلبية الصامتة التي تحاول العيش بسلام، بينما تكد وتَشقى في سبيل الحصول على قوت يومها.

يُجيب **الكواكبي** عن هذا التساؤل المتكرر: "والأمر الغريب أنّ كل الأمم المنحطّة مِن جميع الأديان تَحصر بَلّيَة انحطاطها السياسي في تهاونها بأمور دينها، ولا ترجو تحسين حالتها الاجتماعية إلا بالتمسك بعروة الدِين تمسكًا مَكيناً، ويريدون بالدِين العبادة، ولَنعِمَ الاعتقاد لو كان يفيد شيئاً... ولكنه لا يفيد لأنه يقع في أمة أَعمى الاستبدادُ بَصَرها وبصيرتها، وأَفسدَ أخلاقها ودينها... وما أجدر بالأمم المنحطّة أنْ تلتمس دواءها عن طريق إحياء العلم وإحياء الهمم مع الاستعانة بالدِين والاستفادة منه مثل: "إنّ الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر "لا أنْ يَتّكِلوا على أنّ الصلاة تمنع الناس عنهما بطبعها... ويخالِفون أمر القرآن لهم بأنْ يعدّوا ما استطاعوا مِن قوة، لا ما استطاعوا مِن صلاة وصوم!".

ويُتابع في وصف تَديُّن الخاضعين تحت نير الاستبداد كأنهم أسرى قائلاً: "الأسير المعذّب المنتسِب إلى دِين يسلي نفسه بالسعادة الأخروية، فيعدها بجنانٍ ذات أفنانٍ، ونعيمٍ مقيمٍ أعدّه له الرحمن، ويبعد عن فكره أنّ الدنيا عنوان الآخرة، وأنه ربما كان خاسراً لصفقتين... ويقول بسطاء الإسلام: الدنيا سجن المؤمن، المؤمن مُصاب، إذا أحبّ الله عبداً ابتلاه... ويتناسون حديث أنّ الله يكره العبد البَطّال... وكل هذه المسليات تحوّل الأذهان عن التماس معرفة سبب الشقاء، فترفع المسؤولية عن المستبدين، وتلقيها على عاتق القضاء والقدر، بل تضعها على عاتق الأُسَراء المساكين أنفسهم".

الاستبداد والمال

"العاملُ الحرُ أفضلُ مِنَ العبدِ في الانتاج، لأنّ القهرَ يحجبُ نشاطَ الإنسان وذكاءه وإبداعَه"

آدم سميث 1776

"يَعمد الطاغية إلى إفقار مواطنيه حتى يَنشغلوا بالبحث عن قوت يومهم، ومِن ثَمَّ لا يملكون وقتاً كافياً للثورة عليه"

أرسطو

اشـــــتراكيةٌ تعاليمُهـــــا: الإثـــــراءُ
والظلـــــمُ والخَنـــــا والفجـــــورُ!
نَهَبوا الشعبَ، واستباحَ حِمـــى المـــالِ
جنـــــونُ النعـــــيمِ والتَّبـــــذير
كيف يَغشى الـــوغى ويَظفـــرُ فيهـــا
حـــاكِمٌ مُتـــرَفٌ وشـــعبٌ فقـــير

بدوي الجبل 1967

يَحصَل الاستبدادُ التقليدي على ثرواته بالوراثة الـــتي تَمنحـــه شرعية التصرف بأموال الأمة على هواه. أما الاستبداد الجديد فهـــو

يضطر للاستيلاء على المال بطرق أخرى عديدة يتم تنفيذها باسم الأمة، وباستخدام شعارات براقة مثل تحقيق العدالة الاجتماعية، والعدل في توزيع الثروة، والمساواة بين الطبقات، وتطبيق الاشتراكية... وهكذا تصفّق الجماهير للدولة الجديدة كلما صادرتْ أموال "الظالمين" الذين سَرقوا الأرض والمال واغتَصبوا جهود العمال والفلاحين على مر التاريخ، ظناً منهم أنْ ها قد حانَ وقت الانتقام وتحقيق العدل. يَظن الناس أنّ هذه الأموال المصادَرَة ستوزَع عليهم وتعود إليهم ويَعمّ الخير والثراء. وبدلاً من ذلك يَعمّ الفقر والبلاء، وتزداد صعوبة الحصول على العيش الكريم، ويُصبح الحصول على مسكن صغير حلماً بَعيد المنال عند الشباب، ولا تُحقّق رواتب التقاعد الزهيدة حلم الرجال بحياة كريمة عند الشيخوخة، بل يُصبح التقاعد لعنة تصيب الرجال باليأس والقنوط، وتردّهم إلى حافة الفقر وشظف العيش. أين ذهبت الأموال التي تحولتْ مِنْ مُلكية الإقطاعيين والصناعيين وسارقي دم الشعوب إلى مُلكية الشعب؟ هل نال الشعب منها نصيباً إلا الفتات؟ لقد استخدَمها المستبِدون الجُدد في تثبيت أركان حكمهم، وأنفَقوها على الجيش والقوات المسلحة وأجهزة المخابرات وفروعها المتعددة، ووزّعوها بشكل امتيازات اقتصادية على الأهل والأصحاب والموالين من القبائل والطوائف والأحزاب... وهكذا أُعيد توزيع ثروة الأمة فعلاً، فسُحبت الأموال مِن الأغنياء التقليديين وأثرياء عهود الاستبداد القديم، ومُنحتْ للموالين والأنصار والحزبيين والمؤيدِين في عهود الاستبداد الجديد. وتظهر طبقة جديدة من الإقطاعيين والأغنياء الجدد ممن يزيد غناهم بحسب قربهم وولائهم للدولة الجديدة، بينما يزداد الفقر، وتزداد

صعوبة الحصول على العيش الشريف بين غالبية أفراد الشعب. ومع ازدياد الفقر وصعوبة الحياة يضطر المواطنون إلى اللجوء إلى طرق عديدة لحل هذه الإشكاليات المالية، ويَتَّسِم اقتصاد دول الاستبداد الحديث بأمور عديدة منها:

1 - انتشار الرشوة والفساد:

مثلما كانت الرشوة سبيلاً للحصول على الامتيازات، وطريقة لتجنب الظلم والسُخرة والتجنيد الإجباري أيام الاستبداد التقليدي، تصبح الرشوة أكثر انتشاراً وعمقاً في صلب الحياة اليومية للناس أيام الاستبداد الجديد، وذلك بسبب الفقر والفساد الأخلاقي والديني الذي يُفرِزه الاستبداد. تُصبح الرشوة طريقاً طبيعياً وسلوكاً مقبولاً في المجتمع للحصول على المال في كافة مجالات الحياة: في الشرطة والقضاء والتعليم والجيش... ويَعم الفساد كافة نواحي النشاط الاقتصادي مما يزيد في كلفة المشاريع الخاصة والعامة. ولا يكون الفقر وحده هو المبرر لانتشار الرشوة والفساد في المعاملات المالية، بل إنّ نجاح المنافقين والوصوليين والانتهازيين في تقربهم من السلطة وحصولهم على الامتيازات المالية والاجتماعية سببٌ يؤدي إلى تشجيع الناس على النفاق وادعاء الولاء والارتباط بالسلطة ولو كذباً، ويصبح الانتماء إلى الحزب الحاكم طريقاً سهلاً للحصول على شيء من الثروة والنفوذ والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية بدلاً مِنْ تحقيق هذه المكانة الاجتماعية بالكفاءة المهنية والعِلم والعمل والإنتاج الحقيقي البنّاء. **أسوأ درجات الرشوة هو تلك التي تُقَدَّم دون أنْ تُطلَب**، وقد اشتكى أحد قادة أجهزة المخابرات ساخراً أنه يستيقظ

صباح كل يوم ويجد مليوناً مِنَ الليرات على مكتبه، ويحلف أنه لمْ يَطلبها مِنَ التجار يوماً..!

يؤدي تراكم أموال الرشوة والفساد والكسب غير المشروع إلى ظهور مشكلة جديدة لدى هؤلاء الذين حَصَلوا على هذه الأموال، ألا وهي ضرورة إخفاء هذه الأموال وحمايتها، وضرورة تجنب احتمال المساءَلة عن مصدر هذه الثروة المفاجئة التي لا تَتناسب مع دخلهم المُعلَن المعروف. يلجأ الأثرياء الجدد في أغلب الأحوال إلى تحويل أو تهريب أموالهم إلى خارج البلاد حيث توضع في البداية في بنوك أجنبية، ثم في مراحل تالية يتم استثمارها خارج الوطن بعيداً عن أعين الرقباء والحاسدين، وتَهرباً من دفع الضرائب. يُسيئ هذا الاستنزاف المستمر للحالة الاقتصادية، ويؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تدريجياً. تَطرح الحكومة عادةً قوانين شديدة لمنع تحويل الأموال وتهريبها، ولكن غالباً ما يؤدي ذلك إلى ظهور ثلةٍ مِنَ المتنفذين المقرَّبين مِن الحكْم الذين يتخصص نشاطهم في تسهيل نقل العملة لقاء أخذ نصيبهم المفروض مِنْ هذه التحويلات، مع تطبيق أشد العقوبات على مَن يقوم بهذه الأعمال دون موافقتهم. ويصبح هؤلاء المقرَّبون مِن السُلطة أكبر وأهم المخالِفين للقوانين التي سُنَّت لحماية مال الأمة.

في أحيان أخرى تقدَّم الرشوة بشكل أراض أو عقارات عَينية، خاصة مِنْ قِبل بعض الصناعيين أو المقاولين الذين يَحسبون أنّ إعطاء هذه الهدايا لبعض المتنفذين المقرَّبين مِن المستبد الأعظم سيسهل تسيير أعمالهم، وسيؤدي إلى تسريع مشاريعهم وتمريرها حتى لو كانت مخالفة للقانون. وربما قام بعضهم بتقديم الرشوة بشكل غير مباشر

وذلك بشراء ممتلكات أو عقارات أو بيوت بعض المتنفذين بأسعار خيالية تزيد كثيراً عن قيمتها الحقيقية، ويؤدي ذلك بالطبع إلى رفع أسعار العقارات المجاورة لها بشكل تلقائي مباشر.

بعد صدور كثير من القوانين المالية الدولية تحت ظِل محاربة الإرهاب ولمحاولة تجفيف مصادر تمويله، تعقدتْ أمور تحويل الأموال بين الدول، وخاف بعض الأثرياء الفاسدين من تجميد أموالهم، أو من صعوبة تحريكها في البنوك الأوروبية والأمريكية، وبدأت موجة جديدة لنَقلِ أموال الرشوة والفساد وعمولات تجارة السلاح والمخدرات وتبييض الأموال إلى بنوك غير متشددة في تطبيق القوانين المالية الدولية خاصة في دول الخليج. وبسبب صعوبة الاستثمار في هذه المناطق الجديدة، لجأ بعضهم إلى تثبيت أموالهم عن طريق شراء العقارات، مما أدى إلى ارتفاع سريع هائل في أسعارها، كما لجأ آخرون لشراء الأسهم في البورصات الخليجية الجديدة مما أدى أيضاً إلى تضخم سريع في ثرواتهم، وخَلقِ سوق كبيرة مِن الثروة الوهمية التي تقوم على المضاربة والمقامرة في أموال الأسهم والسندات بدلاً مِن الانتاج الحقيقي المفيد. في فترة الانفتاح الاقتصادي قام بعض أثرياء الفساد بإعادة أموالهم إلى أوطانهم، وتثبيتها في البلد بشراء العقارات مما أدى أيضاً إلى ارتفاع أسعار الأراضي والبيوت بشكل صاروخي حتى أصبح حلم حصول المواطن العادي على بيتٍ يسكنه حلماً مستحيل المنال. وزاد ذلك مِنْ آلام الشباب ومعاناتهم وشعورهم باستحالة تحسين وضعهم المالي والاجتماعي. ولمْ يجدوا في أيديهم فجأة سوى شهادات جامعية لا تقدّم لهم فرصة حقيقية للحصول على دخلٍ جيد من عمل شريف، كما أدى إلى زيادة هائلة في كلفة المعيشة نتيجة

للتضخم الاقتصادي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع الأسعار بشكل خطير لا يتناسب إطلاقاً مع الدخل المتواضع. وأصبحت خيارات الشباب في الحياة محصورة بين الخضوع والخنوع وقبول القدر المحتوم، واللجوء إلى التدين الصوفي السلبي الذي يعوضهم عن مشقة الحياة بحلم جميل في الآخرة الخالدة، أو الانضمام إلى فرقة المصفقين والمُطبِّلين والمنافقين والموالين والساجدين للسلطان عسى أنْ يمنحهم شيئاً مِن فتات ثروته وامتيازاته، أو الانسحاب إلى حياة سلبية على هامش المجتمع طَلَباً للسترة وتَجنباً لأية إهانة أو مواجهة قد يتعرضوا لها، وقد يلجأ بعضهم إلى الثورة العمياء والانسياق وراء دعوة الارهاب ثأراً من المجتمع الظالم، ويوجهوا ضرباتهم العشوائية إلى كل الناس بدلاً من توجيه جهودهم إلى تصحيح أصل البلاء وهو التخلص من الاستبداد والطغيان.

2 – ساعات العمل الطويلة:

أما أولئك الشرفاء الذين لم يستطيعوا تقبل أخلاقيات الرشوة والفساد والنفاق والتملق فقد اضطروا للعمل ساعات طويلة صباحاً ومساء في سبيل الحصول على ما يقيم الرمق ويحقق لهم ولعائلاتهم الدخل الكافي لحياة مقبولة. لمْ يعد غريباً في بلاد الاستبداد الجديد أنْ يَرى المرء مَن يَعمل أستاذَ مدرسةٍ في الصباح وسائقَ سيارة أجرة في المساء، وأنْ تعمل الممرضات صباحاً في مستشفيات الحكومة ومساءً في المستشفيات الخاصة. وأصبح الجَمعُ بين عَمَلين، والشغل لمدة تزيد على 16 ساعة يومياً أمراً عادياً في المجتمع على الرغم مما يؤدي إليه ذلك مِنْ تَفتتٍ في الأسرة وضعفٍ في الإنتاجية والأداء في كلا

العَمَلين. ومِنْ بعض نتائج ذلك أيضاً تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية، وانخفاض مستوى التعليم في المدارس الحكومية، وانحدار مستوى التمريض في المستشفيات، وظهور أخلاقيات تبرير ضعف الأداء، وانعدام الاهتمام بإتقان العمل، وانعدام الضمير المَسلكي في العمل وذلك بحجة "العمل على قدر الراتب"، بمعنى: بما أنّ الراتب أو المَعاش أو المَردود المالي للعمل قليلٌ وشحيح، فإنّ الجد في العمل والتفاني في أدائه يكون بالمِثل قليلاً وبشكل متناسب!

3 - النظام الإقطاعي الجديد:

تحت شعار الاشتراكية وحفظ مال الشعب، الذي أصبح فجأة "المال العام" أو "مال الدولة"، يتم توزيع الميزانية العامة ومراقبة إنفاقها مِن قِبل أجهزة الدولة، التي يتسلمها طبعاً رجال الحكومة المقربون للسلطة والموالون لها، لأنهم هم وحدهم **"المؤتَمَنون على المال العام"** والذين يحق لهم التصرف به حسبما يرونه في صالح الأمة، ووفق القوانين التي وضَعَتها الحكومة بما يناسب مصالحها أيضاً. وهكذا يتحول المال العام إلى قطاعات أو "إقطاعيات" مختلفة، مثل الميناء والمطار والحدود ومكتب الترخيص الصناعي ومكتب التجنيد ومكتب القطن ومكتب الحدود... ويستلم هذه المناصب الحساسة رجال السلطة المقرَّبون للقائد الملهَم مِنْ أفراد عائلته أو طائفته أو قبيلته أو حزبه، وذلك حسب درجة ولائهم وقربهم من رأس السلطة وليس حسب كفاءهم بالطبع. بذلك يصبح الضابط السابق مدير مصنع، ويصبح القريب المقرَّب مسؤولاً عن جمارك الميناء أو المطار... وتتحول هذه الوظائف من خدمة الشعب إلى خدمة جيب المدير، ويُصادَر جزء

كبير من دخلها، والرشوة التي تترتب عليها، بشكل إتاوات محـــدَّدَة لصالح المدير العام يتسلمها المقرَّبون له من رجاله أو أولاده أو زوجته، بينما يظل هو بعيداً عن الشبهات، ويستمر في المزايدة برفع شعارات الشرف والنزاهة والحرص على الوطن. ويُعرَف أمثال هـــؤلاء عـــادةً بمبالغاتهم الواضحة في إظهار الولاء لرؤســـائهم في ســـلّم الســـلطة، ومبالغاتهم في رفع شعارات الأمانة والإخلاص، مع ظهور أمـــارات الثراء الجديد عليهم وعلى أسرهم بما لا يتناسب أبداً مـــع رواتـــب وظائفهم. ويلجأ بعضهم عادة إلى تحويل أموال الرشوة والإتـــاوات والفساد الإداري إلى خارج الدولة، مما يزيد من أضرار أعمالهم على اقتصاد المجتمع. أو يقوم بشراء البيوت والأراضي لتثبيت أو "تبيـــيض" أموال الرشوة والفساد، مما يؤدي إلى رفع أسعار العقارات ويجعلـــها أكثر بعداً عن متناول الشباب الراغب بالزواج والاستقرار، حتى يصبح الحصول على بيت أو شقة حلماً مستحيلاً. وربما يقوم بعض كبـــار التجار والصناعيين بشراء ممتلكات وعقارات رجال الســـلطة بأثمـــان مُبالَغ فيها أضعافاً مضاعفة لقاء خدمات تجارية أو اقتصـــادية معينـــة كنوع من الرشوة الخفية. وقد يَستخدم المستبد الجديد طريقةَ منح هذه الامتيازات الاقتصادية كنوع من المكافأة على خدماتٍ قام بها بعـــض رجال الأمن والمخابرات، أو للحصول على ولاء زعيم قبيلة أو تأييد زعيم طائفة أو دعم قريب مخلص... بمنحه حق التصرف في مطار أو ميناء أو مصنع أو تجارة معينة... وهو سلوكٌ يذكرنا بما كان يفعلـــه الملوكُ أيام الإقطاع، وهكذا يتحول النظام الاشتراكي في ظل الاستبداد الجديد إلى نوع من النظام الإقطاعي الجديد! نظامٌ **يرفع الشـــعارات الاشتراكية ويطبّق الأساليب الإقطاعية..!**

4 - هجرة الخبرات والعقول:

مِنَ النتائج الوخيمة لنظام الاستبداد بشكل عام، ولنظام الاستبداد الشمولي الجديد بشكل خاص، هي هجرة العقول والخبرات الاقتصادية بحثاً عن لقمة العيش الشريف، أو هَرَباً من الظلم في مجتمعٍ تُمنح فيه الامتيازات لأصحاب النفاق والولاء، وليس لأصحاب الكفاءة والعلم والخبرة. تشكّل هجرة العقول والخبرات خسارة فادحة للمجتمع تزيد أضرار تسليم إدارة المشاريع الحيوية الهامة إلى أصحاب النفاق والموالين للسلطة على الرغم من افتقارهم للعلم والأمانة والخبرة المناسبة للعمل، وبعيداً عن أبسط مبادئ الإدارة الرشيدة، والمبدأ الرشيد أنّ "خير مَن استأجرتَ القوي الأمين". يَخسَر المجتمع بهجرة العقول والكفاءات خيرة مصادر قوته البشرية اللازمة لتطوره وتقدمه، ويَخسَر كل ما أنفقه في تعليم وتدريب هؤلاء القياديين في المجتمع. وبدلاً عنهم يتسلّم قيادة المجتمع أصحابُ الولاء مِنَ المنافقين والأقرباء والأعوان وأهل الطائفة والقبيلة والحزب مهما انخفضت سوية علمهم وخبرتهم ومهما ساءتْ أخلاقهم، فيسيرون بالمجتمع على الطريق الوحيدة التي يعرفونها جيداً، وهي طريق النفاق والفساد ورفع الشعارات الكاذبة وتقديم الإحصائيات والتقارير الخادعة عن الإنجازات العظيمة التي تقود الأمة إلى الانهيار "وهم يَحسَبون أنهم يُحسنون صنعاً". تصبح مجتمعات الاستبداد طاردةً للعقول والخبرات بدلاً من المحافظة عليها وجذبها وفتح إمكانيات العمل والإبداع أمامها.

5 - ترييف المدينة:

رَفَعَتْ أغلب أنظمة الاستبداد الجديد في الوطن العربي شعار "تمدين الريف" بمعنى رفع مستوى القرية والفلاّح بتوصيل الكهرباء والماء إلى القرى وتأمين المدارس والخدمات فيها، ومكننة الزراعة لرفع مستوى الإنتاج وذلك بتأمين الجرارات والآلات الزراعية المختلفة بأسعار زهيدة تَرفَعُ دَخلَ الفلاّح وتساعده على تأمين حياة رغيدة. وُضِعتْ قوانين عديدة للإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي المصادَرَة مِنَ الإقطاعيين إلى الفلاحين الذين يعملون في الأرض. صَفّق الفلاحون ابتهاجاً وفرحاً، إلا أنّ أفراحهم لَمْ تدم طويلاً. ففي خلال عقدين من الزمن، وبطريقة بدتْ غريبة غير مفهومة، ازداد فقرهم وتدهورتْ أحوال القرية، ووجَدوا أنفسَهم في دَينٍ دائم للبنوك الزراعية التي كان مِنَ المفترض أنْ تدعمهم وتساندهم في جَني ثمار جهودهم المضنية... وعندما لم تقدم لهم القرية ما كانوا يحلمون به مِنْ عيش كريم، جذبهم كلّ ما يشاهدونه في التلفاز عن رخاء العيش في المدينة للهجرة إليها أملاً في ظروف أحسن وحياة أفضل. ظَهَرتْ أرتال المهاجرين من الريف إلى المدن الرئيسية والعواصم، ولكنهم لَمْ يجدوا فيها ما كانوا يحلمون به، بل وجدوا غلاءً فاحشاً واستغلالاً ضارياً، ولَمْ يتمكنوا من مجاراة أهل المدينة في أي شيء مما يُحْسنه أبناؤها في فنون التجارة والصناعة والنفاق والاحتيال. ولَمْ يتمكنوا بالطبع مِنْ دفع ثمن بيوتِ وشققِ المدينة فسكنوا أكنافَها، وظَهرتْ أحياؤهم العشوائية حول المدن الرئيسية كالنباتات البرية، وتَفننوا في طرق سرقة الماء والكهرباء للحصول على أبسط ما يمكن مِنَ الخدمات المدنية بأي شكل كان. يطول الحديث المحزِن عن طرق

التخلص من نفاياهم الطبيعية، وعن طرق تأمين معيشتهم الشاقة أحياناً، بل والمشينة في أحيان أخرى. أدتْ هذه الظاهرة العامة إلى تزايد عدد سكان المدن بشكل غير متوازن مع الخدمات المَدَنية التي تقدمها الدولة، وازدادتْ مظاهر السلوك غير المَدَني لدى سكان المدن، فأصبحوا يسيرون في شوارع المدينة كما كانوا يَعتادونه من السير في شوارع القرية حيث كل طريق ممكن وكل سبيل متاح ومسموح. وتراجَعَ السلوك المَدَني الحضاري في سلوك سكان المدن حتى يمكن القول أنّ **الاستبداد الجديد قد نجح في تريبف المدينة بدلاً مِنْ أنْ ينجح في تمدين الريف!**

6 - خلق الأزمات الاقتصادية:

يزدهر الاستبداد وتزداد سيطرته على الشعب بخلق أزمات اقتصادية متتالية تشغل الناس هَمِّ الحصول على قوهم اليومي عن همِّ إصلاح الأمة والنهوض بالمجتمع. فمَرةً ينقص الوقود، ومَرةً يُمنع استيراد السيارات، ومَرةً يصبح مجرد الحصول على الخبز أمراً عسير المنال، وتصطف أرتال الناس وجموعهم في سبيل الحصول على مايحتاجون إليه من ضرورات الحياة، وتتحول نقمتهم وغضبهم إلى بعضهم بعضاً في تنافسهم اليومي للحصول على هذه المواد التي تصبح نادرة الوجود فجأة دون سابق إنذار ودون أي سبب اقتصادي واضح. ويعود ذلك بالطبع إلى أنّ ندرة هذه المواد جاءتْ بقرار سياسي وليس بسبب اقتصادي حقيقي. ترتفع أسعار المواد المفقودة، وتتراكم أرباح التجار ومَن يشاركوهم في الخفاء مِن زبانية السلطة المستبدة، وتتراكم الثروات الجديدة في أيديهم، ويزداد الشعب

المسكين فقراً وخضوعاً، ويَتوهُ عن آماله وأحلامه في وطنٍ حر مستقل، وتَضيع جهود الناس عن تحقيق حياة حرة كريمة.

علَّمَنا التاريخ وبيَّن لنا علماء الاجتماع أنّ النظام الاستبدادي يَنهارُ أولاً مِنَ الداخل بسبب الضعف الاقتصادي الناتج عن مَنح المناصب الإدارية المهمة إلى الموالين للسُلطة بغضّ النظر عن كفاءاهم، وبسبب هجرة العقول والكفاءات الحقيقية، ونتيجة لفساد الأخلاق، والتطرف في التصوف والتكفير، وبسبب انهيار التعليم، وغياب حرية الصحافة، وتوجيه المؤسسات في المجتمع بحيث لا تسمح بتصحيح المَسار إذا أخطأ الطريق، وبسبب فساد القضاء، وغياب الحقوق المدنية، وشعور المواطنين بالظلم والغبن... ثم يكون الانهيار الأخير إما بسبب عدو خارجي، أو بكارثة طبيعية مدمرة، أو بثورة اجتماعية شاملة... **ولا عجب ألاّ يدافع المرء عن سجنه.** وهكذا تكون نهاية الاستبداد حروباً ونكبات مثلما شاهدناه في العراق، ونشاهده في السودان واليمن. وقد تَحدَّثَ **ابن خلدون** عن ظهور الخراب والمرض والمجاعات والموت في أواخر الدول والمَمالك فقال: "*ثم إنّ المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول والسبب فيه: أما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفَلَح، في الأكثر، بسبب ما يقع في آخر الدولة من العُدوان في الأموال والجبايات، أو الفتن الواقعة في انتقاص الرعايا وكثرة الخوارج لِهَرم الدولة... فيشمل الناس الجوع. وأما كثرة الموتان فلها أسباب من كثرة المجاعات كما ذكرناه، أو كثرة الفتن لاختلال الدولة، فيكثر الهَرج والقتل أو وقوع الوباء... فتكثر الحميات في الأمزجة وتمرض الأبدان*".

7 - سرقة المال العام:

المراحل الأولى (الاقتصاد المركزي): غالباً ما تجد الدولة نفسها بعد الاستقلال في وضعٍ اقتصادي صعب، إذ تكون ثروة الأمة قد نُهبتْ مِنْ قِبل المستعمِرين ومَنْ تقرَّبَ منهم مِنْ أبناء الوطن. وغالباً ما تتركز الثروة والنشاط الاقتصادي في أيدي فئة قليلة من الأغنياء والعائلات التي توارثت الأملاك عبر الأجيال، أو توصّلتْ إلى السيطرة على التجارة والتوكيلات المهمة عن طريق تعاملها مع شركات الدولة المستعمِرة. ولذا تقوم الدولة الجديدة بالاستيلاء على الأراضي الزراعية مِن الإقطاعيين، وتأميم المشاريع الصناعية والتجارية مِن الرأسماليين باسم الشعب، وباسم ضرورة تجميع الطاقات الاقتصادية لتحقيق التنمية والتقدم. وعادة تقوم ببعض هذه الأمور بالفعل في بداية الأمر، فتُقِّر قوانين الإصلاح الزراعي، وتُوزِّع الأراضي، وتَمنَح الامتيازات للعمال والفلاحين، وتُشجِّع تأليف النقابات المهنية وتوعية العمال والفلاحين للمطالبة بحقوقهم، وتتشكل شركات الدولة والقطاع العام لتقود الانتاج الصناعي والزراعي، ثم تتم السيطرة تدريجياً على التجارة الخارجية وتجعلها محصورة بشركات التجارة التابعة للدولة. تمتد هذه السيطرة لوضع المنتجات الاقتصادية المهمة مثل القطن والقمح والمعادن والبترول تحت سيطرة شركات الدولة. ثم تتوسع السيطرة تدريجياً لتشمل جوانب عديدة من التجارة الداخلية وتوزيع المواد الاستهلاكية الأساسية كالخبز والخضار والفواكه والأدوية ومواد البناء... وهكذا تمتد السيطرة الاقتصادية للدولة حتى تَشمل كافة جوانب الحياة. ويَتم كل ذلك باسم الشعب وفي سبيل تحقيق العدل والمساواة بين الناس. تبدو كل هذه الأمور مقبولة في بادئ الأمر

ويتقبلها الناس لأنها تبدو بالفعل وكأنها في صالحهم، وأنها تنقذهم مِن طمع التجار واستغلال الرأسماليين والاقطاعيين لجهود العمال والفلاحين. والمشكلة التي تَحدث عادة هي تسليم إدارة شركات الدولة للموثوقين والموالين مِنْ رجال النظام على الرغم من عدم خبرتهم في عمل الشركات، وبغضّ النظر عن كفاءتهم في هذه المجالات التخصصية. وغالباً ما يكون هؤلاء مِنْ ضباط الجيش وأعضاء حزب أو طائفة أو قبيلة الحاكِم. وبما أنّ فاقد الشيئ لا يعطيه، فلا يستطع المدراء الجُدد إدارة هذه الشركات بكفاءة. وبما أنّ الناس على دِين ملوكهم، فإنّ المدراء الجُدد يتحولون تدريجياً إلى نسخة مصغرة مِنَ المستبد الأعظم، وتتغير علاقات الإدارة تدريجياً إلى علاقات استبداد أيضاً. كلٌ يَسجد ويَتحذلق ويُنافِق لِمَنْ فوقه، ويَقمَع ويذل ويَستعبد مَنْ تَحته. يُحاول كل مدير إبعاد أصحاب الكفاءات فيمن حوله ومَن هم دونه لأنهم قد يشكلون خطراً على منصبه، ويؤدي ذلك إلى مزيد مِنْ ضعف الأداء والانتاجية، فتسوء حالة الشركات العامة. كما يقوم المدراء عادة بتزوير أرقام الانتاج وتغييرها بحيث تبدو الأمور على خير ما يرام، ولا تُكتشف حقائق الأمور عادة إلا بعد أنْ تكون هذه الشركات قد غرقتْ في الخسائر وسوء الانتاجية والضعف الشديد في الأداء بحيث يصعب إصلاحها.

في المراحل الأولى مِنْ سيطرة الدولة على الاقتصاد تقوم عادة بإصدار قوانين حماية جمركية شديدة، وتغلِق كل فرص التنافس الصناعي والزراعي والتجاري في الداخل والخارج بزعم حماية الاقتصاد الوطني، ولفتح المجال أمام المنتجات الوطنية وحدها دون أي منافسة بحجة حماية المال العام. ولكن هذا الحال يؤدي إلى انخفاض

جودة المنتجات الوطنية، لأن تسويقها مضمون مهما كانت جودها، وعادة ما تَحتفظ منتجات القطاع العام ومزارع الدولة ومؤسساها التوزيعية بامتياز الأفضلية في البيع والتسويق لفترة طويلة قبل أنْ يفتضح أمر سوء إدارها وانخفاض جودة منتجاها.

في هذه المرحلة التي تسيطر فيها الدولة بشكل تام وشامل على كافة جوانب النشاط الاقتصادي، تتم سرقة وهدر المال العام بطرق عديدة، مثل سرقة منتجات شركات الدولة والقطاع العام وبيعها في السوق السوداء، واستفادة المدراء وعائلاهم ومَن لفّ حولهم مِن الأصدقاء والمنافقين والوصوليين والمتملقين مِن خدمات الدولة. يبدو ذلك واضحاً في استخدام سيارات الدولة للأمور الشخصية والعائلية، واستخدام معدات الإنشاء وآلات الشركات العامة في بناء منازل خاصة. كما يتم التلاعب بالمناقصات الرسمية لصالح مَن يدفع الرشوة بشكل مبالغ مالية أو هدايا خاصة لجهاز الإدارة والمحاسبة والتقييم الفني. هذا بالإضافة إلى قبول الرشوة في توظيف العاملين وتحديد أماكن عملهم ومراتبهم الوظيفية، واستخدام هذه السلطات في ترهيب العاملين أحياناً، وهديدهم بالنقل والعقوبات المالية إذا لم يلتزموا صف الإدارة وآراءها مهما كانت مساوئها في توجيه الشركات مِنْ خير الصالح العام إلى فائدة المصالح الشخصية.

أما نقابات العمال واتحادات الفلاحين والأندية الرياضية واتحاد الطلاب والشباب فتتحول تدريجياً مِن منظمات أُنشئتْ لكي تُعبِّر عن مصالح هذه الفئات إلى منظمات تضمن سيطرة الدولة والحزب والطائفة والقبيلة الحاكِمة على هذه الفئات من الشعب. تسيطر الدولة على انتخابات هذه المنظمات لتضمن نجاح مؤيديها بحسب ولائهم

للنظام الحاكم وليس بحسب قدراهم القيادية في التعبير عن مصالح زملائهم. وبالطبع يلعب جهاز المخابرات والحزب الحاكم دوراً رئيسياً في السيطرة على هذه الهيئات والمؤسسات، وتحويل نشاطها مِن تمثيل فئات الشعب ونقل مطالبهم وآمالهم للإدارات العليا، إلى وسائل ضمانٍ لفرض سياسة الحاكم والحكومة على هذه الفئات. وتصبح هذه الهيئات جزءاً مِنْ أجهزة السيطرة الشاملة في دولة الاستبداد الحديث.

المراحل التالية (الانفتاح): بعد أنْ تسوء حالة الناس والعباد تحت نير الاستبداد وسيطرة الدولة على كافة جوانب الاقتصاد، وتظهر مساوئ أساليب الانغلاق والحماية الشاملة في إدارة الأمور، وبعد أنْ تُستنفَذ طاقات البلاد وتُعصَر حتى الثمالة تحت ضغط اقتصاد الدولة، يطلع الحاكم بنظريات الانفتاح وضرورة تطبيقها لإنقاذ البلاد.

في هذه المرحلة تنتقل الدولة تدريجياً إلى نظامٍ جديد غريب، يَرفع شعارات العدل في توزيع الثروة وحفظ مال الأمة، بينما يقوم في الواقع بممارساتٍ هي أقرب إلى النظام الرأسمالي واقتصاد السوق. ساعَدَ الهيار الاتحاد السوفييتي على إقناع الناس بحتمية فشل النظم الاشتراكية، وضرورة اتباعٍ وسائل تحرير الاقتصاد وتطبيق مبادئ اقتصاد السوق. ولكنْ مرةً أخرى يتم الانفتاح بطريقتهم الخاصة التي تتجه دائماً إلى تقديم مصلحة الحاكم وجماعته على المصلحة العامة للأمة.

يبدأ الانفتاح عادة بالتركيز على فشل شركات القطاع العام، ونشر وإظهار الأرقام التي تكشف سوء إدارتها وضعف أدائها، وهذا

يقود بالطبع إلى ضرورة إصلاحها أو تصفيتها أو بيعها إلى القطاع الخاص، الذي يَظهر فجأة وكأنه المنقذ الذي طال انتظاره، والذي سيقدِّم الحلول الناجعة لهذه الشركات الخاسرة التي لا تساوي شيئاً. ويَتناسى النظام الحاكِم، ويَتوقع مِنَ الناس أيضاً أنْ يتناسوا كل ما كان يُقال في الماضي عن عظمة إنتاج القطاع العام، ومساوئ القطاع الخاص، وجشع الرأسماليين في المصانع، واحتكار التجار في التوزيع، وظلم الإقطاعيين في المزارع. ويَظهر نوعٌ جديد غريب من التحالف بين السلطة الحاكمة ورأس المال الخاص، فتبدأ سلسلة مشبوهة لبيع شركات الدولة وأراضيها بحجة إصلاح القطاع العام، وتشجيع الاستثمار وانفتاح التجارة باسم مصالح الأمة وتحقيق مستقبل أفضل للشعب.

ومرةً أخرى لا يلمس أفراد الشعب فوائد تُذكر مِن هذا الانفتاح الجديد، بل يجدون أنفسهم في ضنك متزايد بسبب زيادة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للنقد الوطني، مع عدم حصولهم على زيادة متناسبة في الدخل. وهكذا يزداد الفقر والفاقة، ويضطر الناس إلى العمل الإضافي وزيادة ساعات العمل، وتضطر العائلات الفقيرة إلى إخراج الأولاد من المدرسة ليدخلوا سوق العمل لدعم دخل الأسرة ومساعدتها في تحمل شَظَفِ العَيش، وتزداد بذلك الأمية، وتدخل الأمة في دوامة الفقر والجهل والمرض ومزيد مِن التخلف، بينما تطلع عليها الطغمة الحاكمة بأرقام جديدة تتحدث عن زيادة الإنتاج والدخل القومي العام. يَسمع الناس عن أرقام فَلَكية حصلتْ عليها الأمة مِنَ بيع شركاتها وأراضيها ولكنهم لا يَستلمون مِنْ ذلك شيئاً، لأن أغلب هذه الثروات الجديدة إنما تذهب

في الحقيقة إلى جيوب أسياد النظام الحاكم وشركائهم من الأغنياء الجُدد الذين يَظهرون فجأة وكأنهم سَحَرة أو أولياء من أصحاب الخوارق الباهرة. وبالطبع يكون هؤلاء الأغنياء الجُدد مِن عائلة المستبد الأعظم أو مِن طائفته أو قبيلته أو حزبه، أو مِن باشوات وآغاوات وإقطاعيي العصر البائد الذين يَتحالفون مع "الباشوات الجدد" مِن القابضين على سلطة الحكم بيدٍ مِنْ حديد، والذين حَوَّلوا البلاد مِن دولة مستقلة إلى منطقة نفوذ خالصة لهم، استأثروا بخيراتها واستنفذوا ثرواتها في عصر الاقتصاد المركزي في الدولة، ثم ازدادوا ثراء وغنى في عصر الانفتاح. وعادة ما يكون المتسلطون الجدد مِنَ الضباط والعسكريين المتقاعدين وأبنائهم. وهنا يظهر الجيل الثاني مِن المتسلطين، وهم أبناء الجيل الأول، جيل الثورة الذي صنع الاستقلال وخاض أمجاد النضال ضد الاستعمار، واستلم الحكم بشرعية هذا النضال. وربما كان أغلبهم من خيرة الرجال في بادئ الأمر، ولكنّ الاستمرار في الحكم وممارسة التسلط والقيادة المتفردة تحولهم تدريجياً نحو الاستبداد. إنّ **الممارسة الطويلة للسلطة غير المقيَّدة تقود إلى الفساد، فساد الحاكم وفساد المحكومين ودمار الوطن.** وذلك مثلما وَرَدَ في القول الذي يُنسَبُ إلى **فولتير**: "*السُلطة مَفسدة، والسُلطة المُطلَقة مَفسدة مُطلَقة*". إذ يزداد الحاكم تسلطاً واستبداداً وغالباً ما يُصاب بجنون العظَمة، ويزداد المحكومون خوفاً ونفاقاً وخنوعاً وضعفاً، ويصاب الوطن بالتخلف والوهن، ويتآكل مِن داخله، ثم ينهار إما بثورة داخلية عنيفة، أو بغزو خارجي عاصف، أو بكارثة طبيعية مدمرة لا تستطيع دولة الاستبداد مجابهتها بكفاءة ونجاح. وعندما يأتي الجيل الثاني مِن أبناء الطغمة المستبِدة يكونون أكثر فساداً

وظلماً وضلالاً، ولا يكون لديهم بعض ما كان لدى آبائهم مِن بقايا النخوة الوطنية وذكريات النضال الوطني، بل تظهر عليهم آثار التربية السيئة في ظروف الترف والنعمة دون أنْ يرافقها نبل الأشراف وأخلاق الثوار النبلاء، فيعيثون في الأرض فساداً، وتزيد تصرفاتهم العشوائية وتسلطهم الماجن وأخلاقهم المنحرفة السيئة خوفَ المحكومين، فيلتحق بعضهم بطغمة المنافقين أملاً في الحصول على بعض الامتيازات والنفوذ والأموال، ويَخنَع أكثرهم هرباً مِنْ أذى وضراوة هذه الشرذمة الجديدة مِنَ المتسلطين.

في مراحل الانفتاح يَتفنن المستبدون الجُدد في طرق الحصول على مزيد مِن الثروات، وذلك بمشاركة كل مَن يسمحون له باستثمار انفتاحي جديد، وكل مَن يسمحون له بالحصول على قروض مصرفية كبيرة تُسلَب مِن مال الأمة، بل ويشاركون المستثمرين الأجانب الذين يزيدون من إغراء المتسلطين بالرشوة والفساد، ويقنعوهم بضرورة تنفيذ مشاريع كبيرة لا تفيد الأمة في تحقيق التقدم والازدهار، بل تحولها إلى أمة مستهلكة تزداد ضعفاً واعتماداً على الآخرين. وفي مرحلة الانفتاح الاقتصادي المزعوم، تقوم الطغمة المتسلطة ببيع أملاك الدولة وشركاتها وأراضيها لأفراد عائلاتهم ولمن يوالوهم مِنَ القبيلة والطائفة والحزب. وعادة ما يتخفى النشاط الاقتصادي للمستبد الأعظم وراء أفراد آخرين مِنْ أسرته وطغمته الفاسدة، فيدَّعي المستبد الاستقامة ونظافة اليد مِنْ أي رشوة أو فساد مالي، بينما يكون المستبد الأعظم في حقيقة الأمر هو أكبر الفاسدين وأكثر المستغلين لثروة الأمة، ويليه في ذلك الفساد أقرباؤه وأصدقاؤه وخلصاؤه تدرجاً في الفساد والاستغلال وسرقة مال الأمة بحسب

قربهم مِنْ رأس السلطة والنظام. وكما قال **الكواكبي**: "*الوزير الأعظم في دولة الاستبداد هو وزير المستبِد وليس وزير الأمة*". ولا يَسمح المستبِدون بأي نشاط اقتصادي جديد يقوم في منطقة نفوذهم إلا إذا كان لهم فيه نصيب مفروض. وتتحول أموال الأمة تدريجياً إلى خزائنهم الخاصة بينما يزداد الشعب فقراً، وتسود الرشوة ويعم الفساد. يَتمتع المقرّبون مِن الحاكم بثروات طائلة مِن العطايا الكبيرة والامتيازات الخاصة والهبات، وبفضل السيطرة على مناطق النفوذ الاقتصادي كالتجارة والتهريب... يَصرف بعضهم مِن أموالهم شيئاً في تبرعات وصدقات طفيفة، وفي بناء المساجد سمعةً ورياء، كما يتسم بعضهم بالإسراف والتبذير لأنهم لم يتعبوا في الحصول على الثروة، بل جاءتهم بالنفاق والرياء والقربى مِنَ الرئيس. يحرص هؤلاء الأثرياء الجدد على بقاء نظام الاستبداد واستمراره لكي يحافظوا على مصالحهم وثرواتهم وامتيازاتهم، ولكي يستمروا هم أيضاً في سرقة أموال الشعب. وقد نبَّهَ مؤسس علم الاجتماع العلاّمة **ابن خلدون** في مقدمته التاريخية إلى مفاسد ذلك بقوله أنّ: "*اشتراك الحاكم في النشاط التجاري يؤدي إلى ضعف الدولة، وإذا رافقهم السلطان في ذلك، ومالُه أعظم كثيراً منهم، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء مِنْ حاجاته، ويدخل على النفوس مِنْ ذلك غم ونكد*". كما نبَّهَ إلى أضرار استغلال الحاكم ونهبه أموال الرعية لأن ذلك يؤدي إلى تقاعسهم في العمل وتحصيل الرزق قائلاً: "*اعلمْ أنّ العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أنّ غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك. وعلى قدر*

الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك، لذهابه بالآمال جملةً بدخوله من جميع أبوابها". كما أشار إلى أنّ ظهور المجاعات والأوبئة والفتن هي علامات تدل على ضعف الدولة وقرب انهيارها، فقال: "ثم إنّ المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول والسبب فيه: أما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع في آخر الدولة مِنَ العدوان في الأموال والجبايات أو الفتن الواقعة في انتقاص الرعايا وكثرة الخوارج".

الاستبداد والسياسة

"فإنّ المَلِك إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات منقّباً عـــن عـــورات الناس وتعديد ذنوبهم، شملهم الخوف والذل، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة، فتخلّقوا بها وفسدت بصائرهم وأخلاقهم"

عبد الرحمن الكواكبـــي 1902

في السياسة الداخلية:

الولاء والنفاق: يَستَند الحاكِم المستبِد في تثبيت أركان حكمـــه على الذين يحيطون به مِن أهله وأقاربه وطائفته وحزبه، وتكون حصة كلٍ مِنْ هؤلاء مِنَ السلْطة والثروة الجديدة متناسبة مع درجـــة مـــا يُظهره مِن ولاءٍ للحاكم بأمره وهواه. فكلما ازداد اطمئنان الحـــاكم لولاء وإخلاصٍ أحدهم ازدادت الحصة التي يَمنحها له الحاكم مِـــنَ السلطة والثروة، ولذا يكون المنافق الأكبر في دولة الاستبداد هو رئيس الوزراء، ويليه في ذلك رئيس البرلمان أو مجلس الشـــعب أو مجلـــس الأمة... وبدلاً مِنْ أنْ يتنافس الناس في تطوير كفـــاءهم في الانتـــاج واتقاهم للعمل، يتنافسون في إبداء ولائهم للسلطة الحاكمة ورِأســـها الزعيم الأكبر، لأنّ **النفاق والولاء هما مصدر النفوذ والقوة والثروة في دولة الاستبداد لا الكفاءة في العلم والعمل والإخلاص للأمـــة**

والوطن. ويبلغ النفاق أشده في الألقاب الفخمة التي يَمنحها النــاسُ للمستبِد الأعظَم، والتي يُسبغها المستبد أيضاً على نفســه، فيصــبح الزعيمَ الأوحد، والمعلّم الأول، والقائدَ الملهَم. بل ويتنافس المنافقون في تصوير انتساب الوطن إليه، ويضيفون اسم الوطن إلى اسم المســتبد الأعظم أو لقبه أو صفة من صفاته، فيصبح وطنَ فلان أو دولته. كما يضيفون أحياناً اسم القائد الأوحد ليشمل كل المواطنين فيصــبحون أبناءه وهو الوالد، أو يصبحون عبيده وهو السيد العظيم. بذلك تصبح أعياده الشخصية أعياداً للوطن يحتفل بها كافة أفراد الرعية، ويتحــول المواطنون في أرضهم ووطنهم إلى أتباع ورعية للمســتبد الأعظــم، يحكمهم وفق ما يراه، ويتحكم بهم وبحياتهم ومصائرهم حسب هواه، فلا يرون مِنْ مصلحة لهم إلا بما يدلّهم عليه، ولا مِن فائدة تُرجى إلا بما يرشدهم إليه، ويَحسبون أنّ كل حقٍ مِنْ حقوقهم الطبيعة يحصلون عليه إنما هو منحة أو عطاء أو مكرمة يفيض بها سخاؤه عليهم.

تفريق المجتمع: يشجع المستبد وأعوانه على ظهــور **النعــرات الطائفية والقَبلية والعرقية** وعلى تزايد نفوذ الأقليات داخل الــوطن الواحد، وذلك عن طريق شراء ولائهم وتأييدهم بإعطائهم الامتيازات السياسية والاقتصادية، واستخدامهم في أجهزة الجيش والمخــابرات، وضَرْب بعضهم ببعض في تنافسهم على إظهار الولاء للسلطة. هــذا السلوك الذي يَنبع أساساً مِنْ رغبة المستبد الأعظم في ضمان سيطرته على كرسي الحكم وتسيير أمور الدولة على مشيئته وهواه، هو أحد أهم أسباب تمزق الأمة العربية وتشتت الــوطن العربــي إلى دولٍ قِطْرية. كما يفسِّر هذا السلوك الاستبدادي الأناني سبب بقاء، بــل وترسيخ الدول القِطرية العربية المتفرِّقة بدلاً مِنْ وحدتها، وذلك علــى

الرغم مِنْ أنّ توحيد الجهود يؤدي عادة إلى حالةٍ أكثر قوة وثباتـــاً في مواجهة التحديات والهجمات التي تتعرض لها الأمة. وفي الوقت نفسه عندما يَتعرض الناس لظلم واضطهاد الدولة، التي كان مِنَ المفروض أنْ تحميهم وترعى شؤونهم ومصالحهم، يتجه أغلبهم للإعتمــاد علــى أهلهم وعشيرتهم وطائفتهم وقبيلتهم لكي يَضمَنوا وجود جماعة قــد تستطيع حمايتهم وحماية مصالحهم في أوقات الشدة، مما يزيد ظهــور النعرات القبلية والطائفية في دولة الاستبداد.

العنف في التخلص مِنْ رفاق الثورة ومِنَ المعارِضــين. يتميــز الاستبداد الجديد باستخدام العنف في التعامل مع خصومه حتى لــو كانوا ذات يوم مِنْ أصدقاء الثورة والسلاح. وتتضح ظاهرة "**الثــورة تأكل أبناءها**" جلية واضحة في تاريخنا الحديث، وهي ظاهرة لَمْ تــنج منها أغلب البلاد العربية الثورية. ينتهي رفاق الثــورة والســلاح في غياهب السجون والمعتقلات، أو في ظلمات المقابر، وتختفي أسماؤهم مِنَ الذكر في وسائل الإعلام ومقالات الصحف وكُتب تاريخ الثورة، بينما يتكرر ذكر الزعيم الأوحد في كل مناسبة ولو لم تكن لها أيــة علاقة مباشرة بالحكم والسياسة. فنرى صور الــزعيم في المبارايــات الرياضية ومحطات الباصات وعلى سيارات المنافقين والمــتملقين وفي المدارس والجامعات والمكاتب الحكومية والخاصة. أي أنّ تصفية رفاق الثورة والسلاح لا تقتصر على سَجنهم أو قتلهم فقط، بل تمتد أيضاً إلى مسح مساهماتهم في النضال، والتقليل مِنْ أهميتهم، وتشويه أعمالهم وإنجازاتهم، واغتيال شخصياتهم، ومحو ذكرياتهم، هذا مــع تضــخيم منجزات الزعيم وإبراز أعماله الجليلة ونضاله العظيم في الوقت نفسه. وقد تحدَّث **ابن خلدون** عن تطور علاقة المستبد بأعوانه وجماعتــه في

وصفه لمراحل نشوء الدول وانهيارها فقال: *"إعلمْ أنّ صاحب الدولة إنما يتم أمره كما قلناه بقومه، فهم عصابته وظهراؤه على شأنه، وبهم يقارع الخوارج على دولته، ومنهم يقلد أعمال مملكته ووزارة دولته وجباية أمواله، لأنهم أعوانه على الغَلب وشركاؤه في الأمر ومساهموه في سائر مهماته، هذا ما دام الطور الأول للدولة كما قلناه.* ***فإذا جاء الطور الثاني*** *وظَهَر الاستبداد عنهم والانفراد بالمجد صاروا في حقيقة الأمر مِنْ بعض أعدائه، واحتاج في مدافعتهم عن الأمر وصدّهم عن المشاركة إلى أولياء آخرين مِنْ غير جلدتهم يستظهر بهم عليهم ويتولاهم دونهم فيكونون أقرب إليه مِنْ سائرهم وأخص به قرباً واصطناعاً وأولى إيثاراً وجاهاً لما أنهم يستميتون دونه في مدافعة قومه عن الأمر الذي كان لهم والرتبة التي أَلِفوها في مشاركتهم... وذلك حينئذ مؤذن باهتضام الدولة وعلامة على المرض المزمن فيها لفساد العصبية التي كان بناء الغَلب عليها"*.

تَظهَر علامات العنف في المجتمع بشكل صراعات طائفية أو قَبَلية تَنشط أحياناً بلا سبب واضح، ولا تهدأ إلا بتدخل السلطة أو المستبد الأكبر نفسه، وذلك لكي يبدو مِنْ أهم فوائد وجود الحاكم القوي هو ضمان الأمن في المجتمع، وكأنه يقول للشعب: عليكم أنْ تتقبلوا الإجراءات الأمنية المشدَّدَة لأنها ضرورية لحفظ الأمن في المجتمع، فإما أنْ تتحملوا القوانين الصارمة، وتقبلوا امتيازات رجال الأمن والمخابرات وقانون الطوارئ، أو تتوقعوا الحروب الأهلية والفوضى والعنف والدمار. ويقدّم المستبد نفسه على أنه الضمان الوحيد للأمن والاستقرار، ويؤكد دائماً على أنّ أي محاولة لتغييره ستكون محفوفة بخطر الحروب والفوضى العامة، وعادة ما يَستخدم مؤيدو النظام

الاستبدادي مِنْ رجال الدِين هذه الحجة بشكل خاص مِنْ باب قبول الشرور الصغرى لتجنب الشرور الكبرى. وحسب رأي **ابن خلدون** عندما يعمّ العنف والظلم في المجتمع يتجه مساره إلى الفساد والزوال: "*فإنّ المَلِك إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات منقّباً عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم، شملهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة، فتخلّقوا بها وفسدت بصائرهم وأخلاقهم، وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات، ففسدت الحماية بفساد النيات، وربما أجمعوا على قتله لذلك، فتفسد الدولة*".

الحزب الواحد: في بدايات الحركة الثورية العربية، وبعد أنْ نجحت الثورات المتكررة ضد الاستعمار في تحقيق الاستقلال، توجَّهَ أغلب حكامها بأنظارهم نحو نموذج الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، واستلهموا وسائله وطرقه في سياساتهم الداخلية لضمان السيطرة على الحكم والاستمرار فيه، بل واستعانوا بالخبراء المختصين بالمخابرات الداخلية من تلك الدول لترتيب أحوال دولهم بطرق مشابهة تضمن لهم الاستمرار بالتفرد بالحكم وقيادة الأمة وفق أهوائهم ونظرياتهم، لا وفق ما تراه الأغلبية مِنْ مصالح الأمة وأهدافها وآمالها. ظَهرتْ أنظمة الحزب القائد الواحد الذي يسيطر على كافة مجريات الأمور اليومية في حياة الأمة وحياة الأفراد في كافة المجالات. وظَهرتْ المنظمات الطلابية والمنظمات الشبابية ومنظمات الأطفال التي تضمن تربية الأجيال الجديدة على الخضوع لأمر الزعيم الأوحد والقائد الملهَم على النمط السوفييتي والصيني والألماني والكوري الشمالي. وسَيطرت السلطة مِنْ خلال هذه المؤسسات على كافة الأنشطة الاقتصادية، وعلى المدارس والجامعات والقضاء والصحافة والراديو

والتلفاز والجيش والكشافة والشرطة والأندية الرياضية، وذلك للوصول إلى نظامٍ مِنَ السيطرة الشاملة التي تتغلغل في حياة الإنسان ونشاطاته الثقافية والاجتماعية، وتسيطِر على تعليمه في المدرسة والجامعة، وعلى كافة المعلومات التي تصله مِنْ خلال كافة وسائل الإعلام المَحَلية التي تَطرح رسالة واحدة موجَّهَة، لا تَهدف إلى إعلام المواطن عما يَحدث في بلده وفي العالم، بل تَهدف إلى تشكيل آرائه وتوجيه تفكيره نحو ما تريد له الحكومة والسلطة أنْ يَعلم، وألاّ يَعلم، ولا يفكر إلا بما تريد، وبالطريقة التي تريد.

قد يَسمح الاستبداد الحديث بوجود أحزاب صغيرة شَكلية ليس لها قوة سياسية حقيقية في المجتمع، وذلك لكي يعطي الدولة مظهراً ديموقراطياً توجد فيه تعددية حزبية. إلا أنّ الأمور تدار في هذه الأحزاب، وكذلك في الحزب القائد، بطريقة ديكتاتورية بحتة. تشبه الأحزابُ في دولة الاستبداد في واقع أمرها شكلَ القبائل أكثر مِنْ كونها أحزاباً سياسية ومؤسسات يدور فيها الحوار السياسي والاجتماعي، ويُعبِّر أفرادُ المجتمع مِن خلالها عن أفكارهم وآمالهم، ويسعون بواسطتها إلى تحقيق آمالهم السياسية. وهكذا لا نستغرب انتساب الأحزاب السياسية في دولة الاستبداد إلى أسماء مؤسسيها مِنَ الأفراد، فيصبح المنتسبون إلى الحزب جماعة فلان، أو أتباع فلان، وكأنهم أفراد قبيلة. وبالطبع لا يوجد في هذه الأحزاب حوار حقيقي، بل تسلسل مُرتَّب في تنفيذ الأوامر مِنَ القمة إلى القاعدة، ولا يستطيع أعضاء الحزب محاسبة قياداتهم إذا انحرفتْ عن الفكر السياسي المعلَن لحزبهم. وإذا حدث اختلافٌ في الرأي حول مسيرة الحزب، سرعان ما يؤدي ذلك إلى انقسامه، بسبب علاقات الاستبداد التي تسود جميع

الأحزاب والمؤسسات في دولة الاستبداد الشمولي الجديد. ومازلتُ أذكر عندما كنتُ طالباً في الجامعة محاولات أعضاء مِنْ أحزاب مختلفة التقرب مِنَ الطلاب، ومحاولة تنسيبهم إلى الحزب الذي ينتمون إليه. كنا دائماً نسألهم سؤالاً واحداً: هل تستطيعون في حزبكم تغيير القيادة أو مساءلتها أو عزلها إذا انحَرَفتْ عن الخط الفكري والسياسي للحزب؟ وهل لديكم في حزبكم آلية واضحة لفعل ذلك، أم أنكم تتبعون أوامر القيادة مهما كانت؟ ومازلتُ أذكر نظرة الدهشة المستغرِبة التي كانت تطلّ للحظة خاطفة في عيونهم، سرعان ما ترجع بعدها تلك النظرة الزجاجية الباردة التي اعتدنا عليها في عيونهم وسلوكهم، وكأنهم تحت تأثير تنويم مغناطيسي، أو كأنهم أفراد في قبيلة جاهلية يتبعون شيخهم وزعيمهم في كافة أمورهم، لا أعضاء في حزب سياسي حضاري متمدن.

المظاهر الديموقراطية المزيَّفة: حدثتْ تغيرات كبيرة في العالم بعد زوال الاتحاد السوفييتي، وتَصاعَدَ الحديث عن الحرية وحقوق الانسان، وعن ضرورة التحول الديموقراطي في كافة المجتمعات. كما ازداد ضغط القوة المتزايدة لوسائل الاتصال والإعلام الفضائية العامة التي أصبحتْ تكشف كثيراً مِنَ الأحداث التي كانت تجري سابقاً في الظلام تحت غطاء الإعلام الحكومي الموجَّه في خدمة السلطة. إلا أنّ حكومات الاستبداد الجديد توصّلتْ إلى حلول بديعة في الالتفاف حول هذه الضغوط الجديدة، وتبنّتْ مظاهر الممارسات الديموقراطية مثل الصحافة المعارِضة، والأحزاب المتعددة، وجمعيات حقوق الانسان، وجمعيات المجتمع المدني، وصالونات الحوار الثقافي الحر، وظَهَرَ النقد للحكومة في المسرح والتلفاز، بل وبدأ إجراء انتخابات في

النقابات والبلديات والمحافظات والانتخابات النيابية والحزبية، وحتى انتخاب الرئيس نفسه! ولكن كل هذه المظاهر الديموقراطية لمْ تَتعدَّ في حقيقتها مجرد المظاهر، ولمْ تكن تحركاً حقيقياً نحو مجتمع حر ديموقراطي يَنتَخِبُ فيه الشعب حكامه بطرق قانونية واضحة، لكي يَعملوا لصالح الشعب والمجتمع، ولتحقيق تطوره ومسيرته نحو مستقبل أفضل، ويستطيع الشعب أنْ يُخضعهم للحساب وللمساءلة إذا لمْ يعملوا في سبيل ذلك، أو إذا فشلوا في تحقيق أهداف الجماهير ومصلحة الأمة. اخترَع الاستبداد الجديد طريقة فذة لإظهار تعدد الأحزاب السياسية مع المحافظة على امتيازات الحزب الواحد القائد، وسَمح لصحف المعارَضة وللمسرح أنْ تنتقد بعض تصرفات الحكومة وقراراتها دون أنْ يُغيِّر ذلك شيئاً مِن تصرفاتها الاستبدادية، وسَمح للمثقفين أنْ يجتمعوا في صالونات ثقافية وجمعيات المجتمع المدني وحقوق الإنسان دون أنْ يترتب على ذلك أية نتائج حقيقية في نشاط هذه المؤسسات، اللهم إلا في كشف هؤلاء المعارضين، واتهامهم في اللحظة المناسبة بالخيانة والعمالة والاتصال بالعدو الخارجي وأخذ الأموال والمساعدات مِنْ أعداء الوطن، ثم الزجّ بهم في غياهب السجون باسم القانون وحُكْم الشعب..! استَخدَمتْ بعض الحكومات الوطنية المستبِدة سلاح المعركة مع العدو الصهيوني للإبقاء على حالة قانون الطوارئ سارية، كما استَخدَمتْ قانون الطوارئ لعقاب المعارضين وحبسهم وتجريدهم من حقوقهم المدنية والسياسية، بحجة المحافظة على مصلحة الأمة وحفظ النظام وتثبيت الأمن وتكميم الأفواه والأقلام، فلا صوت يعلو على صوت المعركة مع العدو الغاشم الذي يتربص بنا الدوائر، إلا صوت الحكام، وكل صوت معارِض ما

هو إلا صوت الخونة والعملاء..! كما تمّت السيطرة على نتائج الانتخابات في أغلب الأحيان. وحينما لا تأتي الانتخابات بمَنْ تريده السلطة، تقوم بإعاقة عمل المجالس المنتَخَبة، بل وحَلّها إذا احتاج الأمر ذلك. يتم تزوير الانتخابات وتحويل الانتخاب مِن اختيار بين عدة مرشحين، إلى استفتاءٍ لقبول لائحة مرشحي الحكومة أو الحزب الحاكم. ويتم تغيير القوانين الانتخابية، بل وتغيير الدستور عند اللزوم حسبما تقتضيه الظروف، لإخراج المظاهر الديموقراطية المسرحية، وتفريغها مِن قيمتها الحقيقية في الوقت نفسه، لتشكّل ما أَطلق عليه الدكتور **عصمت سيف الدولة** حالة مِنَ "**الاستبداد الديموقراطي**".
وبطريقة عجيبة استطاع الاستبداد الجديد أنْ يَستورد الديموقراطية، وأنْ يطبّق إجراءاتها ومظاهرها، مع تجريدها مما تحتاج إليه مِنَ الحرية، وتَجنّب تنفيذ نتائجها إلا إذا توافقتْ مع هوى الحاكم ورأي السلطة المستبدة...! يَستخدم أتباع دولة الاستبداد أحياناً اصطلاح: "**الديموقراطية المركزية**"، أو "**الديموقراطية الشعبية**" في وصف ديموقراطية دولة الاستبداد.

غياب القيادات السياسية: يقوم النظام في دولة الاستبداد بقمع زعماء المعارضة وقتلهم وسَجنهم ونفيهم، وبالتشويه المتعمَّد والمستمّر لصورهم الاجتماعية، ومَنْعهم مِن التواصل مع الجماهير بحجبِهم عن وسائل الإعلام، ومَنْعِهم مِن تقديم المحاضرات، ومَنْع تداول كتبهم... وتؤدي هذه الوسائل الظالمة تدريجياً إلى غياب القيادات السياسية الناضجة التي تستطيع قيادة الشعب في الأزمات والثورات. كما يُجبِر الظلم والقهر مَن ينجو منهم إلى اللجوء لأساليب العمل السرّي بكل ما فيها مِن مخاطر على الحياة، وما يمكن أنْ تؤدي إليه مِن تشوهات

في العمل السياسي، مثل الإفراط في الشك بالآخرين، وزيادة الاعتماد على المقرَّبين مِن الأهل والعشيرة والقبيلة والطائفة، وعدم الثقة بالناس، وتفسير الأمور دائماً بتآمر الآخرين وفسادهم... وكل هذه التشوهات النفسية والسياسية إنما تنبع من الخوف الذي تقوم عليه دولة الاستبداد.

غياب المؤسسات السياسية: تتيح المؤسسات والمنظمات السياسية للشعب عادة فرصة التعبير عن رأيه بطرق سلمية هادئة منظمة، وتَسمح بتغيير السياسات والقوانين والدساتير بطرق سلمية واضحة، كما تَسمح بالحوار وتبادل الآراء ومناقشة الأفكار. وأساس هذا الحوار الاجتماعي السلمي هو حرية التعبير، ووجود الأمن، والاطمئنان إلى أنّ التعبير عن الرأي السياسي ضمن مؤسسات المجتمع لن يؤدي إلى التعرض للسجن والتعذيب والاضطهاد. أما حين تغيب المؤسسات السياسية، وتغيب القيادات السياسية الناضجة، فلا يستطيع أحدٌ أنْ يعبّر عن رأيه علناً دون المخاطرة بوقوعه تحت نير غضب السلطات والمخابرات، وتعرضه للاعتقال والتعذيب، وربما إلى الموت الشنيع. والنتيجة المتوَقَّعَة في هذه الأحوال هو أنْ يَتجنَّب الناس أي تعبير عن أي رأي يخالف ما يراه الحاكِم المستبِد، ويسود **الصمت السياسي** في المجتمع. وهكذا تُخنَق الأفكار الجديدة في مهدها حتى قبل أنْ تنطلق، ولا يستطيع أحد محاولة تصحيح أي خطأ قد يراه في مسار سياسة المجتمع، ولا في أي مسار اجتماعي آخر، سواء كان ذلك في التعليم أو الصناعة أو الزراعة أو التجارة والاقتصاد، فتستمر الأخطاء وتستفحل الأمور وتزداد سوءاً. يسود ذلك الميل العام للصمت وتجنّب الحديث في الأمور العامة حتى داخل الشركات

والنقابات والجمعيات، وداخل الحزب الحاكِم نفسه. وعندما تَغيب القيادات والمؤسسات السياسية والطرق السلمية في التعبير عن الرأي في المجتمع لا يجد بعض أفراده، خاصة مِنَ الشباب، أي طريق للتعبير عن يأسهم إلا باللجوء إلى العنف والفوضوية والإرهاب. ومِن الغريب أنّ الاستبداد الجديد قد لا يجد في الاتجاهات المتطرفة تهديداً حقيقياً لحكْمه وسلطته، لأنّ هذه التشنجات العشوائية العنيفة لا تؤدي غالباً إلى تغيير النظام السياسي، بل تُثير استياء الناس وتُلحِق الضرر بالأبرياء، وربما يَستفيد منها المستبِد في التأكيد على اضطراره للّجوء إلى العنف، ويمنحه المبرر لتطبيق قوانين الطوارئ تحت شعار حماية الأمن والمجتمع مِن الفوضى والإرهاب. وهكذا على الرغم من التناقض الظاهري بين الحركات الإرهابية المتطرفة والحاكِم المستبَد، إلا أنّ هذه الحركات المتطرفة إنما تَنشأ أصلاً بسبب الاستبداد الذي لَمْ يترك للشباب طريقاً آخر للتعبير عن سخطهم وغضبهم مِن سوء أحوالهم، وفي الوقت نفسه تَمنح هذه الحركاتُ الإرهابية النظامَ الاستبدادي أسباباً وجيهة لتبرير عنفه في مواجهة المعارضة، وضرورة اعتماده على أجهزة مخابرات قوية، كما أنه يتخذ مِن كل ذلك ذريعة للتخلص مِن كل معارضةٍ لحكْمه بحجة القضاء على الإرهاب، هذا بالإضافة إلى أنّ الحركات الإرهابية المتطرفة تزيد مِنَ الخوف في المجتمع، وهو العامل الأساسي الذي يستند عليه كل استبداد.

لخَّص المفكر **محمد سيف الدولة** بوضوح تام العلاقة المتشابكة بين الإرهاب والاستبداد بقوله:

"يقتاتُ الإرهاب على الظلْم الذي يَصنعه المستبِدون. ويَقتات الاستبداد على الرعب الذي يبثه الإرهابيون. وهكذا في دائرة جهنمية

لا تنتهي. يُرعِبُ الإرهابُ الناسَ ويخيفهم، فيَستنجدون بالسلطة المستبدة، التي تُقايضهم على حقوقهم وحرياتهم، إنْ أرادوا حمايتها. أثبتتْ كل تجارب الشعوب على مرِّ التاريخ، كيف تتوحد وتتشابك مصالح كل منهما مع الآخر.

- يَتخفّى الإرهابُ وراء الدِين، ويَتخفّى الاستبدادُ وراء الوطنية.
- كلاهما يُشيع الخوف ويَنمو ويَنتعش في أجواء الكراهية والانقسام والاستقطاب.
- كلاهما يَكره الحرية والثورات والمشاركة الشعبية والمعارَضة والرأي الاخر.
- كلاهما يُكَفّرُ أو يُخَوِّنُ المختلفين معه ويَستبيح حياتهم وحرياتهم.
- كلاهما يُعامِل الشعوب كرعايا وليس كمواطنين.
- كلاهما لا يَعترف بالمساواة والمشاركة والمراقبة والمحاسَبة. فهما لا يؤمنان إلا بالعبودية والطاعة العمياء، ويديران جماعاتهم أو شعوبهم بالحديد والنار.
- كلاهما لا يَتوقف أو يَشبع. إذا تركناه، تَوسَّع وتَغوَّل وتَجبَّر.
- كلاهما يَكره القانون ويَنتهكه؛ الإرهاب يَعمل خارج القانون، والاستبداد فوق القانون.
- الإرهاب يَنسف ويَقتل ويفخّخ ويُفَجِّر ويَخطف، ضدّ كل القوانين والمبادئ الإنسانية. والاستبداد يَقتل ويَقنص ويُعدِم "ويُصَفّي" ويَعتقل، في حماية مظلة صورية من الشرعية

والقانون.

- قرار الحياة أو الموت لدى الإرهابيين في يد شخص واحد. وكل السلطات والمسارات والمصائر في الأنظمة الاستبدادية تتجمع في يد واحدة.
- كلاهما يَكره الديمقراطية؛ الإرهاب يرفض الانتخابات، أما الاستبداد فيُزَوِّرها.
- كلاهما يَحتقر الناس؛ الإرهاب يَرفض الاحتكام إليها، أما الاستبداد فيهدف الى تَضليلها وتَعبئتها وسياقتها.
- الإرهابيون فئة قليلة تَضَع إرادها فوق إرادة الشعوب، تريد أن تُكرهُها على الحياة وفقاً لمعتقداها. والمستبدون أيضا هم فئة قليلة، تريد أن تَحتكر الحُكم والسلطة والثورة إلى أبد الآبدِين.
- كلاهما شديد الخطورة على الشعوب والمجتمعات، فهما يعملان وفقاً لقاعدة "أنا ومِنْ بعدي الطوفان".
- كلاهما يوقِع ضحايا بالآلاف أو بالملايين من الأبرياء الذين لا ذنب لهم.
- كلاهما يعيش في عالَم سرّي "عميق" معدوم الشفافية، يحيطه بستار حديدي يحجب الحقيقة ويخفيها.
- كلاهما يَحترف الكذب وتضليل الرأي العام.
- الإرهابيون مختَرَقون مِنَ الخارج الذي يَدعمهم بالأموال والسلاح ويَرسم لهم الخطط والأدوار. والمستبدون تابعون لذات الخارج ومتحالِفون معه، يَحكمون شعوبهم برعايته وتحت حمايته ووفقاً لاستراتيجياته.

- واذا كان الإرهاب هو البوابة التي تَنفذ منها الولايات المتحدة وحلفائها لاستباحة بلادنا وإعادة احتلالها، فإن جرائم الاستبداد وانتهاكاته هي الذريعة التي يَستخدمها الغرب للضغط على الأنظمة ومقايضتها، لتحقيق مصالحه الاقتصادية وأرباحه المالية وفرض شروطه السياسية وتسوياته الأمنية والإقليمية.
- الإرهابيون يَستهدفون حياة الناس وأمنها واستقرارها. والمستبدون يقتلون روح الشعوب وانتمائها الوطني ويهددون وحدها.
- المستبدون يقسمون الشعوب إلى أخيار وأشرار؛ حكّام ومحكومين، أسياد وعبيد، أغنياء وفقراء، موالين ومعارضين. فيَستغِل الإرهاب هذا الانقسام ويُحوِّله إلى تقسيم للأوطان والدول.
- يستعين الاستبداد بالإرهاب لتمديد أو تأبيد حكم أنظمته التسلطية، أو لإحكام وتبرير قبضته البوليسية، أو لتمرير إجراءات استثنائية، أو لوأد انتفاضة شعبية، أو للتغطية على أزمة اقتصادية، أو للتهرب مِنْ سَدِّ الاحتياجات المعيشية، أو للتغطية على استسلام أو هزيمة عسكرية، أو لتمرير مشاركته في حروب وتحالفات دولية وإقليمية، أو لحل البرلمانات، أو تأجيل الانتخابات، أو للعصف بالحقوق والحريات، أو لإخفاء فَشَل السياسات ونَهب الثروات.

الإرهاب والاستبداد وجهان لعملة واحدة، هي قهر الشعوب وكسرها وإدخال اليأس إلى قلوبها، ليسهل ترويضها وحكْمها

ونَهْبها. وهو ما ينتهي دوماً وحتماً إلى إضعاف مناعتـها الوطنيـة وتمزيقها وهزيمتها واحتلالها".

بينما تُعبِّر قلّة من الشباب في مجتمع الاستبداد عـن اعتراضـاتها وغضبها باللجوء إلى العنف والفوضى والإرهاب، يـؤدي العنـف والظلم في مجتمع الاستبداد إلى اتجاهِ آخرين نحو النفاق وموالاة النظام أملاً في تجنّب عنفه، وربما للحصـول علـى بعـض الامتيـازات والمكاسب. أما الأكثرية المسحوقة مِنَ النـاس فتبـدو مشـغولة في مصاعب الحياة وفي مشقة الحصول على الرزق صامتةً صابرة. **يسود الصمت أكثرية المجتمع**، وهم يَحسبون أنّ صمتهم سيحميهم مـن بطش الاستبداد، ويَنسون سنن الله في أرضه وقوانين المجتمعات، بأنـه عندما تحلّ الفتن والمصائب فإنها لا تصيب الظالمين وحدهم، بل تَعـمّ الجميع لأنهم سكتوا عن الحق، والساكتُ عن الحق شيطانٌ أخـرس، ومَن لَمْ يبذلوا جهداً في مقارعة الظلم يعمّهم البلاء أيضاً، لأنهم نسوا ما أوصاهم به الله في كتابه الكريم: "**واتَّقوا فتنةً لا تُصـيبَنَّ الـذين ظَلَموا منكم خاصة**".

في السياسة الخارجية:

ترسيخ الدولة القطْرية: مِنْ أكثر ما يثير اسـتغراب البـاحثين واستياء الجماهير هو الفشل في تحقيق أي شكل حقيقي مِنْ أشـكال الوحدة بين الدول العربية بعد تحررها مِنَ الاستعمار. فعلى الرغم مِن أن العدو والصديق يعرفون بوجود عوامل كثيرة تؤيد إنشاء الوحـدة العربية وضرورتها، ومعرفتهم بأنّ الحدود الموجودة بين الدول العربيـة هي حدود مصطنَعة وضَعَها الاستعمار لتفـريقهم، وزَرَعَ اسـرائيل

بينهم لَمنع وحدهم، وعلى الرغم من أنّ أغلب الشعوب العربية قد ثارتْ بالفعل على الاستعمار، وقدَّمتْ ملايين الشهداء في سبيل تحررها، ونجحتْ في دفع قادة ثوراتها إلى الحكم لكي يصلوا بها إلى الحرية والقوة والوحدة والعدالة... ولكنها فوجئتْ باغتيال أحلامها على يد رؤسائها وقادة تحررها أنفسهم، الذين ما أَنْ رسّخوا أنفسهم في سدة الحكم حتى راحوا يعملون بكل جد وإخلاص، ليس على تحقيق الوحدة، بل على ترسيخ الفرقة والتجزئة، لكي يحتفظ كل منهم بحصته مِنَ البلاد المَحَرَّرة. وهكذا تحررت البلاد مِن استبداد الاستعمار الأجنبي لتقع تحت سلطة الاستبداد الوطني الجديد. والأمة التي كانت تحلم بعودة وحدتها تحت ظل راية عربية أو خلافة إسلامية، وَجَدَتْ نفسها ممزقة مشتتة تحت ظلال أعلام وطنية متفرقة، وحكام عرب لا يجمعهم إلا هَمُّ المحافظة على كرسي الحكم، وضرورة استمرار وجودهم على رأس السلطة، حتى لو كان ذلك في بلد صغير ضعيف لا يستطيع تحقيق أي انتصارات حقيقية، ولا أي تقدم حضاري متين، بل ويضطر إلى قبول كثير مِنَ التنازلات المُهينة والهزائم أمام الأعداء.

التعاون مع الأعداء: أدى الضعف الذي خلقته التجزئة والتفرق بين الدول العربية إلى تشتت جهودها وضياعها في سبيل المحافظة على السلطة في الدولة القطْرية، بل وتنافستْ هذه الدول الضعيفة فيما بينها أحياناً في صراعات تافهة على حدود مصطنعة. لَمْ يقف الأمر في مواجهة العدو الصهيوني الغاشم على الخسائر العسكرية المهينة المتتالية، بل امتد إلى قبول الهدنة، ثم إلى إجراء معاهدات سرية وعَلَنية معه لتجنب الصراع، حتى جاء وقت أُعلِن فيه عدم جدوى المقاومة

المسلحة، وضرورة اتباع طريق السلام، وطرح ذلك كاستراتيجية وحيدة لإدارة الصراع.

الحروب والأزمات المفتعلة: كلما هدأت الأمور حول دولة الاستبداد، لجأ الحكام إلى افتعال الأزمات مع جيرانهم لإيهام الناس بأنّ بلادهم في خطر، وأنه لا أمان لهم إلا باستمرار النظام والتعاون التام مع الدولة. وهكذا تبرز الأزمات المتتالية دون أية مقدمات واضحة، ولا يفهم الناس في كثير مِنَ الأحيان لماذا يتم التناوش فجأة، وتَبرز الاختلافات المبهَمة حول حدود مصطَنعة، ويُزَجُّ الناس في حروب عَبَثية متتالية. فنرى صراعاً طويلاً في السودان والصومال والصحراء الغربية وتشاد، وبين مصر والسودان، وبين الجزائر والمغرب، وفي اليمن، ونشهد صراعات مجنونة قام بها نظام الحكم في العراق... ولمْ تكن هذه الصراعات في صالح الشعوب العربية ولا في صالح الأمة، بل كانت مَطحَنةً لها وخسارة على كل الجبهات، ومدخلاً لمزيد من الضعف والتدخل الأجنبي في شؤون البلاد من جديد.



الاستبداد والتعليم والثقافة المَحلية

رفَعَ الاستبداد الجديد شعار التعليم للجميع والتعليم الإلزامي والتعليم المجاني... ولكنّ ما حَدَثَ بالفعل هو أنّ الاستبداد قام بتوجيه التعليم في المدارس والجامعات، وأَدخل مناهج الثقافة الاشتراكية والثقافة الوطنية والثقافة القومية، واستخدَم التعليم كوسيلة لدعم وتأييد النظام وتوجيه الشباب. كما قام بالسيطرة على المعلمين عن طريق التحكم في الانتساب إلى مدارس إعداد المعلمين، بحيث يكونون ممن يُضمَنُ ولاؤهم، ومِنْ فئة الحاكِم أو جماعته وطائفته، أو مِنَ المنتسبين للحزب القائد. وهكذا حَوّل الاستبداد الجديد الأهداف الجميلة في شعار "التعليم للجميع"، وضرورة محو الأمية ومحاربة الجهل والتخلف، إلى طرقٍ لحشد الشباب في مدارس غسل العقول الجماعية، وتوجيههم إلى كل ما فيه ضمان استمراره في الحكم، بدلاً من تعليمهم ما يفيد في صنع مستقبل أفضل لهذه الأمة.

أُرسِلتْ البعثات الخارجية لتطوير التعليم العالي وتجميع الخبرات النادرة لتقوية المجتمع، ولكن تمّ التحكم بالبعثات بحسب الولاء لا بحسب التفوق والكفاءة. فأُرسل مِنَ الشباب مَنْ هم مناصرون للنظام، ومَنْ هم مؤيدون له، وبشرط انتسابهم للحزب الحاكم، أو انتمائهم للطائفة أو القبيلة المتسلّطة، بدلاً مِن إرسال أصحاب التفوق

العلمي. كما تم إرسال البعثات إلى دول المعسكر الاشتراكي مثل الاتحاد السوفييتي وألمانيا الشرقية وبلغاريا ورومانيا... حيث لمْ يتلقوا الاهتمام الأكاديمي الكافي، ولمْ يَخضعوا لأنظمة تعليم صارمة ومتطورة، ثم عادوا لاستلام مناصب التعليم العليا في جامعاتنا الناشئة ليضيفوا إليها ضعفاً على ضعف، مما أدى إلى انهيار مستوى التعليم الجامعي وضعف البحث العلمي. ومما زاد في التخلف العلمي عدم الإنفاق الكافي على التعليم والبحث، واعتباره نوعاً مِنَ الترف الفكري. كما أنّ هجرة العقول المتفوقة التي وَجَدَتْ أبواب التقدم العلمي مسدودة أمامها في أوطانها، أدت أيضاً إلى مزيد مِنَ التخلف والانهيار.

يمكن تلخيص أهم أسباب انهيار التعليم الأساسي والعالي في دول الاستبداد الجديد بما يلي:

1. **عدم تخصيص المال الكافي لإنشاء المدارس والجامعات** بما يتناسب مع زيادة عدد السكان، مما اضطر المدارسَ للعمل بنظام تعدد الأفواج، حيث يُستخدَم بناءُ المدرسة الواحدة في خدمة طلاب مدرستين، مدرسة صباحية ومدرسة مسائية!
2. **زيادة عدد الطلاب** في الصف الواحد إلى أكثر من أربعين أو خمسين طالباً تحت شعار التعليم الاجباري لجميع الشباب، ولكن مع عدم بناء ما يكفيهم من المدارس وتوفير ما يحتاجون إليه من الأساتذة.
3. **مجانية التعليم**، وعدم تخصيص ما يكفي المدارس مِن أموال لتقديم المستوى الأساسي في خدمات التعليم، بالإضافة إلى ما تحتاجه مِن تطوير في وسائل التعليم وتحسينها بما يتناسب

مع التطور العلمي الحديث، خاصة في مجال الكومبيوتر والمعلوماتية.

4. **انخفاض مستوى الأساتذة**، خاصة في المجالات العلمية، بسبب سياسة القبول في مدارس المعلمين بحسب الولاء للنظام لا بحسب الكفاءة والتفوق العلمي، وبسبب عدم تخصيص الميزانية الكافية لتأهيل المعلمين وتطوير قدراتهم التعليمية، وأخيراً بسبب ضعف رواتب المعلمين حتى أصبحتْ دون حد الكفاف، مما اضطرهم للعمل في وظائف إضافية، أو زيادة ساعات عملهم، مما يضطرهم إلى إعطاء أو فرض الدروس الخصوصية كأمر واقع لا بد منه.

5. **إرسال البعثات بحسب الانتماءات السياسية** مِن الموالين للحُكم ومِن المنتمين إلى حزبه أو طائفته أو قبيلته، **بدلاً مِن إرسال المتفوقين** وأصحاب الكفاءات العلمية الحقيقية. كما تُرسَل البعثات عادة إلى دول وجامعات غير متقدمة، لا تهتم كثيراً بتعليم هؤلاء الطلاب غير المجدّين، فيعودون إلى بلادهم وهم يحملون شهادات غير ذات قيمة ولا نفع، ولكن البعثات تضمن لهم الدخول في سلك أساتذة الجامعة على الرغم من ضعفهم العلمي وعدم تمكنهم التدريسي. ومع مرور الزمن يصبح هؤلاء الأساتذة المبتعَثون بالواسطة أكثريةً في هيئة التدريس الجامعي، ويسيطرون عليها، ويتنصبون رئاسة الأقسام الجامعية والوظائف الإدارية العالية في الجامعات، ويتصرفون مثل قائدهم المستبِد، فيحارِبون أصحاب الكفاءات الحقيقية، ويقرّبون إليهم المنافقين

والأصحاب والأقرباء ومَنْ يواليهم ويتوددهم، ومَن يتأكدون مِن ضعفه العلمي ويأمنون جانبه وعدم قدرته على منافستهم في مناصبهم المرموقة. ويؤدي كل ذلك بالطبع إلى مزيد من الضعف في التدريس الجامعي بسبب عدم كفاءة الأساتذة.

6. عدم تخصيص الأموال الكافية لدعم **البحث العلمي** في الجامعات، وضعف رواتب أساتذة الجامعات، بحيث يضطرون إلى العمل الخاص، ويتجنبون التفرغ للتعليم العالي ومسؤولياته.

7. مظاهر **العنف في التعليم**: تتشوه العلاقات السليمة بين المدرسين والطلاب في دولة الاستبداد، وينعكس عليها جو العنف والخوف الذي يسود المجتمع. ويكون العنف بين الأساتذة والطلاب متبادَلاً، خاصة إذا كان أحد الطرفين مقرّباً مِن الفئة الحاكِمة أو الحزب أو الطائفة. وقد تَحَدَّثَ **ابن خلدون** عن مخاطر العنف في التعليم قائلاً: '*الشدة على المتعلمين مضرة بهم وذلك أنّ إرهاف الحد بالتعليم مضرّ بالمتعلّم سيما في أصاغر الولد لأنه مِن سوء المَلَكَة. ومَن كان مرباه بالعسف والقهر مِنَ المتعلمين أو المماليك أو الخدَم، سطا به القهر وضيق عن النفس في انبساطها، وذهب بنشاطها، ودعاه إلى الكسل، وحمله على الكذب والخبث، وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفاً من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلَّمَه المكر والخديعة لذلك، وصارتْ له هذه عادة وخلقاً، وفسدت معاني الإنسانية التي له... وهي*

الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله، وصار عيالاً على غيره في ذلك، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل، فانقبضت عن غايتها ومدى إنسانيتها، فارتكس وعاد في أسفل السافلين. وهكذا وقع لكل أمة حصلت في قبضة القهر ونال منها العسف".

8. **هجرة العقول**: يؤدي انهيار التعليم والتمييز بين الناس في فرص التعليم والتقدم الأكاديمي على أساس الولاء بدلاً مِن الكفاءة إلى هجرة العقول المتنورة مِنَ المجتمع بحثاً عن مستقبل أفضل. يَخسر المجتمع بذلك أفضل الكفاءات التي كان مِنَ الممكن أنْ تساعد في تحسين أوضاع المجتمع لو أُتيحتْ لهم الفرصة العادلة. يهاجرون بحثاً عن خلاصهم الفردي وخلاص أسرهم الصغيرة مِنْ بطش الاستبداد الشامل وتغلغله في كافة أمور حياهم، وقد ينجحون بالفعل في إنقاذ أنفسهم وأسرهم، إلا أنّ الوطن يعاني أكثر بسبب غيابهم، وتزداد معاناة شعبهم طولاً وعمقاً وأسى.
9. تَفشّي ظاهرة **المدارس الخاصة والدروس الخصوصية**: يحاول الناس ضمان شيء من التعليم الجيد لأبنائهم بسبب سوء أوضاع الدراسة والتدريس في المدارس الحكومية، ويبحثون عن ذلك في التعليم الخاص، فتكثر المدارس الخاصة، وتزداد الدروس الخصوصية، التي يشجِّع الأساتذة على انتشارها أملاً في تحسين وضعهم المادي. ويَصنَع الناسُ نوعاً من التعليم الخاص في محاولتهم لحل مشكلة ضعف التعليم الرسمي.

يؤدي انهيار التعليم الأساسي والعالي إلى انهيار مستوى المدرسين وأساتذة الجامعات، وإلى عدم جدوى الشهادات العلمية في تحصيل المعيشة الكريمة في المجتمع، وإلى ابتعاد الناس عن تعليم أبنائهم بسبب عدم جدوى ذلك. تتحول جهود الأولاد مِنَ التعليم المفيد إلى العمل في سن مبكرة وتعلّم صنعة يدوية تساعد أُسَرَهم على الحياة في الظروف الاقتصادية الصعبة. كما يؤدي إلى نتيجةٍ غير متوقعة، وهي ازدياد الأمية بين الشباب بشكل عام، وبين النساء بشكل خاص. وذلك على الرغم من أنّ محاربة الجهل وضرورة التخلص مِنَ الأمية كانت مِنْ أهم أهداف الدول العربية الحديثة بعد الاستقلال مِن نير الاستعمار، إلا أنّ فشلها في تحقيق ذلك كان فشلاً ذريعاً.

يَسعى الأفراد نحو الترقي بالعلم والعمل، وتَسعى الأمم نحو التقدم بالنظام والعدل، إلا أنّ **الكواكبي** لاحَظَ: "*أما الاستبداد فإنه يقلِب السَير مِنَ الترقي إلى الانحطاط، مِنَ التقدم إلى التأخر، مِنَ النماء إلى الفناء... وقد يبلغ فِعل الاستبداد بالأمة أنْ يُحَوِّل ميلها الطبيعي مِنْ طلب الترقي إلى طلب التَسَفّل، بحيث لو دُفِعتْ إلى الرفعة لأبتْ وتألمتْ كما يتألم الأعشى مِنَ النور*".

أما في الثقافة فيعتمد الاستبداد الجديد على دعم وتأييد المفكرين والمثقفين لنظام حكمه وأهوائه، فيُقرّب إليه مَنْ يؤيدونه ويُبعد مَنْ يخالفونه. يَحصل المقرَبون بالطبع على الامتيازات المالية، ويدعم النظام مواقفهم، مثلما يدعمون هم مواقف النظام، فتُسَخَّر لهم وسائل النشر والدعاية والإعلام، بينما يُحرَم المعارِضون كل فرصة للتعبير عن أفكارهم وآرائهم. وتُمنَح جوائز الدولة، التي تَحمِل عادة اسم المستبِد

الأعظَم، إلى مؤيديه مِنَ المفكرين والمثقفين، بينما تُحجَب عن المعارِضين أو غير المؤيدين ولو كانوا يستحقوها.

لكي يزيد المستبد الأعظم توطيد أركان حكمه في دولته مهما كانت صغيرة أو هامشية، فإنه يلجأ إلى اختراع التاريخ والتراث والتقاليد، والمبالغة في تصوير أهميتها لكي تتميز دولته وتختلف عن المناطق التي تحيط بها. فتَظهَر المؤلفات الضخمة، وتُصَوَّر الأفلام الوثائقية، وتُقام المهرجانات الشعرية والأدبية والثقافية التي تؤكِّد على خصوصية دولته وتَميزها التراثي والثقافي عن الدول المحيطة بها. ويزداد **التأكيد على خصوصية الثقافة المَحَلية**، مما يزيد في تمزق الأمة وتفرقها، ويُرسِّخ تقسيمها إلى أقطار وأقاليم ودول ودويلات، على الرغم من أنّ المصلحة الحقيقية الواضحة للشعب العربي هي في اتحاده وتكاتفه.

الاستبداد والأخلاق

"إني تركتُ لكَ الناس ثلاثة أصناف: فقيراً لا يرجو إلا غناكَ، وخائفاً لا يرجو إلا أَمْنَكَ، ومسجوناً لا يرجو الفَرَجَ إلا مِنكَ"

الخليفة العباسي المنصور يوصي ابنه المهدي

ما كان في ماضي الزمانِ مُحَرَّمَاً
للناسِ في هذا الزمانِ مُباحُ
صاغوا نُعوتَ فضائلٍ لعيوبِهِمْ
فتَعَذَّرَ التَّمييزُ والإصلاحُ
فالفَتكُ فَنٌّ والخِداعُ سياسةٌ
وغِنَى اللصوصِ بَراعَةٌ ونَجاحُ
والعُريُّ ظُرفٌ والفَسادُ تَمَدُّنٌ
والكِذبُ لُطفٌ والرِّياءُ صَلاحُ

أحمد شوقي

وغداً يَذبحُ الرفيقَ رفيقٌ
منهمُ، والعشيرَ فيهمْ عشيرُ
يأكلُ الذئبَ، حين يَردى، أخوهُ
ويعضُّ العقورَ كلبٌ عقور

نحن موتى! وشَرٌّ ما ابتدعَ الطغيانُ

موتى على الدروبِ تسير

نحن موتى! وإنْ غَدَونا ورحنا

والبيوتُ المُزوَّقات قبور

بدوي الجبل 1967

يؤكد **مونتسكيو** (1689–1755) في كتاب "روح الشرائع" أنّ دولة الاستبداد تقوم على **الخوف** ويسود فيها **النفاق**. يَستخدم المستبِد كل قوته وسلطته في إشاعة الخوف بين أفراد شعبه، لأنه أول مَن يعرف أنّ **الخوف** هو السلاح الأساسي في توطيد حكم الاستبداد. لإثارة خوف الجماهير يعتمد الاستبداد على وسائل الإعلام، وعلى التعليم، وعلى قوة المخابرات وتعدد أجهزة الأمن، والتأكد مِنْ أنّ كل الناس يعرفون جيداً مدى قوة أجهزة الأمن والشرطة، وسعة صلاحياتها في تنفيذ أوامر النظام، وشدَّتها المطلقة في التصرف دون أي قيد أو مساءلة، لا مِنَ القانون ولا مِنَ الصحافة ولا مِنَ الإعلام. فأجهزة الأمن والشرطة والجيش وقوات الحرس الجمهوري وكتائب أمن الرئيس وكتائب الدفاع عن الثورة وكتائب الدفاع عن العاصمة وقطعات الجيش النظامي أو ميليشيا الحزب أو قوات الجيش الشعبي وغيرها مِن الأسماء الكثيرة التي يُطلقها المستبِد الجديد على قواته المنظّمة، تحمل مثل هذه الأسماء الرنانة لتُوهِم الناس أنها قد شُكّلتْ للدفاع عن الشعب والثورة والوطن، بينما هي في الحقيقة قد أُنشِئتْ لحماية الرئيس ونظامه الاستبدادي ضد أي تحرك أو شبهة باحتمال التحرك في سبيل الحرية. يبرّر النظامُ

ضرورة إنشاء كل قوى الأمن والمخابرات هذه بأنّ الوطن في خطر، وأنه في حالة حرب مع عدو غاشم غادر، ولا بد من أنْ تكون الأمة مستعدة دوماً لمواجهة احتمال الحرب. وهكذا تحت ستار وجود التهديد الخارجي يقوم النظام الاستبدادي بقمع كل معارضة له في الداخل، ويقوم بذلك في كثير مِنَ الأحيان تحت ظل قانون الطوارئ الذي يَمنح قوى الأمن صلاحيات مطلقة في التصرف ضد أي كان، مع التأكد مِنْ أنّ كل الناس يعرفون ذلك ويدركونه تماماً، لكي يسيطر عليهم الخوف دائماً مِنْ بطش أجهزة الأمن والمخابرات والشرطة والجيش.

التخويف والترهيب

يحاول الاستبداد **التقليدي** عادةً إخفاء مظاهر العنف الذي ترتكبه أجهزة تسلطه، وذلك لأنه يَعتمد أساساً في ترسيخ شرعية حكمه على النبل والشرف والكرم والحق الطبيعي والإلهي. أما دولة الاستبداد **الجديد** فهي تقوم على التخويف والترهيب، ولذلك لا نَستغرب جهدها في عدم إخفاء ما تُحدِثه مِن عنفٍ في المجتمع، وما تَقوم به مِن سَجن وتعذيب ونفي وإعدام. بل على العكس، يَستخدم الاستبداد الجديد وسائل إعلامه ومخابراته لنَشرِ هذه الأخبار وتَضخيمها وتَجسيم الإشاعات الكثيرة عن قدرة النظام الهائلة على العنف، وذلك لإشاعة الخوف بين الناس حتى يصبح الخوف فيهم طبيعة ثانية، يعيشونها في كل أحوال حياتهم، في عملهم ومدرستهم وجامعتهم وأنديتهم، وحتى بين جدران منازلهم، ويستمر خوفهم هذا حتى لو غادروا الوطن.

يصل خوف الرعيّة في دولة الاستبداد إلى أعلى درجاته عندما يبلغ درجة **الخوف الداخلي والمراقبة الذاتية**. في تلك المرحلة لا يحتاج المستبِدون إلى تذكير الناس بعشوائية قوّتهم وجنون بطشهم، إذ يتعلم الناس بالممارسة الفعلية على مرّ السنين موهبةَ تجنب المواقف التي قد تؤدي إلى الضرر، وتَتطور لديهم حاسةٌ ذاتية مرهَفة لتجنب كل ما يمكن أنْ يسبب لهم أي ضرر، أو احتمال سوء التفاهم مع الأجهزة الأمنية الجبارة. وتَظهر الأمثال الشعبية التي تدعم فوائد السلبية وتَجنّب الخلاف والصدام، وتؤكّد على ضرورة حفظ المال والنفس، وأهمية السَتر وعدم إظهار الثروة. وتنقلب المفاهيم في هذه الأجواء فيصبح الشرفُ والنزاهةُ غباءً، والطيبةُ وحسنُ الخُلُقِ ضعفاً. وكما قال **الكواكبي** [يصبحُ]: "*طالبُ الحق فاجراً، وتاركُ حقه مطيعاً، والمشتكي المتظلم مُفسداً، والنبيهُ المدّقق مُلحِداً، والخامل المسكين صالحاً أميناً... ويُصبح النصحُ فضولاً، والغيرةُ عداوة، والشهامة عُتواً، والحمية حماقة، والرحمة مرضاً... والنفاق سياسة، والتحايل كياسة، والدناءة لطفا، والنذالة دماثة*". كما قال: "*وقد يَظن بعض الناس أنّ للاستبداد حسنات مفقودة في الإدارة الحرة، فيقولون مثلاً: الاستبداد يلّين الطباع ويلطفها، والحق أنّ ذلك يحصل فيه عن فقد الشهامة لا عن فقد الشراسة. ويقولون: الاستبداد يعلّم الصغير الجاهل حُسْنَ الطاعة والانقيادَ للكبير الخبير، والحق أنّ هذا فيه عن خوف وجبن لا عن اختيار وإذعان. ويقولون: هو يربي النفوس على الاعتدال والوقوف عند الحدود، والحق أنْ ليس هناك غير انكماش وتقهقر. ويقولون: الاستبداد يقلل الفسق والفجور، والحق أنه عن فقر وعجز لا عن عفة أو دِين*".

مِنَ المهم ملاحظة أنّ الخوف هو مِن أقوى الدوافع التي تحدد تصرفات المستبدِين أيضاً، ولكنّ خوفهم لا ينحصر في الخوف مِن ثورة الشعب ضد الظلم والاستعباد، بل يمتد أيضاً إلى خوفهم مِنَ المقرَّبين ومِنْ رفاق السلاح وشركاء الثورة الذين لديهم بعض السُلطات وكثيرٌ مِنَ الأطماع. وهكذا يمكننا فهم حملات "التطهير" التي يقوم بها النظام المستبِد الحاكِم بين حين وآخر، يزيل فيها كل مَن يعتقد خَطَرَه على كرسيِ الحكم مِنَ الأسرة والرفاق والقبيلة والطائفة والحزب... بل يُلاحَظ تغييب كل مَن يمتلك صفات قيادية متميزة أو نباهة أو كفاءة ممن يحومون حول الزعيم، خشية أنْ يُقدِموا ذات يوم على منافسة الزعيم الأوحد في سُلطته وتَحكّمه. وهكذا وبالتدريج تَحرِم دولةُ الاستبداد نفسَها مِنَ الأفراد الناهين المتفوقين القادرين في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية والإعلامية، بل وحتى الفنية والرياضية في بعض الأحيان، لأن الزعيم يَخشى أنْ تتعرض وحدانيته في نظر الجماهير، وبالتالي سُلطته، إلى احتمال المشاركة. وقد يمتد هذا الخوف المَرَضي إلى بعض الرموز التاريخية العظيمة مِن أبطال الأمة وشهدائها، فيقوم النظام بإخفاء تاريخهم وتغييره والتقليل مِن شأن إنجازاتهم، ويَستخدمُ في نشر ذلك وتأكيدِه كلَّ وسائل الدولة في الإعلام والثقافة والفن والتعليم.

الصوَر والتصفيق في الاستبداد الجديد

لعل أوضح سمات **النفاق** في مجتمع الاستبداد هو المبالغة في الهتاف والتهليل **والتصفيق**، ووضعِ **صور الزعيم** الأوحد القائد في كل مكان وفي كل المناسبات حتى تلك التي لا يكون لها طابع

سياسي هام، مثل الشوارع والساحات والمباريات الرياضية والمؤتمرات العلمية وحفلات الإفطار في شهر رمضان. تُرفع شعاراته ومقتطفات مِن كلماته الحكيمة في كل مكان، وتُقحَم إقحاماً في الصحافة وفي الخطابات وبرامج الإذاعة والتليفزيون والمناهج الدراسية، بل وحتى في تنظيم المرور، لكي يبدو الزعيم دائماً مالئ الدنيا وشاغل الناس ومُسيِّر الحياة ومنظِّم الكون، فتَزيغ أبصار الناس وتختلط عليهم الأمور، وبدلاً مِنْ أنْ يكون الحُكّام خَدَماً للمواطنين ورعاةً لمصالحهم، يصبح المواطنون كالأغنام، وتصبح الرعيّة خادمة للرُعاة.

تنعكس أخلاق المستعبَدين في الأمثال الشعبية التي تنتشر بينهم، والتي تمدح السلبية، والابتعاد عن مواجهة الظلم، والبحث دائماً عن الخلاص الفردي والأنانية في العمل، وتَجنّب الأمر بالمعروف، وتدعو إلى الحكمة والتعقل وعدم التهور في مواجهة الشر والفساد... تنتشر أخلاق المستعبَدين بالتدريج والتعود وبالممارسة العملية اليومية،

مَن يهُنْ يَسهلُ الهَوانُ عليهِ

ما لِجُرحٍ بميّتٍ إيلامُ

حتى تصبح الرشوةُ عادةً، والنفاقُ طبعاً، والرياءُ سلوكاً يومياً طبيعياً. ومثلما يَحسَبُ الأمينُ كل الناس أمناء، يُسيء المستعبَدون الظن بالآخرين، وكما قال **المتنبي**:

إذا ساءَ فِعلُ المرء ساءتْ ظنونُهُ

وصَدَّقَ ما يَعتادهُ مِنْ تَوَهُمِ

فالمُرتشي والمُنافق والمُرائي والسارق والظالم يَحسَب كل الناس مرتشين ومنافقين ومرائين وسارقين وظالمين مثله، ويفسِّر تصرفاتهم بمثل ما قد يفعله هو لو كان في مثل موقفهم، **وكل إناءٍ بما فيه ينضح!**

كتَبَ **الكواكبي** عن الأخلاق في دولة الاستبداد قائلاً: *"الاستبداد يتصرف... في الأخلاق الحسنة فيضعفها أو يفسدها أو يمحوها، فيجعل الإنسان يكفر بنِعَمِ مولاه، لأنه لَمْ يملكها حق الملك ليحمده عليها حق الحمد. ويجعله حاقداً على قومه لأنهم عونٌ لبلاء الاستبداد عليه، وفاقداً حب وطنه لأنه غير آمن على الاستقرار فيه، وَيَوَدُّ لو انتقل منه. وضعيف الحب لعائلته لأنه ليس مطمئناً على دوام علاقته معها، ومختل الثقة في صداقة أحبابه لأنه يعلم أنهم مثله لا يملكون التكافؤ، وقد يضطرون لإضرار صديقهم بل وقتله وهم باكون. أسيرُ الاستبداد لا يملك شيئاً ليحرص على حفظه، لأنه لا يملك مالاً غير مُعَرّضٍ للسلب، ولا شرفاً غير مُعَرّضٍ للإهانة... ويكون شديد الحرص على حياته الحيوانية وإنْ كانت تعيسة، وكيف لا يحرص عليها وهو لا يَعرف غيرها... أما ملذات هؤلاء التعساء فهي مقصورة على لذتين اثنتين، الأولى منهما هي لذة الأكل... والثانية هي الشهوة التي تعمي الأُسَرَاء وترميهم بالزواج والتوالد!"*.

وأَسهبَ في وصف آثار الاستبداد الطويل في أخلاق العباد قائلاً: *"حياة الأسير تؤدي به إلى مقابلة التجبر عليه بالتذلل والتصاغر، وتعديل الشدة عليه بالتلاين والمطاوعة، وإعطاء المطلوب منه بعد قليلٍ مِنَ التمنع، ولو أنّ المطلوب هو ابنه لمجزرة الجندية، أو ابنته لفراش شيخ شرير. والمطالبة بحقوقه باستعطاف كأنه طالب صدقة، وكسب*

معاشه مع شكاية الحاجة، وحفظه المال بإخفائه عن الأعين، ويتعامى عن زلات المستبدين ويصم أذنيه عن سماع ما يهان به، ويتظاهر بفقد الحس أو تعطيله بالمخدرات القوية كالأفيون والحشـــيش، وتعطيـــل العقل بالتباله، وستر العلم بالتجاهل، والارتداء بالتدين والرياء، وتعويد اللسان على الزلاقة في التعبير عن التصاغر والتملق، ويَعزو كل خـــير إلى فضل المستبد ولو كان الخير طبيعياً مثل مطر السماء. ويسند كل شرٍ، ولو كان تسلطاً على الأعراض، إلى الاستحقاق مِن جانب الله" .

الاستبداد والإعلام

ارجعــوا للشــعوبِ يــا حاكميهــا

لــنْ يفيــدَ التــهويلُ والتغريــرُ

صــارِحوها.. فقــد تبــدلتِ الــدنيا

وجَــدّتْ بعــدَ الأمــورِ أمــور

لا يقــودُ الشــعوبَ ظلــمٌ وفقــرٌ

وســبابٌ مُكــرَّرٌ مَســعور

صارحوها.. ولا يُغَطِّ علــى الصــدقِ

ضــجيجٌ مُــزوَّرٌ وهــدير

واتقوا ســاعةَ الحســابِ إذا دقّــتْ

فيــومُ الحســابِ يــومٌ عســير

يقــف المتــهمانِ وجهــاً لوجــهٍ

حــاكمٌ ظــالمٌ، وشــعبٌ صــبور

بدوي الجبل 1967

كان **غوستاف لوبون** (1841-1931) Gustave Le Bon من رواد دراسة نفسية الجماهير وطرق التحكم بها، وكان **جوزيــف غــوبلز** (1897-1945) Joseph Goebels الوزير الألماني في عهد **هتلر** من أوائل

الذين انتبهوا لأهمية الإعلام في السيطرة على الجماهير، ووضَعَ في ذلك نظريات أساسية طبّقها مع زعيمه **هتلر** لإضفاء صفات البطل القومي المَعبود على شخصية المستبِد الأعظَم، وصَنَع بذلك أوائل النماذج العالمية مِنَ المستبد الجديد الذي تؤيده الجماهير. استَخدم مثلاً سلاح **الكذب المتكرر** في الصحافة والإذاعة لإقناع الجماهير بأفكار معينة يريدها النظام، استناداً إلى نظريتة أنّ تكرار طرح الأفكار والآراء حول قضية معينة يُقنِع الناس بصحَتها ولو كانت كاذبة وخاطئة. مثلما حَصَلَ في ادِّعاء خبر الاعتداء البولوني على الحدود الألمانية لتبرير الهجوم على بولونيا في بداية الحرب العالمية الثانية. والغريب في الأمر أنّ تكرار الفكرة أو الخبر الكاذب يؤدي إلى اقتناع أصحاب هذه الفكرة أيضاً بصحَتها بعد أنْ كانوا هم الذين صَنعوا الكذبة أصلاً! اعتَمَدَ **غوبلز** كثيراً على الإخراج الفني لخطابات الزعيم، وتوزيع الصوت والضوء ومكان الوقوف وتوزيع الجماهير... لكي تكون خطابات القائد الملهَم أكثر شعبية وأكثر تأثيراً في الجماهير. ولذا يُحكِم الاستبداد الجديد دائماً سيطرته على وسائل الإعلام، ويَستخدمها في حشد تأييد الجماهير للنظام وقراراته، وفي تصوير هذه القرارات وكأنما هي قرارات الشعب ولصالح الشعب وليست لصالح تثبيت الحكْم ودعائم الاستبداد.

تكون **السيطرة على الإذاعة والتليفزيون والصحافة مِن أوائل أهداف الأنظمة الجديدة**، ويتم ذلك عادة بتعيين أشد مؤيديهم حماسة وأكثرهم قدرة على البلاغة في التملّق واختراع ألقاب التفخيم والتعظيم والتمجيد للمستبد الأعظم وزبانيته، وتوظِّفُ كافة وسائل الإعلام مِنْ صحافة وإذاعة وتليفزيون لتمجيد

النظام، ولتفنيد كل معارضة له على أنها خيانة للشعب وللوطن. تتحول هذه الوسائل تدريجياً إلى أبواق للدعاية الفجَّة، إذ تتغلب فيها أساليب الدعاية المباشرة على إبداعات الفن والثقافة، ويتدرج المسؤولون صعوداً في وسائل الإعلام بحسب براعتهم في النفاق وليس بحسب كفاءتهم الإعلامية، فتُهاجِر العقول المبدعة والأقلام الجريئة إلى خارج الوطن في محاولاتهم إنشاء إعلام حر مستقل. ولا ينقذهم ذلك بالضرورة مِنْ بطش النظام المستبد، إذ تقوم أجهزة مخابراته بمتابعتهم وتهديدهم وربما قتلهم إذا لَمْ تتمكن مِنْ توقيف أقلامهم وكتم أصواتهم. كما تقوم أجهزة الإعلام داخل الوطن بتشويه صورة وشخصية وأفكار كل المفكرين والفنانين والإعلاميين المعارِضين في الخارج.

التغطية الإعلامية المضلِّلة

يُستخدَم الإعلام في تضليل الرأي العام وحصر تفكير المواطنين وأحلامهم وآمالهم في ضرورة المحافظة على النظام، فباسم الحرية تُلغَى كل حرية، وذلك تحت شعار كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب. وباسم الأمن تُنشَأ أجهزة الخوف والرعب. وباسم الثورة على الفساد يُقطَع كل لسان ينتقد الفساد. وقد استُخدِمتْ وسائل الإعلام بقوة وكثافة في تحويل الهزائم العسكرية إلى نكسات عابرة، بل وإلى انتصارات كاذبة، ولتبرير إخفاقات النظام في مواجهة الكوارث الطبيعية والاجتماعية، مثل غلاء الأسعار والبيوت وانهيار التعليم... ولإلقاء اللوم في كل الفشل والفساد على تآمر الأعداء ضد النظام الوطني المخلِص. كما استُخدمتْ وسائل الإعلام في **ترديد**

الشعارات وتكرارها بكثافة حتى ترسَخ في التفكير والضمير وفي أذهان الناس وتُشكّل الرأي العام، مثل شعار "الوحدة"، وشعار "العدالة الاجتماعية"، وشعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة"، وشعارات الوحدة والاشتراكية والحرية والوطنية... وعلى الرغم من أنّ هذه الشعارات هي في الأصل أهداف وآمال تريدها الجماهير فعلاً، إلا أنها تتحول في ظل الاستبداد الجديد إلى شعارات فارغة مِنْ أي مضمون حقيقي، وخالية مِنْ أية إجراءات عملية واقعية لتطبيقها وتنفيذها. شعارات هدفها الوحيد هو تَخدير الشعوب وإيهامها بأنّ النظام يَعمل في سبيل صالح الأمة، بينما يَرفع شعارات الجماهير ويَفعل كل ما بوسعه لتأكيد حكمه وترسيخ سيطرته هو على ثروات الأمة ومقدراتها.

تهتم دولة الاستبداد بالسيطرة التامة على كافة وسائل الإعلام لكسب تأييد الجماهير ودعمها، وبث روح الخوف من قوَّته وبطشه في الوقت نفسه. ومِنَ التناقض الطريف هنا اصطلاح **التغطية الإعلامية** الذي تَستخدِمه وسائل الإعلام في دولة الاستبداد للتعبير عن نقل الخبر، بينما تقوم في الحقيقة بتغطيته وإخفائه وليس بنقله وشرحه وتوضيحه كما هي وظيفتها الحقيقية. ولذا فإننا نتفهم تماماً تلكؤ دولة الاستبداد في نشر وسائل الاتصالات الحديثة، مثل الإنترنت والتليفون الجوال والرسائل القصيرة والفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعية على الانترنت، لأنها خارجةٌ عن سيطرة النظام الاستبدادي ومبعثٌ لقلقه، إذ تَسمح هذه الوسائل بوصول المعلومات والصور والأخبار مباشرةً إلى الجماهير متجاوزةً كل وسائل إعلامه. ومِنَ المهم ملاحظة أنّ أول مَنْ يستخدم هذه التقنيات الفنية العالية في

دولة الاستبداد الحديث هي أجهزة المخابرات نفسها التي تمنعها عن المواطنين بحجة الحفاظ على أمن الدولة وسيادتها.

تتكامل أساليب الاستبداد في السيطرة على الأمة، فمن جهة يتم ترهيب الناس بجرعة رعب عالية، كما تتم تصفية البلد وتفريغه من كل مثقف وسياسي مخلص بالسَجن والنَفي والتَهجير والقتل، وبتسليط سَفَلة الناس والأوغاد على رقبة الأمة كما قال **الكواكبي**. ويقوم الإعلام بإشغال الغوغاء في سلسلة متواصلة مِنَ الهذر الثقافي الهابط الذي يَشمل الغناء والموسيقى والمسرح وملاهي التليفزيون والمسابقات الجماهيرية السطحية الخالية مِنَ الفكر والثقافة والتربية. وبهذه الوصفة الثلاثية يكتمل استقرار البلد إلى مثل سكون السجون والمقابر بين طبقة مثقّفة مدجَّنة منافقة، وغوغاء ترضع الشهوات، ونخبة حاكِمة تفعل ما تشاء. فلا يمكن لأمة أنْ تُستعبَد لولا استعدادها للعبودية، ولا يمكن لديكتاتور أنْ يجثم على رقبة شعب واع، ولا تحطّ النسور إلا على الجِيَف.

الاستبداد والجيش والمخابرات

يَغضَبُ القاهرُ المُسلَّحُ بالنارِ
إذا أَنَّ أو شَكَا المقهورُ

بدوي الجبل 1967

تستطيع الفئة المنظَّمة عادةً فَرضَ سيطرتها على المجتمع مهما كانت دوافعها وغاياتها. فالتنظيم يمنحها القوة والقدرة على فرضِ رأيها ولو كان هذا الرأي مفيداً لمصلحتها الخاصة فقط وضاراً بالمجتمع. وفي المجتمعات المتخلِّفة يشكّل الجيشُ والمخابرات فئةً منظَّمة نادرة، ولذلك تكون عادة المدخل الطبيعي للوصول إلى السلطة في هذه البلاد. وغالباً ما يكون التعليم العسكري ضعيفاً ومتخلِّفاً، مما يؤدي إلى نشوء قيادات عسكرية متخلفة لا تستطيع أنْ تقود الأمة إلى صلاحها السياسي والاقتصادي والاجتماعي عندما تصل إلى سدة الحكم، وفاقد الشيء لا يعطيه.

في دولة الاستبداد **الحديث** يسيطِر رجال الجيش والمخابرات على الحكْم، ويَمنحون أنفسهم امتيازات خاصة تضعهم تدريجياً فوق كل المواطنين الآخرين، بل وفوق القانون. يقوم العسكريون المقرّبون مِنَ السلطة بالسيطرة على شؤون الضباط والعسكريين بحيث يصبح

الجيش تحت قيادتهم الخالصة، ويتم إعادة تشكيله ليكون جيشاً عقائدياً منظماً نظيفاً مِنَ المعارِضين للزعيم القائد. تتم السيطرة على الجيش مِنْ قِبل الموالين للسلطة بحسب قاعدة الاستبداد العامة: **الولاء وليس الكفاءة**، ويتمّ تسريح الضباط المعارضين للسلطة، أو منحِهم وظائف في وزارة الخارجية لإبعادهم ونفيهم إلى خارج الوطن بصفة "ملحَق عسكري" مما يزيد ضعفَ الجيش واحتمال خسارته للحروب.

يصبح الجيش في دولة الاستبداد جيشَ الدفاع عن الحكام بدلاً مِنْ أنْ يكون جيشَ الدفاع عن الدولة والأمة والشعب. ويَخلط الحاكم قصداً مفهوم الدفاع عن الوطن والدولة بمفهوم الدفاع عن القائد وحكْمه، ويسعى جاهداً لتأكيد مفهوم أنّ المستبِد الحاكِم هو الدولة، وأنّ سلامة الشعب والوطن تقتضي بالضرورة سلامته هو وسلامة نظامه. وبالتالي يحوِّل مسؤولية الجيش مِنْ حماية الدولة والوطن (بمعنى الأمة والشعب) إلى حماية النظام (بمعنى الرئيس والحكومة).

القوات الخاصة

يقوم النظام المستبد **الحديث** بتشكيل الميليشيات والسرايا والكتائب والقوات الأمنية الخاصة خارج الجيش النظامي، وتكون مهمتها الأساسية بالفعل هي حماية الرئيس (الحرس الجمهوري)، وحماية العاصمة (مِنَ الانقلابات المضادة)، وحماية الثورة (مِنَ الانقلابات العسكرية أو ثورة الشعب)، وكتائب الجيش الشعبي والميليشيات الحزبية المسلحة... وتتبع كل هذه التنظيمات المسلحة

عادة لقيادة المستبد الأعظم مباشرة، أو إلى أخلص خلصائه مِن عائلته وطائفته وقبيلته وحزبه... تشكّل هذه الفئات المسلحة الخاصة ضماناً إضافياً يحرص عليه النظام ضد احتمالات التغيير أو الثورة الشعبية المفاجئة. ويكون تسليح هذه السرايا الخاصة أفضل مِن تسليح القوات المسلحة والجيش النظامي، بحيث تَضمن تفوّقها إذا وقع انقلاب عسكري أو صِدام بين قوات الحكْم الخاصة وجيش الدولة.

تعدّد أجهزة المخابرات

يحرص نظام الاستبداد الجديد على إنشاء أجهزة مخابرات عديدة تراقب الشعب وتراقب بعضها بعضاً، ويستفيد المتسلط الأعظم مِن خَلق تنافس وتناقض فيما بينها، ويَمنح امتيازات لبعض أجهزة المخابرات في بعض المناطق أو المجالات، ويحرص على ربط جميع أجهزة المخابرات به مباشرة، أو بأشخاص مقربين موثوقين مِنْ عائلته وطائفته وحزبه. وفي الوقت نفسه تتنافس أجهزة المخابرات وتبالغ في إظهار ولائها وإخلاصها لشخص الزعيم، وهكذا يتشوه دور المخابرات، وتتحول إلى أداة في خدمة تأكيد سلطة الحاكم المستبد واستمراره، بدلاً مِن وضعها في خدمة الوطن وحمايته مِن أعدائه الخارجيين. بل قد تتصل بعض أجهزة المخابرات بالأعداء وتنسق معهم جهودها في قمع أي تمرد داخلي ضد حكْم الاستبداد إذا احتاج الأمر لذلك.

المُدافِع عن الوطن

يلجأ المستبد إلى تضخيم الخطر الخارجي، ويُصوِّر نفسه المدافِع الأول عن الوطن، ويُسَخِّر جميع وسائل الإعلام ومناهج التعليم للتأكيد على هذه الصورة، لأنه بذلك يستطيع اتهام كل معارضة لحكمه بخيانة الوطن! فمِنَ المهم تضخيم أهمية الخطر الخارجي على الوطن، بل واختلاقه إذا لم يوجد بالفعل. تَستَخدِم أجهزة المخابرات حجة الدفاع عن الوطن لقمع كل صوت معارِض لسلطة الحاكم، وتسعى مع وسائل الإعلام جاهدة لخلق التماهي التام بين معارَضَة حكْم المستبد وخيانة الوطن، وهكذا ينتهي كل معارِضٍ إلى السجن أو النفي أو القتل باسم الدفاع عن الوطن. ويحرص المستبدون الجدد على حماية رجال مخابراتهم مِن المسؤولية عن أفعالهم، فيسنّون القوانين التي تَمنح الحصانة القضائية لرجال الشرطة والجيش والأمن والمخابرات بحجة ضرورة حفظ الأمن وسلامة الوطن!

الاستبداد والعنف وفساد القضاء

"يبدأ الطغيان عندما تنتهي سلطة القانون"

جون لوك 1689

جوهر الاستبداد هو أنْ تكون رغبات الحاكم وآراؤه وأحكامه الشخصية أقوى وأسرع نفاذاً مِنْ أي قانون يحكم البلاد. فالحاكِم هو القانون، لأنه هو الوطن، وهو الأمة، وهو روح الشعب. والمحور الأساسي للاستبداد هو تمركز جميع السلطات في يديه، والقانون هو ما يأمر به، وعلى الشعب أنْ يطيع.

تُؤسَّسُ دولةُ الاستبداد على الخوف، ويَنبعُ الخوفُ مِنَ العنف. فالعنف سمةٌ أساسية في دولة الاستبداد بشكل عام، وسمةٌ أكثر وضوحاً وتأصلاً في دولة الاستبداد الجديد، وذلك لأن الاستبداد التقليدي القديم يستمد شيئاً مِنْ شرعية وجوده مِنْ حقوق طبيعية مثل الوراثة، والحق الإلهي، والسلطة الدينية... أما الاستبداد الجديد فيؤسس شرعيته على ادعائه تمثيل الجماهير وتحقيق مطالبها وآمالها في الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية... وحين يريد الانحراف عن هذا المسار ليؤسس دولته المستبِدة المسيطِرة، لابد مِنْ أنْ يلجأ إلى بسط نفوذه وسيطرته بقوة العنف والتخويف. فليس غريباً أنْ نرى مظاهر العنف واضحة في

دولة الاستبداد في مجالات عديدة، في الجيش عندما يتخلص المستبِد مِن خصومه ومعارضيه في تلك المؤسسة الهامة، وفي تـأميم المؤسسات الاقتصادية ووضع ثرواتها تحت تصرفه، وفي الإعلام والقضاء والتعليم... ولا يشمل العنفُ القضاءَ على المعارضين فقط، بل يمتد ليشمل كل مواطن يشك في ولائه وإخلاصه التام لحكم المستبد الأعظم. وبدلاً مِنْ أنْ يكون أهم واجبات الحكومة هو حفظ الأنفس وحماية المواطنين وضمان أمنهم وسلامتهم، تصبح أهم ممارسات حكومة الاستبداد وجيشها وأجهزة مخابراتها هي ممارسة العنف ضد المواطنين وتخويفهم، وضمان خضوعهم وولائهم لسلطة الاستبداد.

التخويف بالقسوة

المجتمع الإنساني ما هو إلا تجمعٌ مِنَ البشر في مكان واحد، ولا بد لسلامة المجتمع أنْ تتحقق أولاً سلامة أفراده. فإذا لَمْ يأمن الإنسان على حياته ووجوده، فكيف يستطيع الاهتمام بتطوير نفسه ومجتمعه؟ ولذا يُعتَبر ضمان أمن المواطن وسلامته، وتأمين الحاجات الضرورية لحياته، مِنْ أهم أسس تكوين المجتمعات واستمرارها. فالدولة مسؤولة عن تأمين الطعام والمسكن والملبس والدواء والأمن لكافة المواطنين فيها لكي يتمكنوا من القيام بما يحتاجه قيام المجتمع وتقدمه وتطوره مِن علمٍ وعملٍ ونشاطٍ اقتصادي واجتماعي وسياسي وعسكري... إلا أنّ دولة الاستبداد تُهدِّدُ الإنسانَ في أمنه وحياته ووجوده، وبالتالي يهدد الاستبداد أحد أهم أسباب تَكَوّن المجتمعات البشرية، ويعطّل قدراتها على التقدم والتطور. تهدّد دولةُ الاستبداد أساسَ حقوق الإنسان ألا وهو حق الإنسان في الحياة.

يَتخلصُ المستبد أولاً مِن أصدقائه وخلصائه ورفاق دربه وثورته لكي يضمن استمرار حكمه، وذلك بتلفيق شتى التهم لهم وتشويه سمعتهم الوطنية، ويَقضي عليهم بالسَجن والقتل والتعذيب والنفي بحجة حماية الشعب والثورة. يَحرص إعلام المستبدين على نشر أخبار الإعدامات، وربما تُبالغ المخابرات ووسائل الإعلام في نشر شائعات كثيرة عن قسوة التعذيب في السجون، وعن قدرة عملاء المخابرات على كشف العملاء والخونة وكل مَن تسول له نفسه بمعارضة حكم الاستبداد. في ظل دولة العنف والتخويف، يلجأ أغلب الناس إلى الصمت ومحاولة النجاة بتجنب كل حديث عن الحاكم إلا بمدحه وتمجيده ولو كذباً ونفاقاً. وتنتشر صور وتماثيل الزعيم الأوحد والقائد الملهَم في كل مكان، في الصحف والمجلات والتليفزيون والسينما وفي الساحات العامة والملاعب الرياضية، وعلى السيارات والباصات، وفي كافة المكاتب الحكومية. ويبالغ الناس في التصفيق وإبداء الحماسة والتهليل لمجرد ذكر اسم المستبد في أي مكان ومناسبة يجتمع فيها الناس، وذلك خوفاً مِن عنف النظام، وطمعاً في الحصول على رضاه، وأملاً في تلقّي مِنحه وعطاياه.

إفساد القضاء

مثلما يُفسد الاستبدادُ السلطةَ التنفيذية في الدولة ويُحَوّلُ إمكانياتها وطاقاتها وجهودها إلى خدمته وخدمة تسلطه وأهوائه الشخصية، كذلك يُفسِد الاستبدادُ القضاءَ. ويكون إفساد القضاء بالتخلص مِنَ النزيهين في سلك القضاء، وتشجيع الفاسدين والموالين والمنافقين لدخول هذا المجال الخطير. فالعدل أساس الملك، ونزاهة

القضاء ضرورية لسيادة الأمن والقناعة والرضى في المجتمعات، إذ لا يمكن أنْ يَستمر الناس بالحياة في مجتمعٍ يَشعرون فيه بالظلم والإجحاف، ولا يَستطيعون فيه أنْ يَسترجعوا حقوقهم المسلوبة.

يَتدخَّل نظام الاستبداد الجديد في نظام القضاء بدءاً مِن سياسة القبول في كليات الحقوق، وطرق التعيين في سلك القضاء، بحيث يَضمن دخول مَنْ يوالونه مِنْ حزبه وجماعته وقبيلته وطائفته في هذا المجال، ويُبعِد عنه كل مَنْ يشتم فيهم رائحة النزاهة والاستقلال. تلعب أجهزة المخابرات العديدة دورا هاماً في هذه السياسة الانتقائية، وتُشترَط موافقتها على كل المتقدمين إلى هذه المناصب الحساسة. وعلى مرّ الزمن، يَتخلص نظام الاستبداد مِنَ القضاة الذين لا يسيرون في ركابه، ويُسيطِر أعوانه على القضاء، ولا يَحكمون إلا بما يوافق مصالحه بدلاً مِن تحقيق العدل وصالح الأمة. وبعد أنْ يسيطِر الاستبداد على القضاء لا يحتاج المستبِد ولا تضطر الحكومة المستبدة إلى توجيه أوامر معينة إلى القضاة أو للنيابة العامة لكي تُصدِر أحكَاماً معينة ضد خصومها السياسيين، بل يقوم هؤلاء من تلقاء أنفسهم بإصدار الأحكام الجائرة التي تُناسب سياسة المستبِد الأعظم بعدما تمّتْ تربيتهم منذ نشأتهم على الطاعة والخضوع والتنافس في النفاق وإظهار الولاء. وفي تلك المرحلة يَتشدَّقُ إعلام الاستبداد الرسمي بنزاهة القضاء وضرورة استقلاليته وعدم التدخل في أحكامه النزيهة بعد أنْ ضمن انحيازها التام لرغباته وضمان سيطرته وسيادته. يَحدثُ مثل ذلك في الإعلام والتعليم والمالية والتربية الدينية وكافة جوانب الحياة، فلا تحتاج حكومة الاستبداد الجديد بعد توكيد سيطرتها الشاملة إلى إصدار أوامرها في كل صغيرة وكبيرة، لأنها تضمن أنّ كل مَنْ

أنشأهم على عينها وشاكِلَتِها في كافة مجالات النشاط في المجتمع سيتنافسون في إظهار ولائهم بطرق خبيثة قد لا تخطر على بال المستبد الأعظم نفسه أحياناً.

يسود الفسادُ في سلك القضاء بدولة الاستبداد، وتتأصّل الرشوة في المحاكم والقضايا حتى يَغيب العدلُ تماماً في ظل الاستبداد، ويصبح العُرف العام لدى الناس أنهم لن يستطيعوا الوصول إلى حقوقهم إلا بالرشوة، ويؤمنوا بأنّ تدَخّل أجهزة المخابرات أو المقرّبين مِنَ المستبد للضغط على القضاة هي أقرب وسيلة للوصول إلى الحُكْمِ المطلوب مهما كان ظالماً أو مجحِفاً. كما تَظهَر وسائل مختلفة للحكْم بين الناس بعيداً عن أجهزة القضاء الرسمي، مثل المُحَكّمين والوجهاء، في محاولة منهم للوصول إلى العدل، ويَصنعون بذلك نوعاً مِن القضاء الخاص العادل بينهم في محاولة لحل مشكلة فساد القضاء الرسمي.

مِنَ الاصطلاحات الجديدة التي انتَشَرتْ كثيراً بين الشباب والأدباء والسياسيين في القرن العشرين هو الاصطلاح الغَريب "المستبِد العادِل" وهو وصفٌ متناقِضٌ إذ كيف يكون المستبد عادِلاً؟! فالعَدلَ يتناقَضُ أساساً مع الاستبداد، ولو كان الحاكِم عادلاً بالفعل لما كان مستبِداً.

قانون الطوارئ

يَلجأُ الاستبداد إلى الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية والاستثنائية التي يشكّلها بما يتوافق مع مصلحته في استمرار حكمه والقضاء على جميع معارضيه. ومِنَ الطريف أنّ الاستبداد

الجديد يصر دائماً في وسائل إعلامه على نزاهة القضاء واستقلاله في الدولة، وكأن هناك معجزة ما ستُنقِذ القضاء مِنَ الفساد الذي يَستشري في كافة جوانب الحياة في دولة الاستبداد الجديد الشامل. وما ذلك إلا وَهْمٌ مِنَ الأوهام التي غالباً ما يَنجَح الاستبداد الجديد في ترسيخها مِنْ خلال وسائل الإعلام التي يَضمن وجودَها تحت سيطرته التامة. وكما قال **الكواكبي**: "*الحكومةُ المستبدة تكون طبعاً مستبدةً في كل فروعها، مِنَ المستبد الأعظم إلى الشرطي، إلى الفَرَّاش، إلى كنّاس الشوارع. ولا يكون كل صنف إلا مِنْ أسفل أهل طبقته أخلاقًا، لأن الأسافل لا تهمهم طبعاً الكرامة وحسن السمعة، إنما غاية مسعاهم أنْ يبرهنوا لمخدومهم أنهم على شاكلته، وأنصارٌ لدولته... ويكون أسفلهم طباعاً وخصالاً، أعلاهم وظيفة وقرباً، ولهذا لا بد أنْ يكون الوزير الأعظم للمستبد هو اللئيم الأعظم في الأمة، ثم مَنْ دونه دونه لؤماً، وهكذا تكون مراتب الوزراء والأعوان في لؤمهم حسب مراتبهم في القربى منه... والنتيجة أنّ وزير المستبد هو وزير المستبد لا وزير الأمة كما في الحكومات الدستورية. كذلك القائدُ يَحمل سيف المستبد ليغمده في الرقاب بأمر المستبِد لا بأمر الأمة*".

تعمل الحكومة في دولة الاستبداد على إصدار القوانين التي تُناسب استمرارَ السيطرة على كافة شؤون الأمة، وحماية المستبد وأعوانه مِنْ إمكانية المراقبة أو المحاسبة، لا مِنْ مجلس نواب الشعب، ولا مِنَ القضاء، ولا مِنَ الصحافة والإعلام. فلا قانون في دولة الاستبداد إلا ما يريده الحاكِم، ولا قانون إلا ما يأمر به حتى لو خالَف كل ما هو مُعلَنٌ سابقاً مِن قوانين أو دستور. ولا غرابة أنْ يوجد تناقضٌ في قوانين دولة الاستبداد. وإذا أُلغي قانون الطوارئ

إرضاءً للجماهير، يُستبدَل بقانونٍ غيره قد يكون أشد قسوة وتعسفاً. بل وتوضَع قوانين ترسِّخُ الامتيازات التي يتمتع بها أعوان النظام وفئته وطائفته وحزبه، وتَمنحهم فرصاً أفضل في الوظائف الحكومية وفي دخول الجامعات والحصول على البعثات والمناقصات الحكومية والعقود الاقتصادية الخاصة وتملّك العقارات... يَحدث ذلك في الاستبداد التقليدي بشكل مِنح وعطايا وهبات مِنَ الملك أو الامبراطور، أما في دولة الاستبداد الحديث فذلك يَحدث باسم الشعب، وباسم حماية ثروة الأمة وصون حقوق الوطن!



الاستبداد والشورى

"المستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم"

عبد الرحمن الكواكبي 1902

"إذا أراد الحكام أنْ يكونوا مستبدِّين، بدؤوا بتجميع السلطات في شخصهم"

مونتسكيو 1748

العدو اللدود لسلطة الاستبداد هو سلطة الشعب. فما الاستبداد في جوهره إلا نجاح الحاكِم في التخلص مِنْ رقابة الشعب على أمور الحكم، وفي تحويل غاية الحكم والسياسة مِنْ خدمة الناس إلى خدمة المستبد والفئة التي تحوم حَولَه وتحوز رضاه. عارَض الاستبداد التقليدي إنشاء المجالس النيابية والهيئات والمؤسسات التي تعبّر عن رأي الشعب ورغباته وآماله وأحلامه، لأنه يعلم أنّ ذلك سيقود في النهاية إلى اضطراره لسماع رأي الناس ورغباهم فيما يريدون تحقيقه، ثم يَتقدَّمون إلى التدخل في فرض الضرائب وسنّ القوانين، والتحقق مِنْ مصادر الثروة في الدولة وكيفية إنفاقها، ومحاسبة مَنْ يتهاون في شؤون الأمة. لمْ يتنازل الاستبداد التقليدي عن رغبته في تسيير أمور الدولة

وفق رغباته وأهوائه، ولمْ يقبل تطبيق مبدأ الشورى والتمثيل النيابي للشعوب بسهولة، إلا أنّ الملوك والقياصرة في الدول الغربية اضطروا للنزول تحت رغبة شعوبهم بعدما قامتْ تلك الشعوب بثورات عنيفة وقدّمتْ تضحيات عظيمة. استطاعت الشعوب أنْ تفرضَ على ملوكها أنظمةَ حكْمٍ دستورية، أو رئاسية ديموقراطية، فظَهرتْ مؤسساتُ الحكْم الديموقراطي التي تعمل على تحقيق حكم الشعب، وتحولت الملكيات المطلقة إلى ملكيات شَكلية تُقيِّدُ أهواءها مؤسساتٌ يَنتخبُ الشعبُ أفرادها، وتأسست الدول الديموقراطية التي يَنتخِبُ الشعب مؤسساتها، ويراقِبُ أعمالها، لكي يَضمَن مسارها دائماً نحو تحقيق مصالح الأمة لا مصالح الحكام.

أكد **مونتسكيو** على أنّ **الفصل القاطع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية هو الشرط الضروري لوجود الحرية**. وعَى الاستبدادُ الجديد هذه الدروس جيداً، فلمْ يمنع إنشاء المؤسسات التي يريد الشعبُ تأسيسَها، مثل المجالس النيابية ومجالس الأمة والشعب، بل دعا هو نفسه إلى إنشائها، ورَفَعَ شعاراتٍ تؤكد على ضرورة الحكْم باسم الشعب، إلا أنه استطاع في الوقت نفسه، مِنْ خلال سيطرته المطلقة على وسائل الإعلام القوية، وبتَدخُّل أجهزة المخابرات في الانتخابات، أنْ يُشوِّه هذه المجالس، ويحَوِّلَها إلى مجالس هتاف وشعارات وتصفيق. وكما هي عادة الاستبداد الجديد، فهو يَرفعُ الشعارات التي تريدها الجماهير، وينادي بسلطة الشعب، وباسم الشعب، ويُقَدِّم للناس ما يريدونه مِن مجالس نيابية، وانتخابات جماهيرية، إلا أنه سرعان ما يقوم بتزويرها، ويتَدَخَّل بأجهزة مخابراته، وأجهزة القضاء الفاسدة، ويَسِنّ قوانين انتخابية تناسب أهواء جماعته

وحزبه وطائفته بحيث يَنجح أعوانُه ومؤيدوه في الانتخابات، ويَضمن ولاء المجالس لشخصه وحكْمه بدلاً مِنْ أنْ يكون ولاؤها للأمة وللشعب. وبدلاً مِنْ أنْ تُمثّلَ هذه المجالسُ الشعبَ، وأنْ تراقِب الحكومة وتَمنَع تسلّطها على أمور الأمة، فإنها تتحول سريعاً في دولة الاستبداد الجديد إلى مجالس تأييد وتصفيق، لا هَمَّ لأفرادها إلا ما يحصلون عليه مِنْ فتات الامتيازات المالية والاجتماعية، وأنْ يتنافسوا في النفاق للحاكِم الأعظم، وأنْ تَرضى عنهم أجهزة المخابرات لعلها تَدعم إعادة ترشيحهم مرات ومرات. قال **جمال الدين الأفغاني**: "*إنّ القوة النيابية لأي أمة كانت لا يمكن أنْ تحوز المعنى الحقيقي إلا إذا كانت مِنْ نَفْسِ الأمة. وأي مجلس نيابي يأمر بتشكيله ملك أو أمير أو قوة أجنبية... فاعلموا أنّ حياةَ تلك القوة النيابية الموهومة موقوفةٌ على إرادة مَنْ أحدَثَها*". فالمجلس النيابي الحقيقي يجب أنْ تشَكّله الأمة الحرة بنفسها، وإلا فهو مجرد مظهر شكلي لا قيمة له فعلاً.

وصَفَ **جان جاك روسو** العقدَ الاجتماعي في دولة الاستبداد أنه عقدٌ باطل لأنه بمثابة قول المستبِد للمواطن: "*إنني أعقد معك اتفاقاً بموجبه يكون كل شيء على حسابك وكل شيء لصالحي، وسوف أحترمُه مادام يروق لي ذلك، وسوف تَحترمه أنتَ مادام يروق لي أيضاً!*".

الاستبداد الجديد ومؤسسات المجتمع المدني

لا يَسمح الاستبداد الجديد بأية مؤسسة أو هيئة أو جمعية يستطيع الشعب مِن خلالها أنْ يقوم بنشاطٍ أو أعمال دون أنْ تكون تحت سيطرته، خاصة إذا كان في نشاطها ما يَسمح للعاملين فيها ومَنْ حولهم بتبادل الأفكار والآراء، وربما الانتقادات. لأنّ الحاكِم المستبِد يخافُ أيّ تجمع للمواطنين ليس تحت سيطرته، فقد يتحول التجمعٍ إلى منبر للمعارضة، ووسيلةٍ لتنظيم الجماهير ضده. ولذلك نفهم تماماً ضيق الأًنظمة الاستبدادية الشمولية من جميع أنواع منظمات المجتمع المدني إلا إذا كانت تحت سيطرته. ومِنْ منطق السيطرة الشاملة الضرورية لاستمرار الاستبداد الجديد نلاحظ تغلغله التدريجي في هذه المؤسسات، وسيطرته المتزايدة على الجمعيات الخيرية، والنقابات، والأندية الرياضية، والحركات الكشفية والطلابية، والمنتديات الثقافية والفنية. ما أنْ يتمكن الحاكم الجديد مِن تثبيت سيطرته على الجيش والمخابرات وسائل الإعلام، يتجه للسيطرة على المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للاستيلاء على ثروة الأمة، ويَستخدمها لتحقيق مصلحته الشخصية ومصالح المقرَّبين والموالين مِنْ حوله بدل توجيهها لتحقيق مصالح الأمة. ثم يتجه إلى السيطرة على التعليم والقضاء، ويتغلغل

تدريجياً للسيطرة على منظمات المجتمع المدني عن طريق توجيه الانتخابات فيها، وتتدخَّل المخابرات لزرع أعوان المستبد وأعضاء حزبه وقبيلته وطائفته في كافة أنواع هذه المنظمات، وتُسَنُّ القوانين التي تضع الشروط الصعبة أمام نشاط هذه المنظمات، فيُمنَع إنشاء الجمعيات الخيرية، ومراكز الأبحاث الاجتماعية المستقلة، وجمعيات حقوق الانسان، ويُشترَط وجود ممثلين للحكومة في مجالس الإدارة بحجة حماية الشعب مِنَ التدخلات الخارجية والتجسس... يسعى الحكْم الاستبدادي باستخدام وسائل إعلامه إلى تشويه سمعة منظمات المجتمع المدني، ويتهمها بالعمالة للأجنبي واستلامها أموال خارجية تهدف إلى التآمر على الدولة والتجسس عليها، فيتشَوّه النشاط الاجتماعي الطبيعي في المجتمع، وتتحول نقابات العمال والفلاحين والمعلمين والمهندسين والأطباء والمحامين مِنْ مؤسساتٍ تعمل على تحقيق أفضل الظروفِ لعمل أعضائها، إلى أجهزةٍ تَحَكُّم تضمَنُ سيطرةَ النظام الحاكِم على النشاط اليومي لكافة العاملين في هذه المجالات الحيوية. كما يَتدخل الحزبُ الحاكِم وأجهزة المخابرات في اتحادات الطلاب في كافة مراحل الدراسة، مِنَ المرحلة الابتدائية إلى الجامعات، وتُلغى الحركات الكشفية أو يُحدَّد نشاطها، ويَتدخل الحُكْم في عمل الأندية الرياضية حتى لا يكون أمام الشباب مِنْ متنَفَس للتجمع إلا تحت أعين النظام ومراقبته. وكذلك يَتدخل الحزب والمخابرات في الأندية الثقافية والفنية، وتصبح اتحادات الأدباء والفنانين أدوات في يد النظام الحاكم المتسلط.

يتدخل الاستبداد الجديد أيضاً للتحكم بالتجمعات الدينية في المساجد والكنائس عن طريق زرع مؤيديه في هذه النشاطات،

ودعمهم وإعطائهم أكبر الفرص لكي يصبحوا أكثر قوة وأعظم تأثيراً في الممارسات الدينية في المجتمع. كما يستولي على أموال الأوقاف الدينية ويستغلها لتحقيق أهدافه السياسية بدل إنفاقها في الوجه الأصلي الذي رُصِدتْ من أجله. ولو استطاع الاستبداد إلغاء صلاة الجمعة والقداديس المسيحية لفعل ذلك دون أي تردد، لأنها تظل مجالاً لتجمع الناس يصعب السيطرة عليه يمكن أنْ يشكل ثغرةً تتنفس من خلالها أفكارٌ جديدة أو نفحاتٌ معارِضة.

الاستبداد والخدمات الصحية

"وخلاصة القول أنّ الاستبداد أشد وطأة مِنَ الوباء، أكثر هولاً مِنَ الحريق، أعظم تخريباً مِنَ السَّيل، أذل للنفوس مِنَ السؤال. داءٌ إذا نزل بقوم سَمِعَتْ أرواحهم هاتفَ السماء ينادي القضاءَ القضاء، والأرضَ تناجي ربها بكشف البلاء. الاستبداد عهدٌ أشقى الناس فيه العقلاء والأغنياء، وأسعدُهم بمحياه الجهلاء والفقراء، بل أسعدُهم أولئك الذين يتعجلهم الموت فيحسدهم الأحياء".

عبد الرحمن الكواكبي 1902

مِن واجب الحكومة أنْ تعمل على تحقيق أمن وسلامة المواطن في ماله وصحته، وتضمن له حقه في التعليم والعمل بكرامةٍ وعدل. أما النظام الاستبدادي فهو في الواقع العملي يعتدي على حقوق المواطنين كافة، ويسلبهم أموالهم، ويحرمهم حقّهم في حرية التعبير، وحقّهم في التعلّم والعمل، إلا إذا قبلوا سيطرته وأقروا بها، وتنافَسوا في إظهار ولائهم وخضوعهم، وعندها فقط يمكن أنْ يحصلوا منه على فتات مائدته.

فمثلاً رَفع الاستبداد الجديد شعار مجانية العلاج الصحي، ورَفع أيضاً شعار مجانية التعليم. وكما دَمَّرتْ أساليبُ الاستبداد الجديد

المدارسَ وأَفسدت العِلمِ والتعليم، فإنّ سياسته في الخدمات الصحية لمْ تكن أقل فساداً وتدميراً. وعلى الرغم من أنّ شعار مجانية العلاج مِنَ المفروض أنْ يكون أصلاً في صالح المواطنين، إلا أنّ التطبيق العملي الواقعي لهذا الشعار كانت نتائجه سيئة مثل نتائج بقية شعاراته الأخرى، وذلك خاصة بسبب إسناد الأمور إلى أصحاب الولاء وليس إلى أصحاب الخبرة والكفاءة.

يَتدخّل النظام المستبِد الحاكِم بسياسة قبول الطلاب في كليات الطب، ويَمنح الموالين والمنتفعين مِنْ أعضاء حزبه وجماعته وطائفته امتيازاتٍ خاصة لدخول هذه الكليات. كما يَمنحهم فرصاً أكبر في البعثات والتخصص، حتى يسيطِر تدريجياً على الهيئة التدريسية والمستشفيات ونقابة الأطباء... كما يَمنح امتياز إنشاء المستشفيات ومصانع الأدوية للموالين والمقرَّبين، ويُصدر القوانين التي تَضمن سيطرته على كافة نواحي النشاط الطبي والدوائي في الدولة، ويَضع تسعيرةً تحدّد كلفة العلاج الطبي وثمن الأدوية... بحجة حماية المواطنين مِنْ جشع الأطباء والصيادلة والمستشفيات، وليست لائحة الأسعار في الواقع العملي إلا سيفاً مسلطاً على رقبة العاملين في الخدمات الصحية تستطيع السلطة استخدامه ضد كل مَنْ يُتَصَور لديه أي احتمال لمعارضة سلطة الحاكم وزمرته.

تمتد مساوئ سياسة الاستبداد الشامل الجديد إلى التمريض، فتسوء أحوال مدارس التمريض مثلما ساءتْ أحوال المدارس كافة. كما تسوء ظروف عمل الممرضات والممرضين بسبب انخفاض الراتب الشهري، مما يضطرهم للعمل ساعات طويلة في المشافي الخاصة والعامة لكي يتمكنوا مِنَ الحصول على قوت معيشتهم، فلا يتمكنوا

مِنْ تقديم العناية التمريضية الصحيحة والسليمة بسبب ضعف مستوى التعليم الفني، وبسبب إرهاق ساعات العمل الطويلة.

يمكن ملاحظة نتائج السياسات الصحية الفاسدة في دولة الاستبداد الجديد في المستشفيات العامة المزدحمة التي تفتقر إلى مواصفات العمل الصحي السليم، وتسوء الخدمات فيها، وتتهالك أجهزتها القديمة، وتتعطل أجهزتها الجديدة. كما تكثر مشاريع المستشفيات غير المكتمِلَة على مر عشرات السنين. وأسوأ ما يصيب النظام الصحي في ظل الاستبداد الجديد، وما يصيب بقية المؤسسات الحكومية الخَدَمية والانتاجية، هو **الكذب في الإحصائيات**. إذ تكذب مؤسسات دولة الاستبداد الجديد في تقارير انتاجياتها خوفاً ونفاقاً، فتُبالغ المصانع والمزارع في كمية انتاجها وتسويقها، وتُبالغ المدارس والجامعات في نتائج امتحاناتها وسوية التعليم فيها، أما أسوأ الاحصائيات في زمن الاستبداد الجديد فهو الكذب في الإحصائيات الصحية، إذ لا تُصَرِّح المستشفيات بحقيقة نسبة الوفيات فيها، ولا تُتابِع نسبة حدوث الأمراض في المجتمع، ولا تُراقب الأدوية بحرص وأمانة. ولا يمكن وضع خطة صحية صحيحة بناءً على إحصائيات مغلوطة! ينعكس كل ذلك بشكل انهيار الخدمات الصحية التي يتلقاها المواطن بالفعل، بينما تتشدق وسائل إعلام الحكْم الظالم بجودة هذه الخدمات وتفوقها العالمي! ويضطر المواطن لتحمل نفقات العلاج المرتفعة في المشافي الخاصة، أو السفر للعلاج خارج الوطن.

يصيب داء الاستبداد الجديد كافة جوانب النشاط الإنساني في المجتمع، فكما يُدمِّر الخدمات الصحية، يُصيب الخدمات والمؤسسات

الهندسية والزراعية والعلمية والاقتصادية بالشلل والضياع والكذب في الإحصائيات، وتضيع جهود الأمة هباء وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

الاستبداد والتخلص منه

"لا يوثَق بوعد مَنْ يتولى السلطة أياً كان، ولا بعهدِهِ ويمينه على مراعاة الدِين والتقوى والحق والشرف والعدالة ومقتضيات المصلحة العامة وأمثال ذلك مِنَ القضايا الكلية المبهَمَة التي تدور على لسان كل بَرٍّ وفاجر، وما هي في الحقيقة إلا كلام مبهَم فارغ، لأنّ المجرم لا يعدم تأويلاً، ولأنّ مِنْ طبيعة القوة الاعتساف، ولأنّ القوة لا تقابَل إلا بالقوة".

عبد الرحمن الكواكبي 1902

كــلُّ حُكْـمٍ لـهُ، وإنْ طالَـتِ
الأيـامُ، يومـان: أولٌ وأخـيرُ
كلُّ طاغٍ، مهما استبدَّ، ضعيفٌ
كلُّ شعبٍ، مهما استكانَ، قديرُ

بدوي الجبل 1967

"الديموقراطية ممارسة، وهي تجربة إنسانية تُصَحِّح نفسَها بنفسها، وبالتالي لا بد أنْ نتوقع ظهور كثير مِنَ الأخطاء في بداية المسيرة، لكن ذلك لا يصحّ أنْ يقلقنا، وليكن شعارنا: إنّ أفضل علاج لأخطاء الديموقراطية هو المزيد مِنَ الديموقراطية... والديموقراطية الناقصة أو العَرجاء خير ألف مرة مِنْ حُكْمِ الطغيان"

إمام عبد الفتاح إمام 1994

"إذا حَنَثَ المَلِكُ بِقَسَمِهِ في خدمة الأمة، وخانَ الدستور، فإما أنْ يبقى رأسه بلا تاج، أو تاجه بلا رأس"

جمال الدين الأفغاني

أَسهَب **الكواكبي** وكثير مِنَ المفكرين العرب والأجانب في وصف داء الاستبداد وشروره وآثامه، واستفاضوا في الحديث عن آثاره المدمِّرة في حياة الأمم والشعوب، ولكن قلة منهم اقترحتْ خطوات عملية عن كيفية التخلص مِنَ الاستبداد. ولَمْ يُبَيِّنوا بوضوح كيف يمكن الانتقال بالأمة مِنَ الاستبداد إلى مجتمعٍ حر ديموقراطي ناجح يستطيع فيه المواطنون التعبير عن آرائهم بكل حرية دون أنْ يخافوا السجن والاضطهاد والقتل. مجتمع يأمَنُ فيه الناس على كرامتهم أنْ تتعرض للإهانة، وعلى ثروة الأمة أنْ تتعرض للنهب والسرقة. مجتمع يستطيع فيه المواطنون محاسَبة الفاسدين والمهمِلين والمبذرِين لثروة الأمة، ويَتمتع فيه أولادهم بالتعليم الجيد والتربية السليمة، ويمارِسون الدِين المعتدل دون أنْ يَتعرَّضوا للفقر والقهر والشدة وضغوط الحياة التي قد تدفعهم إلى السقوط في أحضان الإرهاب والتطرف.

كَتَبَ المفكرون كثيراً عن صفات المجتمع الديموقراطي الحر، وتحدّث الفلاسفة عن المجتمعات المثالية، ولكنهم لَمْ يخبرونا كيف نستطيعِ الوصول إليها! فاتَّجَهَ المتدينون إلى الدِّين، والعسكريون إلى القوة، والاقتصاديون إلى رأس المال ووسائل الانتاج، والثوريون إلى المظاهرات، والمتطرفون إلى الإرهاب، والمسالمون إلى اللاعنف. فما هي أفضل السبل؟

هل الاستبداد قَدَرٌ محتوم علينا نحن العرب؟

ربما بتأثير كتابات مَنْ سَبَقَهُ، ومؤلفات مفكرين في عصره، تَصوَّر **الكواكبي** وجود فروق أصيلة خاصّة وتَميّز فريد بين الغربيين والشرقيين، فكتَبَ قائلاً: *"الغربيون يَستحلفون أميرهم على الصدق في خدمته لهم والتزام القانون، والسلطان الشرقي يَستحلف الرعيّة على الانقياد والطاعة. الغربيون يَمنّون على ملوكهم بما يرتزقون مِنْ فضلاتهم، والأمراء الشرقيون يتكرمون على مَنْ شاؤوا بإجراءِ أموالهم عليهم صدقات. الغربي يَعتبر نفسه مالكًا لجزء مِنْ مَشاعِ وطنه، والشرقي يَعتبر نفسه وأولاده وما في يديه مُلكًا لأميره. الغربي له على أميره حقوق وليس عليه حقوق، والشرقي عليه لأميره حقوق وليس له حقوق. الغربيون يَضعون قانوناً لأميرهم يَسري عليه، والشرقيون يَسيرون على قانون مشيئة أمرائهم. الغربيون قضاؤهم وقدرهم مِنَ الله، والشرقيون قضاؤهم وقدرهم ما يصدر مِنْ بين شفتي المستعبِدين. الشرقي سريع التصديق، والغربي لا ينفي ولا يثبت حتى يرى ويلمس. الشرقي أكثر ما يغار على الفروج كأن شرفه كله مستودع فيها، والغربي أكثر ما يغار على حريته واستقلاله. الشرقي حريص على الدين والرياء فيه، والغربي حريص على القوة والعز والمزيد فيهما. والخلاصة أنّ الشرقي ابن الماضي والخيال، والغربي ابن المستقبل والجد".*

والكواكبي في هذا النص لا يصف في الحقيقة فروقاً بين الغربي والشرقي، إنما يصف الفرق بين المواطن الحر في وطن ديموقراطي، والمواطن المستعبَد في دولة الاستبداد. ولو كان رحمه الله أطول عمراً لشاهد بنفسه أعتَى أنواع الاستبداد الشمولي الجديد في

الغرب يفتك بالملايين مِنَ الألمان والطليان والروس، ويدمِّر أوطاناً ودولاً وممالك غربية في حروب وثورات عنيفة طاحنة أشد هولاً وتدميراً مِنْ أي استبداد "شرقي"، وهكذا لا يوجد قَدَرٌ يُحَتِّم على الشرقيين أنْ يَخضَعوا للاستبداد، ولا يوجد لدى الغربيين مَناعة طبيعية ضد الاستعباد، ولا بد لكل أمة مِنْ أنْ تكون واعية لأحوالها، وأنْ تناضِلَ في سبيل حريتها. ولكي يتم التخلص مِنَ الاستبداد لا بد مِنَ الوعي، وكما يقول **ماركس** فإنّ الفقر لا يصنع ثورة ولكن "وعي الفقر" هو الذي يُفَجِّرها.

حتى يُغَيِّروا ما بأنفسهم

ركَّزَ المفكرُ الإسلامي **جودت سعيد** في كتابه: "حتى يُغَيِّروا ما بأنفسهم" على هذا المبدأ الأساسي في سُنن التغيرات الاجتماعية التي وردتْ في القرآن الكريم، واعتَمَده طريقاً أساسياً في تغيير المجتمعات ونَقْلِها مِنْ ظلام الاستبداد إلى نور الحرية والعدالة. وصاغ **أبو القاسم الشابّي** ذلك شعراً باشتراط أنْ يريد الشعبُ الحياةَ قبل أنْ يتحرر:

إذا الشعبُ يوماً أراد الحياة
فلا بد أنْ يستجيبَ القدرْ
ولا بد للّيلِ أنْ يَنجَلي
ولا بد للقيدِ أنْ يَنكسر

كما أصرَّ **جودت سعيد** على ضرورة اتباع الأساليب السِّلمية غير العنيفة في تغيير المجتمع بطرق تشبه ما فَعَلَهُ المفكر السياسي الكبير **غاندي** (1896–1948) في كفاحه ضد الاستعمار الإنكليزي،

وانتقل بوطنه الهند إلى التحرر والديموقراطية بتطبيق مبادئ وأساليب اللاعنف في النضال. كما أوضَحَ أنّ تغيير المجتمعات لا يمكن أنْ ينجح إلا بتغيير أفكار ومشاعر الناس أولاً. وهذه فكرة تَحدَّثَ عنها كثيرٌ مِنَ المفكرين والسياسيين، فقال بعضهم: لا اشتراكية بلا اشتراكيين، ولا ديموقراطية بلا ديموقراطيين، ولا حرية بلا أحرار مستعدين للنضال في سبيلها. ومِنَ الناحية العملية يعني ذلك الاعتماد أساساً على تربية المواطنين، والانتقال بأخلاقهم وسلوكهم مِنْ أخلاق وسلوك المستعبَدين إلى أخلاق وسلوك الأحرار. عندما تنجح التربية في خلق أكثريةٍ مِنَ الأحرار في المجتمع فإنّ التغيير آتٍ لا محالة وفق سُنن وقوانين تغيّر المجتمعات الإنسانية. وفي نصائحه عن كيفية الترقي بالمجتمع تَحَدَّثَ **الكواكبي** أيضاً عن أهمية تربية الشباب على مبادئ الأخلاق والدِين القويم، والتأكيد على التَّخلّق بأخلاق الأحرار الذين لا يَقبلون الظلم والضيم فقال: "*نحن أَلِفنا الأدبَ مع الكبير ولو داسَ رقابنا... ألِفنا أنْ نعتبر التصاغر أدباً، والتذلل لطفاً، والتملق فصاحة، واللكنة رزانة، وترك الحقوق سماحة، وقبول الإهانة تواضعاً، والرضا بالظلم طاعة، ودعوى الاستحقاق غروراً... والإقدام تهوراً، والحمية حماقة، والشهامة شراسة، وحرية القول وقاحة، وحرية الفكر كفراً، وحب الوطن جنوناً... أما أنتم [أيها الشباب] فنرجو لكم أنْ تَنشَؤوا على غير ذلك، أنْ تَنشَؤوا على التمسك بأصول الدِين... فتعرفوا قدر نفوسكم في هذه الحياة فتُكَرِّموها، وتعرفوا قدر أرواحكم وأنها خالدة تُثاب وتُجزى... ونرجو أنْ تَبنوا قصور فَخَاركم على معالي الهمم ومكارم الشيم... وأنْ تَعلَموا أنكم خُلقْتم أحراراً لتَموتوا كِراما*".

تَحَدَّثَ الفيلسوف الكبير **عبد الرحمن بدوي** في سيرته الذاتية تحت عنوان "اليأس التام" عن العلاقة الوثيقة بين استمرار الاستبداد، واستعداد الشعب لهذا الاستبداد بالخنوع والنفاق قائلاً: "*يئستُ مِنْ كل شيء: حاكِمٌ طاغيةٌ وشعبٌ مسلوبُ العقل والإرادة، وطبقةٌ متعلمة تتنافس في تَملُّق الحكام. نعم، قد يزول حاكمٌ بعد وقت ربما يكون قصيراً، لكن لن يتغير شيء كثير، لأن داء الاستبداد قد تمكَّنَ مِنْ نظام الحكْم فصار مِنَ العسير اقتلاعه، فحتى لو جاء حاكِم جديد مستنير عادل فسرعان ما تلتف حوله حاشيةٌ مِنَ الانتهازيين كأعشاب العلّيق، يضعون بينه وبين الحق والعدل الحواجز بعد الحواجز، ويملؤونه غروراً حتى يصدّق ما تقوله ألسنتهم الكذب. ومهما أوتي مِنْ صلابة الخُلق فإنه عما قليل سيجرفه تيار الكذب بحيث يكون هو نفسه أول المصَدقين. وتبقى الصحافة ووسائل الإعلام كفيلة بإفساد ما تبقى، وقلْب المفاهيم رأساً على عقب، فإذا خطبَ خطبةً تافهة قالوا: خطابٌ تاريخي، وإذا هَذَرَ بأوامر لا معنى لها صاحوا بصوتٍ كهزيم الرعد: توجّهات سامية، وإذا تعطَّلتْ كل المرافق مِنْ مواصلات وتليفونات وكهرباء وماء وصرف صاحت الأبواق: رغم توجيهات. وكأنّ كل كلمة يقولها هي كُنْ فلابد للشيء أنْ يكون. أليسَ الحاكِم بمثابة الإله للخَلْق؟*".

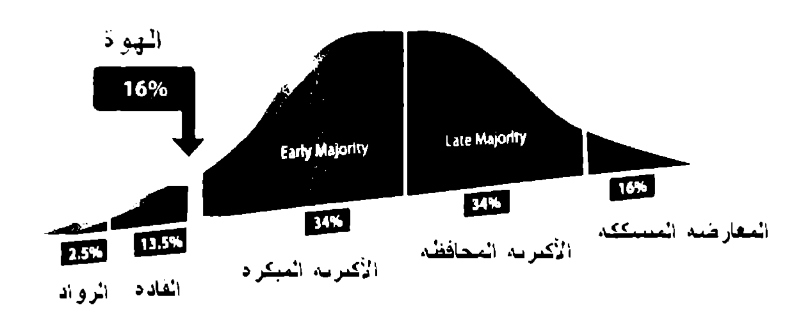
وإذا اتخذنا سيرة الرسول المصطفى طريقاً ونبراساً أدركنا أهمية التربية في تغيير المجتمعات، فقد ظَلّ الرسول الكريم ثلاث عشرة سنة في مكة يدعو الناس إلى عبادة الله الواحد الأحد، ويرسّخ عقيدة التوحيد وعبادة الله، والتخلص مِنَ الشرك وعبادة الأوثان مِنَ الحجر والبشر. وتابَعَ ذلك في مجتمع المدينة، حتى نشأ جيلٌ جديد مِنَ الرجال

الأحرار الذين استطاعوا أنْ يؤسسوا حضارة عظيمة ظلّتْ مَنارةً مضيئة في تاريخ البشرية قروناً مِنَ الزمن.

النسبة الحرجة 16%

إذا أردنا استخدام لغة علمية حديثة في توضيح أهمية تغيير ما بالأنفس في تغيير المجتمعات، يمكننا أنْ نستعير، مع شيئ مِنَ التبسيط والتعميم، بعض المبادئ التي تحدَّث عنها الاقتصادي الأمريكي **جيفري مور** Geoffrey Moore والاسترالي المعاصر **كريس مالوني** Chris Maloney عن قاعدة 16% في التسويق، وأنْ نطبّقها على التغيرات الاجتماعية، فنقول إنّ الأفكار الجديدة في المجتمع الإنساني تَظهر أولاً في فئةٍ رائدة مبدِعة قليلة في المجتمعِ لا تتجاوز نسبتها 2.5% مِنَ الناس. تَنتشر هذه الأفكار تدريجياً، وتتبناها فئة إضافية مِنَ المِثاليين الخلاّقين، حتى تبلغ نسبة المؤيدين للأفكار الجديدة النسبة الحرجة 16% في المجتمع. تمثّل هذه المرحلة فترة دقيقة في تطور المجتمع، فقد يُقضَى عليها وتَنهار في هوة الإهمال والنسيان، أو تنجح وتتقدم وتَعبر الهوة ويزداد انتشارها بين العَمَليين والمتميزين في المجتمع ليُشكلوا معاً أغلبية مبكرة، تَتبعها سريعاً فئةٌ مِنَ المؤيدين المحافِظين والمراقِبين الحذرين والمتفرجين والمترددين حتى تتشكل أغلبية ساحقة مِنَ المؤيدين تبلغ في حدها الأقصى نسبة 84% مِنَ الناس في المجتمع، وتبقى دائماً نسبة مِنَ الرافضين والمشكّكين والسَّلبيين تبلغ حوالي 16% أيضاً.

قاعدة 16% فى تبني الأفكار الاجتماعية الجديدة



لكل مرحلة مِنْ هذه المراحل ما يناسبها مِنْ خطواتٍ عملية، مثل حُسن انتقاء الأفراد الذين يتمتعون بصفات قيادية ومثالية في المراحل الأولى، واتّباع أسلوبِ خِطاب خاص متميز معهم، في حين أنّ مرحلة الانتشار السريع تحتاج إلى مخاطَبةٍ عملية أكثر جماهيرية ومباشرة.

جَدَل الإنسان والجدل الاجتماعي

وَضَعَ المفكر العروبي **عصمت سيف الدولة** أسساً فلسفية لقوانين التغير الاجتماعي في كتاب "أسس الاشتراكية العربية" وكتاب "نظرية الثورة العربية" وفق المبدأ الذي أَطلَق عليه اصطلاح "جَدَل الإنسان"، وتطبيقاته في مبدأ "الجَدَل الاجتماعي". يركّز في هذه المبادئ على أنّ الانسان هو الأساس الذي يَبني المجتمع، وأنّ تطور الانسان يَنطلق أساساً مِنْ إدراكه واقع مشاكله، ووعيه للرغبات

والآمال المستقبلية التي يريد الوصول إليها، ثم تحقيق ما هو ممكن منها واقعياً ضمن إمكانياته وظروفه الموضوعية، لينتقل إلى واقعٍ جديد يختلف عن الماضي الذي كان فيه، ولا يحقق الواقع الجديد تماماً جميع الرغبات والآمال التي أرادها. لذا ينطلق الإنسان مرة أخرى مِنْ هذا الواقع الجديد، ومِنَ الآمال الجديدة التي يساهِمُ واقعُه الجديد في خَلقها وتَشكيلها، نحو تحقيقِ واقعٍ جديد ضمن ما هو ممكن نحو مستقبل أفضل. وهكذا تستمر هذه العملية الجَدَلية ويستمر تطور حياة الانسان. بطريقة مماثلة تتطور المجتمعات البشرية في جَدَلٍ اجتماعي مستمر، وتنطلق أولاً مِنْ إدراك واقعها والمشاكل التي تعيشها. وهنا تبرز أهمية الحرية في الحوار الاجتماعي، وذلك لكي يتوصل الناس إلى إدراك مشاكلهم وحقيقة واقعهم دون تشويه أو تزوير، فحرية الحوار وصدقه ضرورات أساسية للتوصل إلى الفهم الصحيح للمشاكل الواقعية التي يعيشها المجتمع. مِنْ هنا نفهم خطورة الكذب والنفاق في وسائل الإعلام، وتزوير الإحصائيات والأرقام في مختلف جوانب النشاط الاجتماعي، وقمع حرية الحوار الاجتماعي، لأنّ هذه الأمور جميعها تؤدي إلى تضليل المواطنين عن حقائق مشاكلهم وأحوالهم، وبالتالي إلى عدم إدراكهم الصحيح ووعيهم التام للمشاكل التي يجب حلّها للوصول إلى مستقبل أفضل. كما يؤدي غياب الحرية في المجتمع وتعطيل الحوار الاجتماعي إلى عدم تشكل صورة واضحة عن الآمال المشتركة لديهم، وعدم وضوح صورة المستقبل الذي تريد الجماعة الإنسانية التوصل إليه. كما يؤدي غياب الحرية في المجتمع، وغياب منظمات المجتمع المدني، وتشويه أو تعطيل مؤسساته السياسية، إلى تعطل الحوار الاجتماعي، وعدم قدرة المواطنين التوصل إلى أفضل

الطرق لحل مشاكل مجتمعهم، وإلى عدم قدرتهم على العمل الجماعي والتعاون لتحقيق آمالهم المشتركة في مستقبلٍ أفضل أكثر حرية وعدلاً وسعادة. وهكذا يلخص **عصمت سيف الدولة** تطور الانسان والمجتمعات الانسانية بقوله: "**الحرية أولاً... والحرية أخيراً**". فالحرية ضرورة أساسية لاستمرار نجاح جدل الانسان والجدل الاجتماعي في تحقيق التطور والتقدم. وانعدام حرية الانسان الفرد بالاستعباد والقهر والظلم يؤدي إلى انحداره أخلاقياً وفكرياً ومالياً ودينياً... كما أنّ انعدام الحرية في المجتمعات بالاستبداد والقهر والظلم والخوف يؤدي إلى انحدارها في هاوية الفقر والجهل والتخلف.

وهكذا بينما يضع **الكواكبي وجودت سعيد** التربيةَ الصالحة وتغيير ما في الانسان أساساً لإصلاح المجتمعات وإنقاذها مِنْ نير الاستبداد، يركّز **عصمت سيف الدولة** على أهمية الحرية أولاً وأخيراً. ولكننا بعد أنْ أدركنا المساوئ الخطيرة للاستبداد الشامل، وأهمية التربية والحرية في تطور المجتمعات البشرية، بعد كل ذلك نجد أنفسنا مِنْ جديد أمام معضلة صعبة، فمازالت تنقصنا الخطوات العملية لكيفية إنقاذ الوطن مِنْ نير الاستبداد، لأنّ الاستبداد الشامل الجديد يُعيق أصلاً جميع الظروف المناسبة لتحقيق التربية الصالحة، كما أنه يَخنق الحرية ويَمنع الحوار الاجتماعي، وبالتالي يُعيق إمكانيات الإصلاح الاجتماعي.

مبادئ عامة

قدّم **الكواكبي** مبادئ عامة في كيفية التخلص مِنَ الاستبداد في آخر فصل مِنْ كتابه عن طبائع الاستبداد، وربما استطاع أنْ يُفصِّل

كيفية تطبيق هذه المبادئ عملياً في كتابِ آخر لولا أنْ سبقتْ إليه يد الغدر والمرض. قال **الكواكبي**:

"1. الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

2. الاستبداد لا يقاوَم بالشدة، إنما يقاوَم باللّين والتدرج.

3. قبل مقاومة الاستبداد يجب تهيئة ماذا يُستبدل به الاستبداد."

نلاحظ أنّ المبدأ الأول الذي يتحدث عنه **الكواكبي** يتوافق مع آراء ونظريات **جودت سعيد** في ضرورة وجود أكثرية في الأمة تريد وترغب وتسعى للتخلص مِنَ الاستبداد لكي تتمكن مِنْ تحقيق ذلك. ويركّز على ضرورة التربية الصالحة لكي تتخلصَ الأمةُ مِنْ أخلاق المستعبَدين، وتدركَ فضل أخلاق وسلوك الأحرار، وأهمية الحصول على حريتها، لكي تتمكن مِنَ التوصل إلى حياة حرة كريمة. كما نَبَّهَ إلى احتمالات حدوث الضرر إذا لَمْ تكن الأمة مستعدة للحرية، فقال: "*الأمة إذا ضُرِبتْ عليها الذلة والمسكَنة، وتوالَتْ على ذلك القرون والبطون، تصير تلك الأمة سافلة الطباع... حتى أنها تصير كالبهائم أو دون البهائم، فلا تَسأَلُ عن الحرية، ولا تَلتمسُ العدالة، ولا تَعرِفُ للاستقلال قيمة، أو للنظام مزية، ولا تَرى لها في الحياة وظيفة غيرَ التابعية للغالِب عليها، أحسَنَ أو أساءَ على حد سواء. وقد تنقم على المستبِد نادراً، ولكنْ طلباً للانتقام مِنْ شخصه لا طَلَباً للخلاص مِنَ الاستبداد، فلا تستفيد شيئاً، إنما تَستبدِل مرضاً بمرض... وقد تُقاوِم المستبِد بسوق مستبِدٍ آخر تَتوسم فيه أنه أقوى شوكة مِنَ المستبِد الأول... فلا تستفيد شيئاً، إنما تَستبدِل مرضاً مزمناً بمرضٍ حاد. وربما تنال الحرية عفواً فكذلك لا تستفيد شيئاً... ولا*

تلبث الحرية أنْ تنقلب إلى فوضى... أو إلى استبدادٍ أشد وطـأة... ولهذا قرر الحكماء أنّ الحرية التي تنفع الأمة هي التي تَحصل عليها بعد الاستعداد لقبولها... فإذا وُجِدَ في الأمة الميتة مَنْ تدفعه شهامتُه للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولاً أنْ يَبثّ فيها الحيـاة... ويعلّمهـا أنّ حالتها سيئة، إنما يمكنها تبديلها بخير منها. فإذا هي علِمتْ يبتدئُ فيها الشعور بآلام الاستبداد، ثم يَترقى هذا الشعور... حتى يشمل أكثـر الأمة، حتى تصل منزلَة ما قاله **المعري**:

إذا لَمْ تقـمْ بالعـدلِ فينـا حكومـةٌ

فـنحن علـى تغييرهـا قُـدَرَاءُ"

تُذَكّرنا تنبيهات **الكواكبـي** عن مهالك الأمّة المُتَخَلّفَـة نحـو الاستبداد بما تَحدّث عنه المفكر الإسلامي **مالك بن نبـي** والمفكـر **فرانز فانون** عن "القابلية للاستعمار" لدى بعض الشعوب المتخلّفة.

اللاعنف أولاً... واللاعنف أخيراً

نَبَّهَ **الكواكبـي** إلى أهمية سياسة اللاعنف قبْل **غانـدي** وقبْـل **جودت سعيد** بعقود، فقال: *"الاستبداد لا يُقاوَم بالشدة، إنما يُقـاوَم بالحكمة والتدرج، لأن الاستبداد مَحفوفٌ بأنواع القوات، كقـوة الجند، والمال، والألفة على القسوة، ورجال الدِين، وأهل الثـروات والأنصار مِنَ الأجانب... فهذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لا يُقابَلُ بالعصا!... الاستبداد لا يُقاوَم بالعنف كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً... الاستبداد قد يَبلغ مِنَ الشدة درجة تنفجـر عنـدها الفتنة انفجاراً طبيعياً، فإذا كان في الأمة عقلاء، فهم يَتباعدون عنـها*

ابتداءً، حتى إذا سَكَنتْ ثورتها نوعاً، وقضَتْ وظيفتها في حَصد المنافقين، حينئذ يَستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة... بإقامة حكومةٍ لا عَهدَ لرجالها بالاستبداد ولا علاقة لهم بالفتنة".

كما شدّد **الكواكبي** على أهمية وجود اتفاقٍ بين أغلبية الناس على الخطوط الرئيسية العامة لما سيُستبدَل به الاستبداد، ونبّه إلى خطورة عدم وضوح ذلك قائلاً: "لا بد مِنْ تعيين المَطلب والخطة تعييناً واضحاً موافِقاً لرأي الكل، أو لرأي الأكثرية... وإلا فلا يتم الأمر، حيث إذا كانت الغاية مبهَمَة نوعاً يكون الإقدام ناقصاً نوعاً، وإذا كانت مجهولة بالكلية عند قِسم مِنَ الناس أو مخالفة لرأيهم فهؤلاء ينضمون إلى المستبِد فتكون فتنة شعواء، وإذا كانوا يبلغون مقدار الثلث فقط تكون حينئذ الغَلبة في جانب المستبِد... ثم إذا كانت الغاية مبهَمة، ولْم يكن السير في سبيلٍ معروف، ويوشك أنْ يقع الخلاف في أثناء الطريق، فيفسد العمل أيضاً وينقلب إلى انتقامٍ وفتن". ويُتابع **الكواكبي** في توضيح أهمية وضوح الهدف قائلاً: "ولذلك يجب تعيين الغاية بصراحةٍ وإخلاص وإشهارها بين الكافة، والسعي في إقناعهم واستحصال رضائهم ما أمكن ذلك... والُمراد أنّ مِنَ الضروري تقرير شكل الحكومة التي يُراد ويُمكنُ أنْ يُستبدَلَ بها الاستبداد، وليس هذا بالأمر الهين الذي تكفيه فكرة ساعات، أو فطنة آحاد، وليس هو بأسهل مِنْ ترتيب المقاومة والمغالَبة. وهذا الاستعداد النظري لا يجوز أنْ يكون مقصوراً على الخواص، بل لابد مِنْ تعميمه... ليكون بعيداً عن الغايات، ومعَضّداً بقبول الرأي العام... وخلاصة البحث أنه يلزم أولاً تنبيه حس الأمة بآلام الاستبداد، ثم

يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية السياسية المناسبة لها بحيث يشغل ذلك أفكار كل طبقاتها، والأَولى أنْ يبقى ذلك تحت مخض العقول سنين، بل عشرات السنين حتى يَنضج تماماً، وحتى يحصل ظهور التلهف الحقيقي على نوال الحرية في الطبقات العليا، والتَّمني في الطبقات السفلى... وإذا نَكَّلَ المستبدُ بالمجاهدين وتكالب، فحينئذ إما أنْ تَغتَنم الفرصة دولة أخرى فتَستولي على البلاد... وإما أنْ يساعِد الحظ بعدم وجود طامع أجنبي وتكون الأمة قد تأهلتْ للقيام بأنْ تحكم نفسَها بنفسها، وفي هذه الحال يمكن لعقلاء الأمة أنْ يكّلفوا المستبد ذاته لترك أصول الاستبداد واتّباع القانون الأساسي الذي تطلبه الأَمة... وإنْ أصرّ المستبِدُ على القوة، قَضوا بالزوال على دولته... فليتبصر العقلاء، وليتق الله المَغرورون، وليعلَموا أنّ الأمر صعب، ولكنّ تصور الصعوبة لا يَستلزِم القنوط، بل يُثير همة الرجل الأشمّ..."

يَحتاج التخلص مِنَ الاستبداد إلى ثلاثة شروط: **الوعي، والتنظيم، والاستعداد للتضحية**. لذا يَخاف الطاغية مِنْ رائحة أي تنظيم، ويُحاول دفعه إلى أنْ يكون سرّياً ولا شرعياً، أو لكي يكون عنيفاً ومسلحاً فيتم اصطياده باللاشرعية، ويَقضي عليه بالجيش وقوات الأمن مدعوماً بكل حجج الشرعية والسيادة والقانون التي توفرها له وسائل الإعلام.

ما هي الخطوات العملية؟

كَتَبَ عن الاستبداد وعن قوانين التغير الاجتماعي كثير مِنَ الفلاسفة والأدباء والمؤرخين والسياسيين عبر التاريخ منذ أيام

أفلاطون وأرسطو، مروراً **بابن خلدون**، وفلاسفة النهضة الأوروبية مثل **مونتسكيو وجان جاك روسو وجون لوك، ثم كانط وهيجل وماركس وجون ستيوارت ميل**. كما ظَهَر بعض المفكرين في عصر النهضة العربية الحديثة مثل **جمال الدين الأفغاني** والشيخ **محمد عبده**، ورَسَموا كثيراً مِنَ الطرق المختلفة التي يمكن أنْ تسلكها الأمم لتغيير أحوالها. ويبقى السؤال مطروحاً أمام الشباب العربي هذه الأيام: ما هي الخطوات العملية المناسبة التي يمكن تطبيقها في ظروف الاستبداد الشمولي الجديد للوصول إلى الحرية والديموقراطية؟

لا يدَّعي عاقلٌ أنّ لديه حلولاً سحرية أو وصفة ناجعة يمكن أنْ تُطَبَّق بنجاح في كل مكان وزمان. في العصور الحديثة، لَجَأ **غاندي** إلى تطبيق سياسة اللاعنف بتشكيل حزب سياسي كبير آمَنَ أعضاؤه بهذه المبادئ، والتزموا بالديموقراطية والحوار الاجتماعي السلمي، ونَجَحَ في تحرير الهند من ربقة الاستعمار الإنكليزي، مع أنّ ذلك كلّفه حياته. كما نَجَحَ **مانديلا** بالدعوة إلى اللاعنف والصلح الاجتماعي في القضاء على السلطة الغاشمة والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، مع أنّ ذلك كلّفه قضاء 27 سنة في السجن. ولَجَأ كثير مِنْ قادة التحرير في عديدٍ مِنَ البلاد الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية والوطن العربي إلى الانقلابات العسكرية التي نجحتْ في التخلص مِنَ الاستعمار الأجنبي، إلا أنّ أغلبها سرعان ما سقط تحت نير الاستبداد الجديد. وفي الوطن العربي لَجأتْ كثير من الأحزاب والقيادات العسكرية الشابة إلى تشكيل خلايا وأحزاب سرِّية، مثل الإخوان المسلمين وحركات الضباط الأحرار، واستَخدَموا

المنشورات المَطبوعة أحياناً، والمظاهرات، واستَخدَم آخرون الأشرطة المسجلة، وتَسللوا تدريجياً إلى الحياة العامة مِنْ خلال انتخابات النقابات والأندية والجمعيات الخيرية والثقافية، ولَجَأ بعضهم إلى الاغتيالات السياسية أحياناً، ونَجَحَ بعضهم في الوصول إلى الحكم، ولكنهم سرعان ما سقطوا أيضاً في غياهب الاستبداد الجديد، وأصابتهم أمراض العمل السياسي السرّي الطويل.

وصفة علاج عامة للتخلص من الاستبداد الجديد

للتخلص من الاستبداد وتغيير المجتمع، لا بد مِنْ تشَكّل فئة طليعية قيادية مبدِعة رائدة في المجتمع، تدركُ صعوبة أوضاع الشعب، وتَعرف تماماً ما تريد تحقيقه، وتَتفق على تطبيق أفضل الوسائل المتاحة ضمن ظروفها الموضوعية الخاصة، وتَعمل جاهدة على تحقيق أهدافها النبيلة مهما كانت المصاعب والأخطار التي تواجهها. ولا بد لهذه الفئة الرائدة مِنْ أنْ تحاول الاستفادةَ مِنْ كل فرصة ممكنة في ظروف دولة الاستبداد الشامل القاسية الخطرة. إذ لا بد مِنْ وجود فرصٍ للتواصل والحوار في كل مجتمعٍ مهما كانت شدة سيطرة النظام الاستبدادي فيه. فمثلاً تُشَكّل المدارس والجامعات والمناسبات الدينية والرياضية والفنية والخيرية، ووسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية الحديثة فُرَصَاً للحوار الاجتماعي وتبادل الأفكار والآراء للعمل على تَكوّن الفئة الطليعية الرائدة. ويُفضَّلُ أنْ تكون الدعوة إلى الحرية والديموقراطية محدودة ومخصصة في البداية بين مَنْ تتوفر لديهم صفات القدرة على المبادرة والقيادة والقدرة على التضحية والمثالية الخلاّقة. ولا شك بأنّ توخي الحذر والسرّية ضروري في المرحلة الأولية، كما

يجب أنْ يتمتع أفرادها بالصبر والمثابرة لتجنب تعرّض البذرة الغضَّة لخطر الاعتقال والسجن والنفي والاستئصال قبل أنْ تنمو وتتطور إلى المرحلة الثانية الجماهيرية العلَنية.

خلال العمل في المرحلة الأولى يجب أنْ يَحذَر أفراد الطليعة الرائدة مِنَ الإصابة بأمراض العمل السياسي السرّي، وأنْ يحرصوا على مبادئ حرية الحوار، وتَحَمّل الاختلاف في الرأي، وممارسة الديموقراطية في السلوك، وأنْ يَتجَنبوا اللجوء إلى الأساليب الديكتاتورية في العمل الجماعي فيما بينهم. وعليهم أن يحذروا فلا يُبَرروا الاستبداد فيما بينهم بحجة السرّية والأمن والحفاظ على سلامة الجماعة، لئلا يَتأصل ذلك السلوك في اسلوب عملهم ويصبح سلوكاً سائداً في علاقاهم بين بعضهم بعضاً ومع الفئات الأخرى في المجتمع.

من الديكتاتورية إلى الديموقراطية

انتَشَر كتابٌ عمَلي في العقد الأخير من القرنَ العشرين استرشَد بنصائحه شباب دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لتحقيق انتقال بلادهم سلمياً مِنْ سلطة الاستبداد الشيوعي الشاملة إلى أنظمة أكثر ديموقراطية وحرية. مؤلف الكتاب هو الأمريكي **جين شارب** Gene Sharp تحت عنوان "مِنَ الديكتاتورية إلى الديموقراطية، إطارٌ تَصَوّري للتحرر"، وبغضِّ النظر عن احتمال وجود أهداف سياسية خاصة وراء نشر هذا الكتاب، واللمز فيه بعلاقته مع المخابرات الأمريكية، إلا أنه يَشرح ويُفصّل خطوات عملية يمكن أنْ يطَبّقها الشباب في كثير مِنَ الأوطان التي تعاني أَسْرَ أنظمةٍ استبدادية

غاشمة. وهو ينطلق أساساً مِنَ التركيز على أهمية اتباع سياسة **اللاعنف** في مواجهة الاستبداد الشمولي الحديث، ويحَذّرنا **شارب** بتوصياتٍ تُذكّرنا كثيراً بكلمات **الكواكبي** قائلاً: *"خيارُ استخدام العنف مهما كانت حسناته يعكس بوضوحٍ أمراً واحداً، وهو أنّ اللجوء إلى أساليب العنف إنما يعني استخدام اسلوبٍ للنضال يتميز الطغاةُ دائماً بالتفوق فيه. إذ تتميز الأنظمة الديكتاتوريّة باستعدادها لاستخدام العنف الذي تستطيع به سَحق الحركات الديموقراطية... يلجأ المنشقّون عادة إلى حرب العصابات عندما يتضح لهم عدم واقعية التمرد العسكري. ولكن هذا الخيار أيضاً لا يعود في أغلب الأحيان بالنفع على الشعوب المضطهدة، ولا يقودها نحو تحقيق الديموقراطية. بل ربما تؤدي حرب العصابات إلى وقوع خسائر فادحة بين أبناء الشعب المضطهَد... وعادة ما تستمر حرب العصابات فترات طويلة يقوم خلالها النظام الحاكِم بإجبار السكان على النزوح مما يؤدي إلى معاناة جسيمة... وحتى إذا حقّقت حربُ العصابات نجاحاً فإنّ لها أثراً سلبياً على المدى البعيد، فقد تُحوِّل النظام الديكتاتوري الحالي إلى نظامٍ أكثر ديكتاتورية"* .

كما يُحَذّر مِنْ مخاطر اللجوء إلى الانقلابات العسكرية وكذلك مِنَ اللجوء إلى منقذين أجانب، لأنّ ذلك غالباً ما يؤدي إلى استبدال سيدٍ سيءٍ بسيدٍ أسوأ وأكثر همجية وتسلطاً، وذلك يشبه ما حَذّر منه **الكواكبي** مِنْ قبل. ويلاحظ **شارب** أنّ الدول الأجنبية قد تُفضّل مساعدة الأنظمة الديكتاتورية للمحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية. ويُبيّن أنّ الضغوطات الدولية، مثل فرض مقاطعةٍ اقتصادية، أو حصارٍ اقتصادي، أو قَطْعٍ للعلاقات الدبلوماسية، أو طَردٍ

مِنَ المنظمات الدولية... قد تعود بالفائدة على الشعوب المضطَهَدة، ولكن ذلك لا يحدث إلاّ عندما يكون لديها حركة مقاومة داخلية قوية، ورغبة حقيقية في التخلص مِنَ الاستبداد، واستعدادٌ للتضحية في سبيل الحرية.

ضعف الاستبداد

يؤكد **شارب** أنّ *"أنظمة الحكم الديكتاتورية لديها نقاط ضعف، وتعاني مِنْ عدم الكفاءة، والمركزية الشديدة التي تعيق استجابتها السريعة للتحديات، وتوجد هناك عادة منافسات شخصية بين أفرادها، كما تعاني مؤسساتها مِنْ عدَم الفعالية، وهناك نزاعٌ بين منظماتها ودوائرها... مع مرور الوقت تصبح أنظمة الحكم الديكتاتورية أقل فعالية وأكثر عرضة لرياح التغيير والمقاومة"*. كما يُنبِّهُ إلى أنّ سياسة اللاعنف تقتَضي أساليب سلمية أكثر تعقيداً وتنوعاً مِنَ النضال العسكري المباشَر ضد الاستبداد. وقد يحتاج اللاعنف إلى استخدام أسلحة نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية بطرق عديدة مثل المظاهرات والاحتجاجات والإضرابات والعصيان المَدني والمقاطعة وسحب الثقة بالحكومة والانتخابات المبكرة وتغيير الدستور...

الأساليب السلمية في النضال

يعدد **شارب** في كتابه 198 طريقة للنضال السلمي والعمل غير العنيف، ويضعها في فئات ثلاث:

1. **الاحتجاج والإقناع**: مثل المظاهرات والخطابات والرسائل والبيانات والعرائض والاعتكاف والاستعراضات والرسوم

والشعارات والأغاني والمسرحيات والجنازات والندوات والأمسيات الشعرية...

2. **اللاتعاون**: مثل اللاتعاون الاجتماعي (الإعاقة والمماطلة والتعطيل والاضرابات والانسحاب مِنَ الاحتفالات الرسمية...)، واللاتعاون الاقتصادي (المقاطعة والتقشف والامتناع عن دفع الرسوم والضرائب...)، واللاتعاون السياسي (مقاطعة الانتخابات والعصيان المدني ضد تنفيذ بعض القوانين الجائرة...)

3. **التَدخّل الإيجابي**: مثل الصيام والاعتصام والاحتلال غير العنيف وتشكيل حكومة موازية... مع التنبيه إلى ضرورة استخدام عددٍ مِنْ هذه الأساليب المختلفة في الوقت نفسه، واختيارها بعناية حسب الظروف الموضوعية، وتطبيقها بصبر وإصرار، وبشكل واسع ما أمكن، ضمن استراتيجيةٍ حكيمة تُدرِك جيداً أحوال الوطن وإمكانيات المواطنين، وتَعرف جيداً ما تريد الوصول إليه. وإنّ الانضباط والصبر والمثابرة على سياسة اللاعنف في مواجهة عنف الاستبداد تؤدي إلى ارتداد ممارسات النظام الحاكم الوحشية ضد المواطنين الذين يمارسون النضال السلمي، وتؤدي إلى تنازع في صفوفه، وإلى حصول المعارَضة على دعمٍ كبير مِنَ الناس عامة، ومِنَ الرأي العام المَحَلي والإقليمي والدولي. كما تشير الاحصائيات التاريخية إلى أنه "على *الرغم مِنْ وجود إمكانية لوقوع ضحايا مِنَ القتلى والجرحى أثناء التحدي السياسي السلمي، إلا أنّ عدد*

الضحايا يكون أقل بكثير مِنْ استخدام الوسائل العسكرية".

يعدّد **شارب** النتائج الإيجابية للنضال السلمي بأنه يَمنح المواطنين ثقة أكبر في أنفسهم لتحدي الاستبداد، ويَزيد خبرتهم العملية في أساليب التعاون والعمل الديموقراطي، وطرق المقاومة ضد أي استبداد قد يَتشكّل في المستقبل، كما يُظهِر لهم أهمية حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة، وأهمية المنظمات المستقلة غير الحكومية، وحق التظاهر... ويؤكد على ضرورة وضع استراتيجية واضحة للانتقال مِنَ الاستبداد إلى الديموقراطية، عبر سلسلةٍ مِنَ الحملات والنشاطات المنظمة، التي لا تهدف فقط إلى التخلص مِنَ الاستبداد القائم، ولكن تهدف أيضاً إلى إنشاء نظام ديموقراطي، لأنّ الاستراتيجية التي تقتصر أهدافها على مجرد تدمير نظام الحكم الاستبدادي تُعَرِّضُ نفسها إلى مخاطر ولادة استبداد جديد.

أما الاعتماد على ردود الفعل والأعمال الارتجالية الشجاعة فربما يؤدي إلى نتائج مأساوية، فقد تُهدَر القوة وتَذهب التضحياتُ هباء. كما أنّ التخطيط السيء وعدم انسجام الجهود وتناسقها قد يؤدي إلى زيادة تَحكّم الاستبداد، فيصبح أقوى مما كان عليه وأشد بطشاً وتنكيلاً، ويستمر فترةً أطول.

استراتيجية المعارَضة

يحتاج وضع استراتيجية المقاومة إلى دراسة نقاط القوة ونقاط الضعف الرئيسية في دولة الاستبداد، كما يحتاج إلى معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف لدى قوى المعارضة الديموقراطية، ومعرفة

توازن القوى المَحَلية والإقليمية والدولية التي يمكن أنْ تتدخل في الصراع لصالح حكومة الاستبداد أو ضدها. يحتاج وضع الخطة الاستراتيجية بالطبع إلى معرفة وسائل النضال المناسبة والمتاحة والممكنة في المجتمع، وإلى معرفة تاريخ حركات النضال الشعبي وأساليبه ونتائجه في مناطق أخرى مِنَ العالم، مع المراعاة دائماً أنه **لا يكفي القضاء على الاستبداد، بل يجب أيضاً السعي لخلق نظامٍ حر وعادل وديموقراطي يَمنع ظهور استبدادٍ آخر جديد.** وفي هذا المجال تَبرز أهمية الحوار والتواصل بين رواد المعارضة والمقاومة، وضرورة توصّلهم إلى طرق اتصال تكون سهلة وحرة، وأمينة وحصينة مِنْ إمكانية اختراق أجهزة المخابرات. كما تَبرز أهمية استخدام وسائل الاتصال التقنية الحديثة، وأهمية استخدام وسائل الاتصال الشخصية المباشرة الموثوقة في الوقت نفسه. وفي المراحل الجماهيرية العَلَنية يجب استخدام وسائل اتصال واسعة الانتشار، مثل المنشورات والصحف غير النظامية والكتب والراديو والأشرطة المسموعة وأفلام الفيديو والإنترنت... ووضع خطة إعلامية لنشر الأخبار الصحيحة للمعارَضة الديموقراطية، لأن أجهزة الإعلام الاستبدادية تسعى عادة إلى طَمسِ الحقائق وتشويهها، وكذلك لنفي الإشاعات التي تُطلِقها دولةُ الاستبداد لتشويه صورة المعارضة، ولنشر الأهداف الديموقراطية التي تسعى إليها الثورة. ويجب السعي لضم مؤيدين لها بين أفراد الجيش والطلاب والنقابات والأندية وكافة فئات المجتمع. يَنصح **شارب**: "*على استراتيجيي التحدي أنْ يتذكروا أنه سيكون مِنَ الصعب، أو مِنَ المستحيل، تفكيك الديكتاتورية إذا كانت الشرطة والبيروقراطيون والقوات*

العسكرية تُقدِّم الدعم الكامل للديكتاتورية وتطيع أوامرها. بالتالي فإنه على الاستراتيجيين الديموقراطيين إعطاء الاستراتيجية التي تَستهدف تحييد أو تحويل ولاَء قوات الحكام الديكتاتوريين أولويةً قصوى".

التغيير مِنَ الداخل؟

قد يفكر بعض المصلحين بمحاولة تغيير نظام الاستبداد مِنْ داخل منظماته ومؤسساته، وذلك تجنّباً لقسوة السلطة المستبدة وظلمها وجبروتها، ومن باب الرفق بما يمكن أنْ يُحدثه جبروتها مِنَ الأذى. ولكنهم سرعان ما يصطدمون بالسيطرة الشاملة في الاستبداد الجديد التي تحدّ كل نشاط اجتماعي يمكن أنْ يغيّر علاقات الاستبداد في الدولة. وقد حاولتُ ذلك بنفسي ثلاث مرات دون تحقيق نجاح يذكر. حاولتُ في المرة الأولى إحداث تغيير في الجامعة مِنْ خلال اتحاد الطلبة، واستطعتُ مع زملائي خلقَ نشاط ثقافي وفني وأدبي مستقل عن السلطة، كما استطعنا القيام ببعض الإضرابات والمظاهرات، وتوصلتُ مِنْ خلال الانتخابات إلى الحصول على مواقع إدارية، إلا أنني سرعان ما اصطدمتُ مع القيادات الحزبية والطلابية العليا التي حددّتْ كثيراً مِنْ نشاطي، حتى أنهم قرروا منعَ أي نشاط طلابي يَرِدُ عن طريقي، فقدّمتُ استقالتي مِنْ كافة مناصبي تلك ومِنْ اتحاد الطلاب بكامله. في المرة الثانية حاولتُ تحقيق بعض التحسن في الخدمات الصحية في القطاع الخاص وفي الجامعة، وفي الثالثة عملتُ مع زوجتي على تأسيس جمعية خيرية اجتماعية، ونجحنا في تحسين وتطوير بعض هذه

الخدمات، إلا أنّ زبانية الحكْم سرعان ما وَضَعوا كثيراً مِن القيود على نشاط الجمعية الاجتماعية، ثم استولوا على الجمعية الخيرية، وعلى كافة الجمعيات الخيرية الأخرى، وسَيطروا على نشاطها بحجة حرصهم على حماية الشعب والدولة!

التفاوض مع دولة الاستبداد؟

ينبّه **شارب** إلى أنّ المفاوضات مع الأنظمة المستبدة لا تُعتَبر اسلوباً واقعياً ناجحاً للإطاحة بأنظمة الحكم الديكتاتوري في غياب معارضة ديموقراطية قوية، لأن الحكام المستبِدين المطمئنين في مراكزهم يستطيعون رفض التفاوض مع المعارضة الديموقراطية، أو التخلص مِنْ قياداها، أو التلاعب بها وخداعها. كما أنّ عَرضَ تحقيق السلام مِنْ خلال التفاوض مع الأنظمة الاستبدادية الغاشمة، أملاً في تجنب مزيد مِنَ المعاناة والدمار، ما هو إلا عَرضُ خداعٍ سياسي، ويكون غرضه الحقيقي في أغلب الأحيان هو جَرّ المعارضة إلى الاستسلام تحت شعار صنع السلام، أو فرصة لكي ينقذ الحاكم أقصى ما يمكنه إنقاذه مِنَ الثروة، ويتخلص مِنَ المسؤولية عما تمّ مِنْ جرائم في ظلّ حكمه الظالم. وينبّه قائلاً: "*يجب على قوى المعارضة الديموقراطية قبل الدخول في المفاوضات أنْ تكون لديها الإجابة على السؤال: ما هو نوع السلام الناتج عن المفاوضات؟ هل ستصبح الحياة أفضل أم أسوأ مما سيكون عليه الأمر لو استمرت الحركة الديموقراطية في النضال؟*". ويحذّر الحركات الديموقراطية مِنَ الثقة بالمستبدين وذلك لأنه "*إذا وافقت الحركات الديموقراطية على وقف المقاومة مِنْ أجْل التخلص المؤقت مِنَ القمع والاضطهاد فسينتهي بهم المطاف إلى الشعور بخيبة*

الأمل، فقلما يقلل التوقف عن المقاومة مِنْ حجم الاضطهاد، حيث أنه عند زوال الضغوطات الداخلية والدولية عن الحكّام الديكتاتوريين تجدهم يمارسون قمعاً وعنفاً أكثر وحشية مِنْ ذي قبل... السلام الذي يطرحه الحكّام الديكتاتوريون لا يعني أكثر مِنْ سلام السجون أو القبور".

ثم ماذا؟

يجب ألا يتوهم أحدٌ أنّ مجتمعاً مثالياً سيظهَر فور سقوط الاستبداد، فسقوط الحكم الديكتاتوري ما هو إلا نقطة البدء التي تَفتح المجال لبذل جهود طويلة الأمد في تطوير المجتمع بشكل أفضل. ستستمر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة لسنوات طويلة، مما يتطلب تعاون المواطنين والجماعات والأحزاب لإيجاد حلول لها، وعلى النظام السياسي الحر الديموقراطي الجديد أنْ يوفّر الفرص للناس، مهما اختلفت انتماءاتهم وآراؤهم السياسية والدينية، لكي يتابعوا العمل البنّاء معاً في صنع مستقبل أفضل. وسيحاول بعض أعضاء نظام الحكْم الاستبدادي السابق أنْ يقطعوا الطريق نحو التحول إلى الديموقراطية، بوسائل عديدة مثل الانقلابات العسكرية، وخلْق المصاعب الاقتصادية والفوضى في المجتمع، وربما شارَكوا في طَرد النظام الاستبدادي السابق، لا مِنْ أجل الوصول إلى مجتمع ديموقراطي حر وعادل، بل مِنْ أجل خلْق نموذج مُطَوَّر عن نموذج الاستبداد السابق، قد يكون أكثر شراسة وقسوة. ويجب أنْ يتنبه المناضلون في سبيل الحرية إلى مقاومة الانقلابات والثورة المضادة، وعدم التعاون معها، وإنكار شرعيتها،

والعودة إلى تطبيق مبادئ اللاعنف في التحدي واللاتعاون، والإصرار على كتابة دستور جديد يؤسِّس حكومةً ديموقراطية، ويرسّخ مبادئ الفصل بين السلطات وإمكانية محاسبة المسؤولين، ويؤسِّس مبادئ الحرية والديموقراطية في المجتمع، بحيث يَنشَط الحوار الاجتماعي الحر الذي يَسمح بكشف الأخطاء وتصحيح المسارات الخاطئة. كما يجب أنْ تُحَدَّدَ سلطات الجيش والشرطة والمخابرات وتَخضَعَ للرقابة المَدنية السياسية، وتُحرَم مِنَ الامتيازات القانونية التي تَحميها مِنَ المُساءلة، وأنْ يُمنعَ تدخلها في الأمور القضائية والسياسية. ويُعاد توجيهها نحو واجباتها الأساسية في حماية الأمة والشعب وليس حماية المستبد.

عندما تَحدُثُ بعض الاضطرابات والفوضى بعد التخلص مِنْ حكم الاستبداد، وقبل أنْ ترسَخ في المجتمع قواعد الحياة الحرة الكريمة، قد يَتَحَسّر بعض الناس على الأمن الذي كانوا يتمتعون به أيام الاستبداد، وربما يتصور بعضهم أنّ ذلك الأمن في ظل الاستبداد أفضل مِنَ الفوضى الجديدة في ظل الديموقراطية الوليدة. ولكن آلام المخاض والولادة يجب ألا تَدفَع الناس إلى التخلي عن آمالهم في الحياة الحرة الكريمة. وقد تَشعر بعض الأقليات بالخطر وعدم الاطمئنان في ظل الديموقراطية الجديدة التي مازالت تتحسس طريقها في المجتمع، فتَتحسر على أيام اطمئنانها في عهد الاستبداد، إلا أننا يجب أنْ نتذكر جميعاً أنّ "الأمن" في دولة الاستبداد ما هو إلا أَمنُ السجناء واطمئنان العبيد وسلامة الأنعام، وأنّ الخوف والعنف يهدّد الجميع في دولة الاستبداد في أية لحظة مِنْ جهة المستبِد وأعوانه وأوليائه، الذين لا يردعهم وازع أخلاقي، ولا

يردعهم قانون. وكما قال **إمام عبد الفتاح إمام**: "*إنّ أفضل علاج لأخطاء الديموقراطية هو المزيد مِنَ الديموقراطية... والديموقراطية الناقصة أو العرجاء خير ألف مرة مِنْ حُكْمِ الطغيان*"، وذلك لأن تأسيس النظام الديموقراطي الحر العادل هو أفضل الطرق للدفاع عن الحريات المَدنية وحقوق الأقليات وسلامة مؤسسات المجتمع، ولأنّ المؤسسات الديموقراطية تَمنح المجموعاتِ المختلفة والأحزاب والأقليات الدينية والعِرقية والقَبلية فرصةً أفضل للتعبير عن مطالبها بطرق سلمية، دون اللجوء إلى العنف والإرهاب وحرب العصابات، كما تُبدّد حجة الدعوة إلى الانفصال التي قد تُمارِسها بعض الجماعات، فلا بد مِنْ أنْ تَشعر هذه الفئات أنّ انتماءها إلى المجتمع هو أفضل لها مِنْ تحدّيه أو الانفصال عنه. ويلخّص **شارب** نصائحه بقوله: "*إنّ فهم الناس لما هو مطلوبٌ منهم لنَيلِ الحرية* (أو كما قال **جودت سعيد**: حتى يُغَيِّروا ما بأنفسهم) *يمكّنهم مِنْ وضع خططٍ تقودهم إلى نَيلِ تلك الحرية على الرغم مِنَ العناء الطويل، ومِنْ ثَمّ يمكنهم بالمثابرة بناء نظام ديموقراطي جديد، وتجهيز أنفسهم للدفاع عن هذا النظام. إنّ الحرية التي تأتي مِنْ هذا النوع مِنَ النضال ستبقى، ويكون الحفاظ عليها مِنْ خلال التلاحم الجماهيري لحمايتها وتدعيمها*". وهذا كله يتفق كثيراً مع توصيات **الكواكبي ومالك بن نبي** في ضرورة السعي نحو الحرية، وأنّ الأمة التي لا تدرك أهمية الحرية وتناضل في سبيلها، هي أمة لا تَستحق الحرية أصلاً، ولا تَعرف كيف تُحافظ عليها.

وهكذا يحتاج الإنسان وتحتاج المجتمعات البشرية إلى الحرية أولاً لكي تستطيع الحصول على المعلومات الصحيحة الكافية لإدراك حقيقة أوضاعها، وحقيقة واقعها، والمصاعب التي تواجهها. وهذا يقتضي تأمين حقوق المواطن في التعليم والتفكير، وضمان حريته في الحصول على المعلومات. ويحتاج المواطنون في المجتمع إلى حرية التفكير والتعبير والحوار لكي يَستطيعوا تَبادل الآراء والأفكار حول مشاكلهم، ويَتوصلوا معاً إلى الاتفاق حول أسبابها وشدتها وأولوياتها. كما يحتاجون إلى حرية الحوار في المجتمع لكي يتوصلوا إلى قناعات مشتركة حول الآمال والأهداف التي يريدون تحقيقها والوصول إليها. ثم يَحتاجون إلى الحرية أيضاً لكي يَتفقوا على أفضل الطرق الممكنة لحل مشاكلهم، والانتقال بمجتمعهم مِنَ الحالة التي هُمْ عليها إلى حالة تكون أقرب ما يمكن إلى تحقيق الآمال التي يَصبون إليها. كما يحتاجون إلى حرية العمل لكي يستطيعوا تنفيذ هذه الخطط، وتطبيق الطرق التي اتفقوا على ضرورة تحقيقها. فحرية الإنسان الفرد، وحرية المواطنين، ضرورية لتطور المجتمع، وكل تقييدٍ لحرية الحصول على المعلومات الصحيحة، وكل منعٍ لحرية التفكير والتعبير والعمل في المجتمع، يمكن أنْ يعيق تطوره نحو تحقيق آماله وأهدافه المشتركة، ويعيق تقدمه نحو مستقبل أفضل أكثر تقدماً وقدرة وتحرراً. فنحن نحتاج إلى الحرية أولاً، ونحتاج إلى الحرية في كافة مراحل التشاور والعمل، لكي نصل أخيراً إلى حالة إنسانية فردية أكثر قدرة، وحالة اجتماعية عامة أكثر حضارة وحرية. وهكذا يمكننا أنْ نقدّر بعض أسباب غضب الفاروق العادل **عمر بن الخطاب** عندما عرف أنّ ابن

والي مصر قد ضَرَبَ قبطياً بسبب خلافٍ حول سباق خيل، فعنَّفه، وعنَّف أباه، وأَطلَقَ استنكاره المشهور: "**متى استعبدتم الناس وقد ولدهم أمهاتهم أحراراً!**"، فقد أدرك أنّ ذلك التصرف كان تهديداً لأهم قواعد تأسيس المجتمعات الإنسانية وتطورها وتقدمها، ألا وهي: **الحرية والعدل**.



المراجع

1. عبد الرحمن الكواكبي، "الأعمال الكاملة للكواكبي". دراسة وتحقيق محمد جمال طحان. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. 1995
2. أ.د. إمام عبد الفتاح إمام، "الطاغية، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي". سلسلة عالم المعرفة رقم 183. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. 1994
3. ابن خلدون، "مقدمة العلاّمة ابن خلدون". دار الفكر. لبنان. 2002
4. مونتسكيو، "روح الشرائع"، ترجمة عادل زعيتر. دار المعارف. مصر. 1953
5. عصمت سيف الدولة، "نظرية الثورة العربية". مصر. 1972
6. جودت سعيد، "حتى يغيروا ما بأنفسهم". دمشق. الطبعة السادسة. 1984
7. عصمت سيف الدولة، "الاستبداد الديموقراطي". دار المستقبل العربي. 1998
8. هشام علي حافظ وجودت سعيد وخالص جلبي، "كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد". رياض الريس للكتب والنشر.

لبنان. الطبعة الثانية. 2002

9. جين شارب، "مِنَ الديكتاتورية إلى الديموقراطية، إطار تصوري للتحرر". ترجمة خالد دار عمر. مؤسسة ألبرت أينشتاين. بوسطن. الولايات المتحدة الأمريكية. 2003

10. باري روبين

Barry Rubin, "Modern Dictators: Third World Coup Makers, Strongmen, and Populist Tyrants". McGraw-Hill. USA. 1987

11. جيفري مور

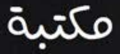
Geoffrey Moore, "Crossing the Chasm". Harper Business Essentials, USA. 1999

طبائع الاستبداد الجديد

الرحالة العربي

هاجرتُ من بلادي سائحاً في أرجاء الدنيا باحثاً عن إجابة.. لماذا تَحْدثُ كل هذه المآسي لبلادنا العربية الحبيبة الودودة الغالية على الرغم من تحررها من الإمبراطورية العثمانية المستبدَّة، وعلى الرغم من استقلالها عن الاستعمار الأوروبي الظالم؟ ما الذي حَدَثَ لنا؟ ومرة أخرى وجَدتُ الإجابة في كتاب الكواكبي... طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد... ووجدتُ في أحوال الأمة طبائع جديدة أخرى لاستبداد جديد في سماته، يختلف في أساليبه، ولكنه لا يختلف في وبيل نتائجه. فقررتُ الكتابة عن هذا الاستبداد الجديد بالطريقة المركَّزة التي استخدَمها الكواكبي إلا أنني تجنبتُ ذكر الأمثلة، فمنها كثير وفيها وفرة، وقررتُ أنْ أترك ذلك للقارئ كي يتمثلها بنفسه من واقع حاله وحال أمته.

يا للأسف يا جَدّي العظيم، على الرغم من أنك قد شخَّصْتَ لنا الداء ووصَفتَ لنا الدواء منذ أكثر من مائة عام، إلا أننا لمْ نتعظ، ولمْ ندافع عن حريتنا، ولمْ نؤسس بلادَنا على قواعد الشورى الدستورية كما نَصَحتَ لنا. ويبدو أننا قد تخلصنا من الاستعمار ولكننا لمْ نتخلص من الاستبداد... بل عاد الاستبداد ليخنق أرواحنا تحت نير سلطته، وابتدَعَ طرقاً وأساليب جديدة ليتسلل إلى بيوتنا ومدارسنا ومزارعنا ومصانعنا، بل وامتد سلطانه إلى أفكارنا وعقائدنا وآمالنا وأحلامنا وعقولنا، وسَخَّر المكتشفات العلمية الحديثة والتقنيات المبتَكَرة الجديدة لكي يُرسِّخ سيطرته علينا بوسائله الحديثة الماكرة. واستمرتْ طبائع الاستبداد مفروضةً علينا وأخلاق الاستعباد موجودةً فينا، ولمْ نستطع أنْ نغيِّر ما انغَرَسَ في نفوسنا من ذل العبودية، ولمْ ننطلق إلى سمو الحرية.






الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

